

32

King Saud University



جامعة الملك سعود

Copyright © King Saud University

101

101

101

101

101

101

101

٢١٦ شرح السراجية للسجاوندي . تأليف الجرجاني ، علي
ش . ج

١١٨ ق ١٧ س ٢٠ x ١٢ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ حسن . طبع . ٧١٥٨

الاعلام ٥ : ١٥٩ الأهرية ٢ : ٦٩٥

١ - الفرائض ، الفقه الاسلامي وأصوله ١١٤٧٦

٢ - المؤلفات ب - تاريخ القسطنطينية ١٢١٢٨



مکتبہ ہمامہ: ۱۱۱۱ سمرقند قسم النظمیات
 الترقيم: ۱۰۸ - ۱۶۶/۱۶۶
 العناوين: شرح السراجیہ لاجلونیہ
 المؤلفين: المرحوم علی بن محمد
 تاريخ النسخ: ۱۶۶۵
 اسم الناسخ:
 عدد الاوراق: ۱۱۸
 ملاحظات:
 Copyright © King Saud University



الحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه محمد وآله
جعفر **قال** الولي الشيخ الامام سراج الملة والدين
محمد بن محمد بن عبد الرشيد السمرقاني نزيل نوري نور الله حرقه بعد
ما يقن بالبسملة الحمد لله حمدك اكرين والصلوة على خير النبي
محمد وآله الطيبين الطاهرين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض
وعلموها الناس فانها نصف العلم هكذا رواه الفقهاء والفرائض
جمع فريضة وهي ما قل من السهام في الميراث وانما جعل العلم
بها نصف العلم اما لاختصاصها باحد عيال النبي الانسان وفي
المات دون سائر العلوم الدينية فانها مختصة بالحيوة واما
لاختصاصها باحد سببي الملك اعني الضروري دون الاختياري
كالشرع وقبول الهبة والوصية وغيرها واما للترغيب
وتعلمها لكونها امورا مهمة وفي رواية الدارمي والدارقطني تعلموا
وعلموا الناس تعلموا الفرائض وعلموها الناس وعلموا هذه الرواية

فالفرائض اما محمولة على ما ذكره وتخصيصها بالذكر كما امرنا على
ما فرض الله تعالى على عباده من التكليف وتحت ذكرها بعد
التعريف لمزيد الاهتمام ولا يبعد ان يجعل لفظ الفرائض في
الاصطلاح جاريا مجري الاعلام كالاخصار فيقال في النسبة
فرائض كما يقال انصار ربي وان كان قياسه في اصله ان يقال
فريضة قال طحاوي انهم الله متعلق بذكر الميراث حقوق اربعة
مرتبة اى مقدم بعضها على بعض اولها يبداء تجهيز و
تفكيكه من غير تدبير ولا تقنين وذلك اما باعتبار العدد
فتكفين الرجل اكثر من ثلثة اغراب والمرأة باكثر من خمسة
تدبير وما قل ما ذكر تقنين واما باعتبار القيمة فاذا كان الميراث
يلبس في جوده ما قيمته عشرة مثله فلو كفن بما قيمته اقل واكثر
منها كان تقبيرا او تدفينا واذا كان له ثوب يلبيه
في الاعياد واخر يلبيه بين افرائقه فالثوب يلبيه في داره فكفن
بالثوب لان الاقل اعلى والثالث ادنى فالمعنى سطر اولي وقال
بعض قدماء مشايخنا يكفن الرجل بما يلبيه في الجمع والاعياد
والمرأة بما تلبيه لزيادة ابوابها واما الحسن البصري يقول
يعتبر الكفن بما يلبس في اكثر احوالات واختاره الفقهاء جميعا

وقال ايضا اذا كان عليه دين متفرق فلفرهما ان ينصوا الورثة
من تكفينه بما ذكر العدد وهو كفن السنة بل يكفن بكفن الكفاية
وهو الرجل ثوبان جديدان او خيلان والماء ثلثة وسك
في ذلك بما ذكره الخفاف من ان المديون اذا كان له ثياب
حسنة يمكنه الاكتفاء بما دونها باعها القفا وقضى الديون
واشترى بالباقي ثوبا يكفيه واذا لم يكن لليت تركه فكفته علي
وجب عليه نفقة في حال حيوة وقال ابو يوسف كفن المرأة
على زوجها مطلقا خلافا لمحمد فان الزوجة قد انقطعت
بالموت قال الشيخ سيد وفاضون الفتوى على قول ابو يوسف واذا
لم يكن له من عجب عليه نفقة او كان هو ايضا فقبر فكفته على
بيت المال واعلم ان الابتداء بالكفن ليس مطلقا كما يشعر
عبارة الكتاب بل كل حق للغير يتقرب من التركة فانه مقدم
على يكفينه كالدين المتعلق بالمهرن اذا لم يكن لليت شيء
سواه فيقضى منه دينه وقه وكذا ارشخاية العبد الذي
جنبني في حيوة مولاه ولا مال له غير وكذا الحال في البيع المحرم
بالثمن اذا مات المشتري عاجزا عن دائه وكذا في
العبد المأذون اذا خلفه الذنون ثم مات المولى وسواه

وكذا في الدار المستأجرة فانه اذا اعطي الجرة او لا ثم مات
الاجاره صارت الدار هبة بالاجرة هبة كذا ذكره الامام في
الدين في نظم فرايض وانما قدمت هذه الحقوق على التكفين ليعلم
بالمال قبل صيرورته تركه ثم يقضى ديونه من جميع ما بقي من ماله
اي ببدء بقضاء ديونه من جميع ماله الباقية بعد التجهيز في هذا
الثانية من الولاية وانما كان قضاء الديون مؤخر من الكفن
لانه لبات بعد وفاته فيعتبر بلباسه في حيوة الاخرى ان
يقدم على دينه اذ لا يباع ما على الديون من ثياب مع قدرته
على الكسب وقد ما على الوصية وان قدم ذكرها عليه في نظم
آلية لما روي علي رضي الله عنه قال رأيت رسول الله يدا بالديون
قبل الوصية ثم النكحة في نقد عهدها انما يشبه الميراث في كونها
ماخوذة بلا عوض فيشترى اخرجها على الورثة فكانت لذكره فطنة
للتفريط في ربح بخلاف الدين فان نفوسهم مطمئنة الى ادايته
فقدم ذكرها باعتبار ادايتها مع تجهيزه على ان يشبه
في وجوب الاداء طلبا لدية اليه ولذا جرى بينهما بكنة التسمية
وايضاً ان كانت الوصية بالتبرعات وليس في التركة وفاء
بالكل فنقد عليه لظاهره لان قضاء الدين فرض عليه جبراً

يربسه في حيوة

الوصية والدين

ولم يصم فليقض عنه يعني بالاطعام بدل عليه حديث ابن عمر
 موقوفاً وفوقه لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد
 فوجب العمل على الاطعام لأن الفدية تقوم مقام الصوم في حق
 الشيخ الغافق فكذلك في حق كل من اشتبه بهما وتوخى اليأس
 عن أداء الصوم وإن كان الدين الزكوة ما يصح بها الجواب
 من ثلث ماله وإن كان الحج ما يصح به يؤدي من الثلث أيضاً
 ولو حج عنه الوارث بثلث وصية يرجع من الله قبوله ثم تنفذ وصايا
 هذا هو الثلث الأربعة أي يبدأ بتنفيذ وصية من ثلث
 ما بقي بعد الدين لأن أصل المال كان ما تقدم من التكفين
 وقضاء الديون وقصار مصر وقفاً ضرورية التي لا بد منها
 فأبداً هو ماله الذي كان له أن يتصرف في ثلثه وأيضاً
 ربما استغرق ثلث المال جميع الباقي فيؤدي إلى حرمان
 الورثة بالوصية ومقتضى عبارة الكتاب تقديم الوصية
 على الإرث مقدار ثلث الباقي بعد الدين سواء كانت الوصية
 مطلقة أو معينة وهو الصحيح وقال شيخ الإسلام خوله
 أن كانت معينة كانت مقدمة عليه وإن كانت مطلقة
 كان يوصي بثلث ماله أو ربعه كانت في معنى الميراث شيئاً

أو تقدم الوصية
 على الإرث

في التركة فيكون الموصي شريكاً للورثة لا مقدماً عليهم ويدل
 على شيوع حقهم فيها الحق الوارث أنه إذا زاد المال
 بعد الوصية زاد على الخفين وإذا انقص نقص عنهم ما جازي إذا
 كان ماله حال الوصية الفاضلاً ثم صار الخفين فله ثلث المالين
 وإن انقص فله ثلث ألف ثم يقيم الباقي في ذابح
 الأربعة وهو أن يقيم ما بقي من حاله بعد التكفين والدين
 والوصية بين ورثته أي الذين ثبت سهمهم بالكتاب كالمذكورين
 في الآيات القرآنية والسنن كمن ذكر في الأحاديث في قوله ثم
 اطعموا الجذبات الذين واجهوا الأمتة كالجد وابن الابن وبنيت
 الابن وسائر من علم تورثهم بالاجماع وقد يقال لم ير بالاجماع
 الأمتة ما هو المنبأ در منه بل أراد به ما يتنازل أيضاً اجتهد
 مجتهد منهم فيما لا قاطع فيه حتى يشمل كل ما وارث الذي
 اختلف في كونه وارثاً كذوي الأرحام وغيرهم ولا بعد أن يقال
 أنه ينبغي بذكر ما هو أقوى فيبدأ بشرح أن يبين إجماع القرآن
 بوجوب الورثة أي يبدأ في تقسيم هذا الباقي بين الورثة باصحاب
 الفرائض وهم الذين لهم سهام مقدرة في كتاب الله أو سنة
 رسول الله والاجماع كما ذكره الشيخ وتقدم على العصبية

من الميراث السهم من الورثة الوارثين كالآيات
 لقوله ثم اطعموا الجذبات الذين واجهوا الأمتة
 فكيفت الابن وإن سئمت تقوئهم
 النسب إذا عدا منسباً
 العصب الإخوة وأقربهم

من الميراث السهم من الورثة الوارثين كالآيات
 لقوله ثم اطعموا الجذبات الذين واجهوا الأمتة

هذا الحديث من الغرر
والأخبار من الكتب
التي فيها ما لا يدرى
بها إلا من استقصى
الدراسة في الأصول
والفروع من كتب
الشيخين والفقهاء
والأئمة من أهل
الدين والعلوم
والأخبار من الكتب
التي فيها ما لا يدرى
بها إلا من استقصى
الدراسة في الأصول
والفروع من كتب
الشيخين والفقهاء
والأئمة من أهل
الدين والعلوم

لقولهم لم يلقوا الفرائض بأهلها فما بقته الفرائض فلا ي
رجل ذكر وأيضا المناقصة لم تكن تلك التهام بلا تعرض لغيرهم
بأخذوها من التركة ابتداء فان بقي شيء يأخذها غيره
وأيضا تقديم العصبية بوجوب حرمان أصحاب الفرائض وهو
قطعا ثم يبدأ بالعصبات من جهة النسب فان العصبية
النسبية اقرب من النسبية يرشدك الى ذلك ان اصحاب
الفروع من النسبية يراد عليهم دون اصحاب الفروع النسبية اعني
الزوجين والعصبية مطلقا كل من يأخذ من التركة ما ابقته
اصحاب الفرائض اي حصةها وعند الانفراد اي انفراذه عن غيره
في التركة يخرج جميع المال بحصة واحدة فلا يراد ان اصحاب الفرائض
اذا اخذوا عن العصبية فقد يخرج جميع المال لان استحقاقه لبعضه
بالفرضية والباقي بالرد واعتبر بان الاخوات عصبات
مع البنات ولا يخرجن جميع المال عند الانفراد بحصة واحدة
فلا يكون التعريف جامعاً وجيب بان المراد بالعصبية ههنا
من هو عصبية بنف فلا يتناول من هو عصبية مع غيره او غيره
بل ما بالحقيقه من اصحاب الفرائض كما ستقف عليه ويجد شبه
انه اذا خصل التعريف به كان المفهوم من كلامه تقدم على العصبية

هذا الحديث من الغرر
والأخبار من الكتب
التي فيها ما لا يدرى
بها إلا من استقصى
الدراسة في الأصول
والفروع من كتب
الشيخين والفقهاء
والأئمة من أهل
الدين والعلوم

هذا الحديث من الغرر
والأخبار من الكتب
التي فيها ما لا يدرى
بها إلا من استقصى
الدراسة في الأصول
والفروع من كتب
الشيخين والفقهاء
والأئمة من أهل
الدين والعلوم

السببية مع ان التقديم عليها ليس مختصاً به بل يشترك
فيه الاخوة ثم يبدأ بالعصبية من جهة النسب وهو موطن العنافة
اي الملقون مذكر كان او مؤنث فان من علق عبدا او امه كان
الاولا وله ويرث به ويستحق لك ولأه العنافة والنعمة ثم عصبته
اي يبدأ عند عدم موطن العنافة بعصبته الذكور ولا يذهبنا
من قبل الذكور لما سيناية من قوله لم ير النساء من الاولاد
الا ما اعتقن او اعلق من اعتقن الحديث ثم الرد اي يبدأ
بعد العصبات النسبية بالرد على ذوي الفروع النسبية
لبقاء قراباتهم بعد اخذوا بعضهم دون ذوي الفروع النسبية
لانه لا رد على الزوجين كما مر اذ قرابة لهما بعد اخذوا منهما
بقدر حقوقهم اي يعتبر فيه نسبة مقدار ميراثهم ببعضها
الى بعض ويرد الباقي عليهم بحسبها ثم ذوي الاحرام اي يبدأ
عند عدم الرد لانفسا ذوي الفروع النسبية بذوي الاحرام
وهم الذين لهم قرابة وليسوا بعصبية ولا ذويهم وانما اخروا
عن الرد لان اصحاب الفرائض النسبية اقرب الى الميت واعلم
درجة منهم ثم موطن المولاة اي عند عدم مولاة المذكورين يبدأ
في جميع الميراث بموطني المولات ان لم يوجد احد الزوجين

وان وجد ببداء ايضا لكن في الباقي من فرضه كذا ذكر في
النسب ايضا العثمانية وصورة المولي الموالات شخص مجهول النسب
قال لا خرافة مولاي ثم اني اذا مدت وتعمل عني اذ اجبت
وقال الاخر قبلت فعندنا يصح هذا العقد ويصير القابل
وارثا عاقل فلو نسب على ايضا موالي الموالات واذا كان الاخر ايضا
مجهول النسب وقال لك وله مثل ذلك وقبله ورث كل واحد منهما
صاحبه وعقل عنه والمجهول ان يرجع عن عقد الموالات لا يعقل
مولاة ولا ابن ابيهم النجفي بقول اذا سلم الرجل على بدي رجل
ثم والا صحى قال ثمس الائمة الشريفة السلام على يديه
شرطا في صحة عقد الموالات وانما ذكر فيه على سبيل العادة
وكان الشعبي يقول لا ولاء الا ولاء العاقلة وبه اخذنا
وهو مذهب زيد بن ثابت ومذهبنا اليه مذهبنا
وابن سعد رحمه عنهم واما اخروا موالي الموالات عن ذوى الارحام
لفرايتهم ثم المقله بالنسب على الغيب حيث لم يثبت زنا فانه
من ذلك الغيب اذ امارات المقر على اقراره يعني ان هذا المقر موقوف
في الارث عن موالي الموالات ومقدم على الموصولة بجميع احوال
او اعتبر فيه قيود ثلاثة الاول ان يكون الاقرار بنسبه من المقر

متضمن

متضمن الاقرار بنسبه على غيره كما اذا اقر مجهول النسب
بانه اخوه فانه يتضمن اقراره على ابيه بانه ابنه الثاني ان يكون
ذلك الاقرار بحيث لم يثبت به نسبه من ذلك الغيب كما اذا لم يصدق
ابوه في هذا النسب الثالث ان يكون المقر على اقراره وقفا
القيود ظاهرة اما الاول فانه اقراره بمجهول بنسبه منه اذا لم يثبت
تحصيل نسبه على غيره واشتد على شرط صحة وجب ثبوت نسبه
منه والله اعلم فيما ذكره من الوتره النسبيه كان يقله بانه ابنه
واما الثاني فانه اذا صدق ابوه في ذلك النسب يثبت اقراره
على هذا الوجه بنسبه من ابيه ايضا وكان المجهول اقراره وكذا
الحال اذا اقر بانه عمه وصدقه في ذلك جده فانه يكون عماله
منه رجلا فيما مضى وكان اما الثالث فانه اذا رجع المقر
عن ذلك الاقرار لا يعتد به قطعا فلا يثبت به ارث اصلا
واذا اجتمعت هذه الصفات والمقر صار عندنا وارثا في المرتبة
المذكورة وذلك لان المقر في هذه الصورة كان مقر ان يثبت
النسب واستحقاق المال بالارث لكن اقراره بالنسب باطل
بحمل نسبه على غيره ولا اقراره على الغيب دعوى فلا تسع ويقتل اقراره
بالمال صحيحا لانه لا يعتد به للغير اذ لم يكن له وارث معروف

ثم أوضحنا بحسب المال اي اذا عدم من تقدم ذكره يدا ومن اوصى له
 بجميع المال فيكمل له وصيته لان منعه عما زاد على الثلث لان لاجل
 الورثة فاذا لم يوجد منهم احد فله عندنا ما عتق له ملكا واما ان
 عن ذلك المقله بناء على ان له نفع في قرابة بخلاف الكوفي له ثم بيت
 انما اذا لم يوجد احد من المذكورين نوضع التركة في بيت المال
 على انفس ما اصابه فصار بتجميع المسلمين فتوضع هناك
 وليس ذلك بطريق الارث بناء على انهم اخوة لا يرثون الذي
 اذ لم يوجد له وارث يوضع ماله في بيت المال ولا ميراث للمسلم
 من الكفار ويشهد له ايضا انه ليس ذوي بين الذكر والذكر
 من المسلمين في العطف من ذلك المال فلا يرثون به ميراثا في الدنيا
 وعندنا اشافعية ان بيت المال ان كان منتظما يقدم على
 ذوي الارحام والارث وان لم ينتظم ترد اولاد ذوي الارث النسبية
 بنسبة من ابائهم ثم يصفى الى ذوي الارحام ولا ميراث عندهم
 لميراث الوالات ولا المقله بالنسب على الغير ولا لغيره لاجل المال
 كما نهي عن ذلك **فصل** الماتع من الارث
 اربعة الاول الرق واقراي كما ملكه كان كالقن او ناقصا
 كما كاتب والمذنب وام الولد وذلك لان الرقيق مطلقا

لا يملك المال ايسر اسباب الملك لا يملك ايضا بالارث وان
 جميع ما يده من المال فهو لولا فلو ورثناه من اقبائه لوقع الملك
 سيده فيكون نورثا لا جنيي بل سبب فانه بطا جاعا
 ومعنى البعض عندنا ان لا يورثه الماتع بل يورثه في ذكاته
 رقيقه فلا يرث ولا يحجب احد عن ميراثه وعندنا ما هو خير فيرث
 ويحجب واسيلة مبيته على ان العتق يجري عند خلوها
 وانشاء القتل الذي يتبعه لو يوجب القصاص والكمارة
 اما القتل الذي يتبعه يوجب القصاص وهو القتل عمدا وذلك
 بان يعمد بضربه بالسيف او بالحجر او بغيره في تفريق الاجزاء او
 من الحشيش او الحجارة او غيره من الكفار فيه وعندنا ان
 وجه اذا تعمد بضربه بما يقتل به غالبا وان لم يكن محددا للجرح عظيم
 فهو ايضا عمدا واما القتل الذي يتبعه يوجب الكفارة فهو
 اما شبهة عمد كان يعمد بضربه بالاقبال به غالبا او وجهه في القتل
 من الدية على المقاتلة ولا ثم والكفارة ولا قد فيه واما اخطاء
 كان رجلا يصيد فاصاب انسانا او انقليه في النعم عليه
 او وطئت دابته وهو ركبا او سقط من سطح عليه او سقط
 جحر من يده فمات او وجب الكفارة والدية على العاقلة ولا ثم

فيه فعندنا يحرم القاتل عن ميراث في هذه الصورة كل ما
 اذا لم يكن القتل بحق واما اذا قتل مودته قصاصا او حدا
 او دفعا عن نف فله يحرم اصله وكذا قتل العاد لمورثه
 الباغي وفي عكس خلا فالا بدس ٢ واذا كان القاتل ^{بالسب}
 دون المباشرة كما في البس او واضع الحجر في غير مكانه ففدية الذية
 على العاقل ولا قصاص فيه ولا كفارة وكذا الحال اذا كان القاتل
 صبيا او مجنونا فلا حرمان عندنا بالقتل في هذه الصور
 ايضا فان قلت البس اذا قتل الاب له عدا له ثبت به
 قصاص ولا كفارة ايضا مع انه محروم انما اقلقت هو
 في اصله للقصاص لا انه سقط بقوله ثم لا يقتل والد الولد
 ولا السيد بعبده لا يقال مقتضى قوله ثم القاتل لا يرث
 ان يحرم مطلقا كما ذهب اليه الشافعي فكيف اخرجت تلك
 الصور كلها الا نأقول انما اخرج القاتل بحق فلا حرمان
 شرعي عقوبة على القتل المخطئ واما اخرج المستفيلة
 ليس بقاتل حقيقة لا يرث لانه لو فعل ذلك في مكانه لم يؤخذ بشي
 والقاتل مؤخذ بفعله سواء كان في مكانه او في غيره كالراعي
 وايضا القاتل لا يرث بالاعتقال وقد تقدم حال النسيان جرمه

مثله ان فصل بالارض دون الحيوان فلا يمكن ان يجعل قاتله عند
 الوقوع في البئر اذا كان الحاضر مع ميتا ما دام لم يكن قاتلا
 حقيقة لم يتعلق به جزاء القتل اعني حرمان الارث والكفارة
 واما وجوب الذية على العاقل فلهيئة دم المقتول عن الهدر
 بخلاف المخطئ فانه مباشر للقتل بفعله فيلزم الكفارة والحرمان
 واما اخرج الصبي والمجنون فلا حرمان كما ذكرنا جزاء القتل
 المخطئ وفعله ما لا يصلح ان يوصف بالمخطئ شرعا اذ لا يتصور
 توجيه خطاب الشرع اليهما بخلاف المخطئ فانه اهمل ذلك
 وايضا الحرمان باعتبار التقصير في التحرر ويتصور رتبة
 التقصير في المخطئ ومنها واعلم ان دية المقتول خطأ كسائر
 امواله حتى يوفي منها ديونه وتنفذ وصاياه ويرثها كل
 من يرث ما يورث امواله وقال مالك لا يرث الزوجان من الذية
 لانقطاع الزوجية بالموت ولا وجوب للذية الا بعدة
 ولما انه ثم امر بهورث امرأته اشيم الضباني من عقله
 وقال الزهري كان قتل اشيم خطاء وكذا ثبت عندنا حتى
 الزوجين في القصاص بقوله من ترك ما لا او حقا فلو رثته ولا شك
 ان القصاص حقه لا بد لنفسه فيتحقق جميع المودته بحسب انهم

كالدية وقال بن ابي ليل لا حق لهما في القصاص لانه يستحق بالعقد
 الذي هو سبب استحقاقها كما لا حق فيه للموحي وهو مردود بان
 استحقاق الارث بالزوجية لا يتوقف على القبول كما استحقاقه بالقرابة
 بخلاف الوصية فان حق الموحي يتوقف على قبوله ويرتد بترده
 وهكذا ذلك لام الشريفي في شرح كتاب الديات والثالث
 اختلاف الدينين فلا يشك الكافر من المسلم اجماعا والمسلم
 من الكافر على قوله على نفسه وزيد بن ثابت وعامة الصحابة رضوان
 عليهم واليه ذهب علماءنا والشافعي به لقوله لا يتوارث اهل ملتين
 شتى والقياس ان من لقوله في الاسلام يعلو كما يعلو من الكفر
 ان من المسلم من الكافر ولا يشك الكافر منه واليه ذهب معاد
 بن جبل ومعاوية بن ابي سفيان الحسن ومحمد بن الحنفية محمد
 بن علي بن الحسين مرسوق والحاجب ان المذكور في هذا الحديث
 نفي الاسلام حتى ان ثبت الاسلام على وجهه ولم يثبت على وجه
 آخر فانه ثبت ويعلو كما لو لو بين المسلم والكافر فانه حكم بانه
 اولاد ان المراد العلو بحسب الحق او بحسب الفقه اقلية
 اي النصرة في العاقبة للمسلمين واما ان المسلم من عندنا
 من المرتد وعندنا في حق لا يرث المرتد احدنا كما يرث

احد بل ماله في بيت المال صح ان لا يرث من المسلم فلو ان ارث
 منه مستند الى حال اسلامه ولذلك قال ابو حنيفة هو انه
 يورث منه ما اكتسبه في زمان اسلامه واما ما اكتسبه في زمان
 الردة يكون قباة للمسلمين والوجه على قولهما ان الجميع لو رثه ان
 المرتد لا يرث ما اعتقده بل يجبر على العمود الى الاسلام فيعتبر
 حكم الاسلام في حقه لا فيما ينتفع هو به بل فيما ينتفع به وارثه
 ثم ان الكفار يتوارثون فيما بينهم وان اختلفت حكمهم لان الكفر
 كلمة واحدة كما ذكر المذني في مختصره عن ابي ابي بن ابي
 القاسم عن مالك ايضا وقال بن ابي ليلى اليهود والنصارى
 يتوارثون فيما بينهم ولا توارث بينهما وبين المجوس واستدل
 بانها قد اتفقت على التوحيد ولا قرار بينه وبين موسى ثم واثقال
 التوراة فيها على مسلمة واحدة **درية** بخلاف المجوس حيث ينكرون
 التوحيد وينتفون الكهنة يذدان وامر من ولا يعترفون بنبي
 ولا كتاب منزل ثم اهل ملية اخرى وذهب بعض الفقهاء
 الى عدم التوارث بين اليهود والنصارى ايضا لاختلاف
 اعتقادهم على عيسى ثم والاختلاف في اهل ملتين شتى كما لا يرث
 مع النص في يملكون اهل الاهواء فانهم مستترفون

قد اختلفوا في ان يرث من
 الكافر ما اكتسبه في زمان
 الاسلام او في زمان الردة
 والشافعي قال ان يرث من
 الكافر ما اكتسبه في زمان
 الاسلام

بالانبياء والكاتب ويختلفون في تأويل الكتاب المنة وذلك لا يجرى
 اخلاف في الملة والرابع اخلاف الدارين اما حقيقة كالحق والذبح
 فاذا مات الحربي في دار الحرب ولد ابا ابن ذمته في دار الاسلام
 او مات ذمته في دار الاسلام ولد ابا ابن ذمته في دار الحرب لم يرث احداهما
 من الاخر لان الذبح من اهل دار الاسلام والحربي من اهل دار
 الحرب فلهما وان اتخذ املة لكن بتباين الدارين حقيقة
 بنقطع الولاية بينهما فينقطع الوارثة المبنية على الولاية لان
 الوارث يخلف المورث في ماله ملكا ويكافئ تصرفا وهكذا كالمشرك
 والذي والحريين من دارين مختلفين اما المالك الاول
 فظلال الحرب اذا دخل في دار الاسلام بامان فهو الذمعي في
 دار واحدة حقيقة لكنهما في دارين مختلفين حكما لان
 المشرك من اهل دار الحرب حكما لا يجرى ان يتمكن من التوجه
 اليها ولا يتمكن من استدامة الاقامة في دارها بخلاف الذمعي فلا توارث
 بينهما بل اذا مات المشرك من يوقف له الورثة الدين في دار الحرب
 لان حكم الامان باق في ماله حقه ومن جملة حقه ايسر ماله
 بورثته فلا يصرف اليه بيت المال كما اذا مات الذمعي فلا وارث له
 على ما مر واما الثاني فانه فان حمل كما قيل على ان الحريين

في دارينهما المختلفين ان جعل علمه انه من قبل اختلاف الدارين
 حقيقة فكان حقه ان يقدم على قوله او حكما ويحتاج الى
 ان يجاب بان الكفر ملة واحدة فالكفار كلهم في دار
 واحدة حقيقة فان اختلفوا في دارهم انما هو بحسب
 الحكم دون الحقيقة مع انه يراد عليه ان يكون الكفر ملة واحدة
 امر حكما لان الحكماء على سبيل شتي حقيقة وذلك
 لا يقتضي كون دارهم واحدة حقيقة بل حكما وان حمل على
 ان الحريين من دارين مختلفين حقيقة كغيرهما في دار
 الاسلام بالاستيذان فلهما في دار واحدة حقيقة وفي دارين
 مختلفين حكما لم يتج عليه ما ذكرنا ونريد حمله على هذا
 البعز انه قال من دارين لا في دارين وان كان الاول يبرح
 ان يقولوا والمستأمن يبدل والحريين وكانه ترك
 هذا الاصل في اشارة الى انه يمكن جعل ملة للاختلاف
 والحاصل ان الحريين المذكورين ان كانا في دارين كان
 الاختلاف في دار حقيقة وان كانا في دارها كان
 الاختلاف حكما لا نجعل كل واحد منهما كانه في
 دار الذي خرج منه اليسا بامان فلا يتوارثان في دار

في دار الاسلام ثم اذا صار اصل رتبة واذا كان الحريان
 المتأمان من دار واحدة ثبت بينهما ثوارث لا يرث
 ان المتأمانين ان كانا من دار واحدة قيل شهادة بعضهم على
 بعض وان كانا من دارين لم تقبل فكذا القريب لان الشهادة
 والميراث من باب الولاية والداران مختلفان باختلاف المنفعة
 اي الميراث واخذوا في الملك لا تقطع المصنفات بينهم كان
 يكون مثله احد الملكين في الهندولة دار ومنفعة والآخر في التملك
 وله دار ومنفعة اخرى وانقطعت المصنفات بينهم حتى يستعمل
 كل واحد منهما قتال الآخر واذا اظهر رجل من عسكر احد
 برجل من عسكر الآخر قتلها ثابان الدارين مختلفان فينقطع
 باختلافهما الاوارث لانهما تبغني على المصنف والولاية واما
 اذا كان بينهما استاصرتا وعاون على اعدائهما كانت
 الدار واحدة والولاية ثابتة وليس باختلاف الدار بما نفع
 من الارث عند ذلك اتبع له اصله وهو عندنا ما نفع فيما بين
 الكفار دون المسلمين للثبوت الثوارث بين اهل البغى واهل
 العدل وان اختلفت المنفعة والملك وذلك لان دار كل
 دار احكامها فلا يختلف الدارين فيما بين المسلمين باختلاف المنفعة



والمالك لان حكم الاسلام يجمعهم واستاد الطبري في دار
 قهر وغلبة فباختلاف المنفعة والملك تنبأ من الدارين في تمام
 وتبنا بينهما ان يقطع الثوارث وكذا اذا خرجوا اليها كما مر
 ولم ينعزلوا شيئا خرجت لاسبغها ما تخرج الموت كما في
 الغري وان كانا متقاعا لميراث على الاصح المذكور اياه ومقتضا
 في آخر الكتاب **باب**
 معرفة الفروض في مختلف الفروض المقسمة الى اقسامها
 الثمانية في باب الميراث المذكورة في كتاب الله ستة
 الاول النصف وقد ذكر في ثلثة مواضع فقال وان كانت ابي
 البنت واحدة فلهما النصف وقالواكم نصف ما تركا ولاكم
 وقالوا له اخت فلهما نصف ما ترك والثاني نصف النصف
 وهو الربع المذكور في موضعين حيث قال فكم الربع مما تركن قالوا
 ونصف الربع مما تركن والثالث نصف نصف النصف وهو
 الثمن وذكر مرة واحدة فقال ولهن الثمن مما تركن والربع
 الثلثان وقد ذكر في موضعين فقال في حق البنت فان كان
 ثلثا فورا ثنتين فلهن ثلثا ما ترك وفي حق الاخوات
 فان كانا ثنتين فلهن الثلثان وما كان نصف الثلثين

وهو الثالث الذي ذكره في موضعين ايضا فقال فلهذا الثالث
 فقال وان كانوا ايا اولاد الام اكثر من ذلك فهم شركاء في الثالث
 والتاد من نصف نصيب الثالثين وصلى من المذكور في ثلثة
 مواضع حيث قال ولا يورث لكل واحد منها السدس وقال فان
 كان له اخوة فلهذا السدس وقال في حق ولدا الام ولد اخ واخت
 فلكل واحد منها السدس واصحاب هذه النماذج اي مستحق
 سواء علم استحقاقهم لها بنقل الكتاب او بغيره من ذلك لابل
 اثني عشر نفرا اربعة من الرجال وهم الاب والجد الصريح
 اب الاب وان علاه والام والزوج قد تم الاب والجد
 كونه محجورين بالاب وكذا الجد لجد الاخ لام باغا وتلك
 على الزوج لان النسب اقوى من التب كما عرفت وكان من
 النساء وهن الزوجة والبنت وبنت الابن وان سقطت
 الاب وام والاخت لاب والاخت لام والام والجد الصريح
 وهي التي لا يدخل في نسبتها الي الميت جد فاسد تقدم الزوجة
 على البنت لانها اصل الولادة اذ منها يتولد الاولاد وليقع
 ذكرها قريبا من ذكر الزوج وقدم البنت على بنت الابن
 لكونها اقرب الي الميت منها ولان بنت الابن تقوم مقام البنت

عند عددها واخر الاخت لاب وام عن بنت الابن لكونها
 البعد منها في القرابة وقدمت على الاخت لاب لقوة
 القرابة وكان الاخت لاب تقوم مقامها عند عددها وتقدم
 على الاخت لام لان قرابة الاب اقوى من قرابة الام وتقدم الاب
 لام على الام لان الاختين كام محجبان الام من الثالث الى
 السدس ومنه واجب يقدم على المحجب وتقدم الام على
 البنت لكونها اقرب اليه قال تقدم الاب في الرجال يقضي
 تقدم الام في النساء لانا نقول معرفة نصيب الاخوات من
 وجد دون العكس وقد لجأ بالصحيحة ومقرها بانني
 لا يدخل في نسبتها الي الميت جد فاسد وهو الذي يدخل
 في نسبة الي الميت ام ضرورة ان يقابل الجد الصحيح بنفسه
 كما سبأه بالذي لا يدخل في نسبة الي الميت ام فالجد اذا كان
 نسبة اليه الجد الفاسد كانت صحيحة سواء كانت مدلية
 بمحض الانثى تمام الام وام الام وبمحض الذكورة كام الاب
 وام اب الاب وبخلط منهما كام ام الاب وبمحصاه الزوجين
 في الجدات كالجد الصحيح في الاجداد فاذا دخل في نسبتها
 للجد الفاسد كانت فاسدة ومنفعة خط الذكور ولان

كام ابا الام وام ابا ام الاب وليست هي صاحبة فرض كل جلد
الفاصل بين ما من ذوي الاحكام الذين يرثون بالقرابة لا بصوت
ولا فرض **م** الاب فله احوال ثلث الفرض المطلق ايجل الخالص
عن التعصيب وهو ان يرث مع الابن او ابن الابن وان
والفرض والتعصيب معا وذلك مع الابنة او ابنة الابن وان
وبيان ذلك انه قال في كل ابوي لكل واحد منهما الثلث مما
ان كان له ولد وهو ان تصيب عن ابن فرض الاب مع الولد
هولت دون اكن اسم الولد بنتا والابن والبنت فان كان
مع الاب ابن فله فرضه اعطيت له والباقي للابن لقوله ثم
الحق الفرائض باهلها فما البقية الفرائض فلو ولي رجل ذكر والاب
الرجال من العصبات هو الابن وان كانت معه بنت فله الثلث
والبنت النصف بالفرض وما بقي فلاب لا انه اولي رجل ذكر من
العصبات عند عدم الابن والتعصيب المحض عند عدم الولد
الابن وان سفل وذلك لفعاله في فان لم يكن له ولد وورثه ابواه
فلا حمة الثلث اذ فيهم من ان الباقي للاب فيكون حصته وللجد
الصحيح هو الذي لا يدخل في نسبة الالمية ام كالا ب عند
في ثبوت تلك الاحوال الثلث بل في جميع احكام الميراث الا في اربع مسائل

وسند ذكرها

وسند ذكرها ان شاء الله الاول ان ام الاب لا يرث
معد وترث مع الجدة والثانية ان الميت اذا ترك الاولين والجدتين
فالام ثلث ما بقي بعد نصيب احد الزوجين ولو كان مكان الاب
جد فله ثلث جميع المال لا عندا به سره فان له ثلث الباقي
ايضا والثالثة ان بنتي الاعيان والمولات كلهم يسقطون مع الاب
اجماعا ولا يسقطون مع الجدة لا عندا به سره والرابعة ان ابنة
مع ابنتها عند من الولاء عندا به سره وايضا الجدة ذلك في الاول
كله للابن ولا فرق بينهما عند سائر الاجماع اذ لا يأخذان شيئا
من الولاء واذ جعل المسئلة الثانية مسئلتين كما في عبارة الكفا
فالأوليان يقال الا في خمس ايل وسياك تمته الكلام في سقط
بجدة بالاب لان الاب اصل في قرابة الميت والميت واعتبر
في هذا التعديل بان يترجم منه سقوط اولاد الام بالام لانها اصل
في قرابة اولادها وقد يدفع باعتبار انضمام العصبة التي تحت
بنو امة القريب ويجوز الصحيح هو الذي لا يدخل في نسبة الميت
ام كالا ب وان علمت ان ابا وان يذكر الاخ كلهم في فصل النكاح
وكانت لامخت لام اوية له في الاحكام عمم الكلام لبنا
بحاجته الى ذكره في فصل النسب واما اولاد الام فاما

فصل

ثلث السدس الواحد لقوله وان كان رجل يورث كلالة او امرأة
ولدا او اخا او اختا فكل واحد منهما السدس والمادة اوله الامام
ويدل عليه قراءة ابي ولدا او اخا او اختا من الام والثلث للثنتين
فصاعدا لقوله وان كان اكثر من ذلك فمهر شركاء في الثلث
ذكرهم وانما هم في القسمة والاستحقاق سواء اما في القسمة
فالاول لا ينفق عنهم تاخذ مثل ما اخذه الذكر كما دل عليه جملهم في كتاب
في الثلث واما في الاستحقاق فلكون الواحد منهم مذكرا كان
او مؤنثا يستحق السدس واذا تعدوا ذكورا او اناثا او
مختلفين استحقوا الثلث ولا يخفى عليك ان الاستحقاق
يعم الواحد والجمع في القسمة فيسقطون بالولد وولد
الابن وان سفل وبلا ب والجد بلا اتفاق لانهم من قبيل الكلولة
كما علم من الآية وقد اشترط في انفسها عدم الولد والوالد اجمعا
لقوله قل الله يفيتكم في الكلولة ان اخرجتكم لغير ولد
وله اخ او اخت فكل واحد من السدس وولد ولا والد لكن ولد
الابن داخل في الولد لقوله يا ايها الذين آمنوا اخرجوا في الولد
لقوله كما اخرج ابوكم من الجنة فداوات كلالة الام مع قوله
ثم لفظ الكلولة في الاصل بمعنى الاعيان وذواها للفقهاء كقول

ارزق الله الارحم محمد

الاعشى قال قلت لابي عبد الله من الكلولة ثم استعيت
لقوله من بعد الولد والوالد كما تحب كما لثة ضميقة بالقياس
الى قرابة الاولاد وتطلق ايضا على من لم يخلق الاولاد والدا
وعلى من ليس بولد فله والدم من الخلفين واما الزوج
فحالان النصف عند عدم الولد وولد الابن وان سفل اي عند
عدمها معا ولذلك عطف بالان والاب مع الولد وولد الاب
وان سفل اي يكفي وجود احدهما في ذلك ومن ثم عطف به وكذا
الحالين صرح بهما في نظم القرآن كما مر في ذكر الاستحقاق
الانثى والزوجات حالان الزوج للواحدة فصاعدا عند عدم
الولد وولد الابن وان سفل ومن مع الولد وولد الابن وان سفل
وقد صرح بهما بين الحالتين ايضا في نظم المذكر هناك وقد
روى بين نصيبي الزوجين ان الذكر منهما اضعف حظا
الا ينفق على التقديرين واما البنات فعلى ما هو في الثلث النصف
للاحدة وهذا من مخرجها في الآية والثلثان للثنتين
فصاعدا والمنصوص عليه في القرآن صريح انها اذا كانت نسبا
فوق الاثنين فلهن الثلثان واما الانثى فان حكمها
على ان يعاين في حكم الواحدة وهو عندنا في النكاح حكم

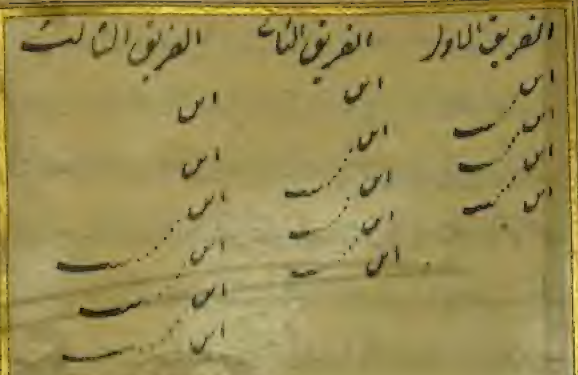
والثمن من كل واحد منهن
والثمن من كل واحد منهن

بجماعة وعلى قولهم بوجه الأول انه قال الله للذكر مثل حظ الانثيين
وادي مراتب الاختلاف ابن وبنيت فلان بن ج الثلثان بل انما
فعرف بهذه الاشارة ان البنين لهم الثلثان في الجملة ليس
ذلك لانه حالة الفرد مع ابن فلان فاجب اليه بيان حالهما
بل اليه بيان حال ما فوقهما فذلك قبل ان كان كثر نسائه فوق
ابن فان كان جماعة بالنسبة ما يلحق من العدد فلهن ماله ثنتين
اي الثلثين لا يتجاوز ذلك في ان البنين امس حرام من
البنين تحريم الثلثين فهما اولى بذلك لانه اذا كانت
ان الاختلاف انما كنت مع اخيهما وجب لهما الثلث فلهذا
ان يجي لهما ذلك اذا كانت مع اخيهما وكذا الله عز وجل
مع اخيهما مثل انما ان يجي لهما الوان فذكرت مع اخيهما في جيل
الثلثان ومع الابن للذكر مثل حظ الانثيين وهو مصدق
لقوله تعالى بوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فانه
لما بين نصيب البنات عند الاختلاف مع الابن دل على انه
يعصبتهم وان المال يقسم بينهم وبين الابن على ما ذكر من
القسم بطريق العصبية وبنات الابن كبنات الصلابة
لكل احوال الثلث ولهن احوال ثلث اخيهما في كل احوالهن

لحوال الست النصف الواحدة والثلثان للثنتين فصاعدا
عند عدم بنات الصلابة فان كان للثلاثان من الثلث الاول في بنت
ما بينهما عدم الصلابة لان القربى بينهما اصل كما اذا عدم
قامت بنات الابن مقامهن ولهن السدس مع الواحدة الصلابة
كذلك للثنتين هذه حالة الاول من الثلث الاخرى والاول
عليها ان حق البنات الثلثان وقد اخذت الصلابة الواحدة
النصف لقوة القرابة في حق سدين من حق البنات فتأخذ بنات
الابن واحدة كانت او متعددة وما بقي من التركة فلا شيء
فبنات الابن من ذوات القرين مع الواحدة من الصلابة
وتصير معهن من الصلابة ان كان معهن ابن الابن كان
معهن ذكر اسفل منهن درجة فلهن فرضهن ولا يرث مع
الصلبيين عند عامة الفقهاء انما يورث معهن ابني من حق
البنات خلاه فالابن عكس فرضه ان حكمهما عند حكم الواحدة
وهذه حالة ثالثة من الثلث الاخرى الا ان يكون بخلاف
او اسفل منهن غلام فيمصبتهم وح يكون الباقي بينهم للذكر
حظ الانثيين هذه حالة ثالثة من الثلث الاول فان بنات
الابن اذا كان بخلافها غلام ساء له ان اخاهن او ابن عمهن

فانه يعصبت من كان الابن الصليبي يعصب البنات الصليبيات
 وذلك لان الذكر من اولاد الابن يعصب البنات الصليبيات في
 درجة اذا لم يكن لليت ولد صليبي بالاتفاق في استحقاق جميع
 المال فكذلك يعصبت في استحقاق جميع الباقي من الثلثين مع
 الصليبيين وانه ذهب عامة الصلابة وعلية هو العلم او قال
 ابن سمعون فانه يعصبت من بل الباقي كله لان الابن ولا شيء
 لبناته اذ لو جعل الباقي ههنا بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
 لكان حق البنات على الثلثين وقد قال عم لا يراد حق البنات
 على الثلثين وايضا الانثى انما تعصب عصبة بالذكر اذا كانت
 صاحبة فرض عند الانفراد عنه كالبنيات والاختوات واما اذا
 لم تكن كذلك فلا تعصب بعصبة كنسب الاخوة والاعمام بينهم
 واجيب عن الاول بان استحقاق الصليبيين بالقرى واستحقاق
 بنات الابن بالتعصيب مما سببان مختلفان فلا يقسم
 الحقبين الى آخر فلا زيادة على الثلثين وعن الثاني بان بنت
 الابن صاحبة فرض عند الانفراد عن ابن الابن كمنها محجوبة
 كصليبتين ههنا الا يري انما اخذ النصف عند عدم الصليبيين
 بخلاف بنات الاخ والعم اذا انفردوا عند الانفراد عن بناتهم

فلا تعصب من عصبة به هذا كله اذا كان الغلام بخلافه
 واما اذا كان اسفل منهم فالحكم كذلك ايضا عندنا
 في ظاهر المذهب قال بعض المتأخرين لا يعصبت من بل الباقي
 للغلام خاصة لان الذكر انما يعصب من في درجة لا من هو
 اعلى منه فان الابن لا يعصب البنات وايضا لو عصب الذكر
 من هو اعلى منه لصار محروما لان في ارث العصبة تقدم الاقرب
 على البعد ذكر كان الاقرب وانثى الا يري ان الاخت للمصدر
 عصبة مع البنت قدمت على ابن الاخ واذا صار محروما لم يعصب
 احدا ولما ان ههنا الانثى لو كانت في درجة الذكر لصار
 بعصبة فاذا كانت اقرب منه كانت بذلك اولى وكيف لا ومن
 في درجة الغلام ههنا من البنات يستحق شيئا والقول
 بان الاقرب من البنات محروم مع استحقاق الاعد منهم
 يشبه الحال ويسقط اي بنات الابن بالابن بخلاف بنات
 الصلابة فهذه ثالثة الاحوال الثلث الاخرى وههنا ام الاحوال
 الست لبنات الابن ولو ترك ابيك ثلث بنات ابن يعصبت
 اسفل من بعض وترك ايضا ثلث بنات ابن ابن آخر يعصبت
 اسفل من بعض وترك ايضا ثلث بنات ابن ابن آخر يعصبت اسفل من بعض



العليا من الفريق الاول لا يواز بها احد لانها الى الميت
 بواسطة واحدة وليس في هؤلاء البنات من هو كذلك
 الوسطي من الفريق الاول يواز بها العليا من الفريق الثاني
 لان كل منهما تدعى الى الميت بواسطة السفلين من الفريق
 الاول يواز بها الوسطي من الفريق الثاني والعليا من الفريق الثاني
 اذ كل واحدة منهما تدعى الى الميت بنات وسائط السفلين
 الفريق الثاني يواز بها الوسطي من الفريق الثالث لانها
 كل منهما اليه يارب وسائط السفلين من الفريق الثالث لا يواز
 احدها الى وسائط اخر وليس في هذه البنات
 من هو كذلك اذا عرفت هذا فنقول للعليا من الفريق الاول

النصف لانها قامت مقام بنت الصليب عند دعائها
 والوسطي من الفريق الاول مع من يواز بها وهي العليا من
 الفريق الثاني التي تدعى بنات الثلثين وذلك لانه العليا
 من الاول لما قامت مقام الصليبية قام من دونها بدو
 واحدة مقام بنات الابن ولا شيء السفليات وهي البنات
 الباقية من البنات التسع لانه قد كل الثلثان لتلك الثلث
 فلم يبق للباقيات فرض وليس لهن عصوبة قطعا فلا يربن
 من التركة اصلا الا ان يكون معقود اي مع تلك السفليات
 الست غلام فيعصب اي يعصب منهم من كانت بخداية ومن
 كانت فوقه كما سبق تقديمه على قول عامة الصحابة في العتقاء
 من لم يكن ذات سهم فانهما تاخذ سهمها وانصير به عصبة
 وهي العليا من الفريق الاول التي اخذت النصف والوسطي
 منهم مع العليا من الفريق الثاني حيث اخذت السدس
 قيد معتبر فيمن كانت فوقه دون من كانت بخداية فانه يقسم
 مطلقا ونقط من دونها ومن دون ذلك الغلام في الدرجة
 من السفليات فان كان الغلام مع السفلي من الفريق الاول
 اخذت العليا منهم النصف واخذت الوسطي منهم مع العليا

من الفرق الثاني السدس ويكون الثلث الباقي بين العلوم
وبين السفلي من الأول والوسطى من الثانية والعليا من الثالثة
للكم مثل حظ الانثيين الحاشا وسقطت سفلي الثانية
ووسطى الثالثة وسفله وان كان العلوم مع السفلي من الفرق
الثانية كان الثلث الباقي بينه وبين سفلي الأول ووسطى
الثاني وسفله وعليا الثالث ووسطاه اسباغا للذكر مثل
حظ الانثيين وسقطت سفلي الثالث وان كان العلوم مع
السفلي من الفرق الثالث كان الثلث الباقي بين العلوم وبين
السفليات الستة انما هذا ما صرح به في الكتاب وان فرض
العلوم مع العليا من الفرق الأول كان جميع المال بينه وبين
اخيه المذكور مثل حظ الانثيين ولا ينحى للسفليات وهي غاي
وان فرض مع وسطى الأول فباخذ العليا الأول والنصف والثاني
للعلوم مع من يجازيه وهي الوسطى الأول وعليا الثانية للذكر
مثل حظ الانثيين وكذا الحال اذا فرض مع عليا الثانية وامسا
تصحيح المسألة في جميع هذه الصور فمما يستحيط به
فيما بعد فلا حاجة الى ايراد ههنا **واعلم** ان العليا
من بنات الابن في احدى درجة كانت متى اخذت الثلثين للزوجة

ثم اختلط الذكر بالاناث فعلى قول عامة الصحابة يعطى الذكر
الاناث على التفصيل المذكور وعند ابن مسعود يكون الثلث
من الثلثين للذكر وروى عنه بنو العصبية كما عرفت وان اخذت
العليا منهن النصف ثم اختلط الذكر بالاناث فان كان
عدد الذكور اكثر من عدد الاناث او مساويا لهما ان الباقي
بينهم للذكر مثل حظ الانثيين بلا اتفاق وان كان عدد
الاناث اكثر فعند العامة كذلك وعند ابن مسعود للاناث
حج السدس فانه ينظر الى ما هو اضع بنات الابن من
المقاسمة والسدس فيعطيهن ما هو اقل الحصة لزاما من
الزيادة على الثلثين في حق البنات واعلم ان ذكر البنات
على اختلاف الدرجات كما ذكر في الكتاب سمي بمثلة التثنية
لانها لا تقسم اولا منها تشبه الخواطر وينزل الاذان الى
استماعها فسميت بتثنية الشاعرة القصيدة لتعظيمها
واستدعاء الاصغاء لسماعها وامسا للاخوات لاي وام
فاحوال خمس ذكر المصهفنا اربعاً منها واخرها
ليذكر مع سابعها والاخوات لاي دونها لا خفصار
النصف الواحدة لقوله ولا تحت فلم نصف ما ذكر في الثلث

ار عند جمهور العلما ابن مسعود رحمه الله

للثنتين فصاعدا لقوله فان كانت اثنتين فلهما
 الثلثان والمراة الاخوات لاب وامه اولاب لان الاخوات
 لام قد علم حالها في اية المواريث كما مر واذا استحققت الثلثا
 الثلثين كما استحقاق ما فوقهما الاظهر وقد يقال صريح في
 الاخوات بالاثنتين وفي البنات بما فوقهما يعلم من حال
 الاختين حال البنيتين ومن حال البنات حال الاخوات
 بطريق الاولوية ومع الاخ لاب وام للذكر مثل حظ الانثيين
 يصرح عصبة به لاستوائهم في القرابة الى الميت قال الله وان
 كانوا اخوة رجلا ولنا فلذلك مثل حظ الانثيين فم يقدر
 نصيب الاخوات في حالة الاختلاف كما يقدر نصيب الاخوة
 فذلك على اتم قدر من عصبات معهم وقد خالفه في
 العلماء فيما اذا خلف الميت ابنة واخا واخا لابي وام فقال
 ابا في بعد نصيب الميت للزوج دون الاخت استدلوا
 بقوله ثم فيما ابقتة الفرض فله زوجة ورجل منهم اجتمعا
 في بنت وبنت ابن وابن ابن علي ان الباقي من نصيبها بين
 ولدي الابن للذكر مثل حظ الانثيين واجمعوا ايضا في بنت
 وتم وعمه على ان الباقي لهم وحده واختلاف في الاخ والاخت

مع البنت فنقول لما قسمها بين الابن وبنت الابن او بين
 لما قسمها بالعم وعمه الا يري انهم كما اجمعوا على ان اذ لم يكن
 مع بنت الابن وابن الابن بنت كان المال بينهما للذكر
 مثل حظ الانثيين كذلك اجمعوا على ان اذ لم يكن مع الاخ
 والاخت بنت كان المال بينهما كذلك بخلاف العم وعمه
 فان اذ لم يكن معهما بنت كان المال كله للعم وحده وكذا
 الحال في ابا في بعد نصيب البنت كذا ذكره الطحاوي في شرح
 الآثار ولصن الباقي اي النصف والثلث مع البنات
 او مع بنات الابن لقوله ثم اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة
 ذهب اكثر الصحابة الى تعصيب الاخوات مع البنات وهو قول
 جمهور العلماء وقال ابن عتيق بنسبته لا تعصيب لمن مع
 البنات وحكم فيها اذا اجتمعت بنت واخت بان النصف
 للبنت ولا شيء للاخت فقبل بان عمر بنه كان يقول للاخت
 ما بقى من نصيب قال انتم اعلم السير يريد انتم قال ان امرأه هلك
 ليس له ولد ولا اخت فلما انصفت ما ترك فقد جعل الولد
 حاضيا للاخت ولفظ الولد ميتا والذكر والميتى كما في
 حجب الام من الثلث الى السدس وحجب الزوج من النصف

الى الرابع وجب الزوجه من الرابع الجاهل فمنه فلا ميراث للزوجه
مع الولد ذكر اكان او انثى بخلاف الاخ فانه يأخذ ما بقي من
الاثني بالعصوبة ولا عصوبة للزوجه بنفسها وانما تصير
بغيرها اذا كان ذلك الغير عصبة وليست للنسب عصوبة
فكيف يكون الاخت مع عصبة والحياب ان المراد بالولد
ههنا هو الذي يدل قوله وهو يرثها ان لم يكن لها
ولد اي ابن بالاتفاق لان الاخ يرث مع الابنة وقد ابد ذلك
بالكنا حيث روي عن هزيل بن شرحبيل ان رجلا سأل
ابا موسى الاشعري عن حلف بنت ابن واخا فقال
للبنات النصف والباقي للزوجه ثم قال سأل ذلك
عن ابن مسعود واخبرني عما يجيب به فلما سألته قال ثبت
رسول الله ثم قضى للبنات بالنصف وليست الابن بالابنة
تعمله للثلاثين وللزوجه بالباقي فلما اخبرني ابا ابا موسى
الاشعري بذلك قال لاني لو نفي عن شيء ما دام هذا
الخبر فيكم فذلك علي انه هم جمل الاخت مع ابنت عصبة
والاخوان كلاب كالاخوان لابي وام ولهن احوال سبع
لواحدة والثلاثان للثلاثين فصاعدا عند عدم الاخوات

لاب وام وذلك لما ذكرناه من النصوص في الاخوات
لاب وام على ما اشير اليه هناك ولهن الشد من مع الاخت
لاب وام تكلمه للثلاثين فان حق الاخوات الثلثان وقد
اخذت الاخت كلاب وام النصف فحق منه سدس فيعطي الاخت
لاب حتى تحمل حق الاخوات ولا يرثن مع الاختين كلاب وام
لانه قد كمل لهما حق الاخوات اعني الثلثين فلم يبق للاخت
لاب شيء الا ان يكون معهن اخ لابي فيعصبن وج يكون
الباقي بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وذلك لان ميراث الاخت
والاخوان كلاب وام اجر مجري ميراث الاولاد الصليبة
وميراث الاخوة والاخوان كلاب اجر مجري ميراث اولاد الابن
ذكرهم كذكرهم وانما هم كانوا هم وان استدان يصرون
عصبة مع البنات ومع بنات الابن كما ذكرنا من قوله عم
اجلوا الاخوات مع البنات عصبة وهو قول اكثر الصحابة
والعلماء خلافا لابن عباس هذه كرامة واغاصر حج بلفظة الساد
دولة غيبها اليلا يتوهم ان قوله الا ان يكون معهن اخ كلاب
فمن ثمة الرابعة لكونه استثناء منها فلا يكون حاله كماله
ولكن مثله لك قد مر في احوال بنات الابن فاذ في هناك زيادة

اللعن فقط وبنو العمان اي الاخوة والاختات لاي باقم وبنو
اي الاخوة والاختات كلهم يقطون بالابن وابن الابن
وان سفل وبالاب بالانقاضي والنجدة عند ما يحرم ما ذكره
ههنا من حكم القطع مشتمل على الحالة الكاملة للاختوات
لاب وام وعملات ابنة للاختات كل اب اما سقوط الاختوة
بالابن فيقولونه وهو يرث ان لم يكن له اولاد اي بن كثر واما
سقوط الاختات به فيقولونه ليس له ولد وله اخت فلم
نصف ما ترك والمراد الابن كما سبق واما سقوطهم بابن الابن
فلا يخول تحت الابن وقيام مقامه عند عدم واما سقوطهم
بالاب فلا يتم كلالة وتوريث الكلالة بشرطه بفقد الولد
والوالد كما عرفت واما سقوطهم بالجد عند ما يحرم فلا سبيل
في باب مقاسمة الجدة ان شاء الله تعالى وهذه المسئلة من
التي استفتها في اول الباب من كون الجدة العتيق كالاب
فان ابا يوسف لم يجعله سقطا كالاب هو لاء
الاخوة والاختات ويسقط بنو العلوات ايضا بالاخ لاي ام
وذلك لما عرفت من ان ميراث الاخوة والاختات لاب ام حريم
ميراث الاولاد الصلبة وان ميراث الاخوة والاختات

لاب كبريات اولاد الابن ذكرهم كذا هم وانما هم كانوا هم
اولاد الابن بالابن كذلك يجب اولاد العلوات بالاخ لاي اب
وام فان قلت ما ذكره ههنا مشتمل على حالة ثمانية للاختوات
من جهة الاب وجب سقوطهن بالاخ المذكور فكيف قال العلوات
سبع قلت هذه من تيمم التسمية ابنة من العلوات كانه قال
وبنو العلوات كلهم يقطون بالابن وابن الابن وان سفل وبالاب
والاخ لاي وام الا انه لما ذكره ان ابني لاعبان مع بنو العلوات
لم يمكنه ان يذكر الاخ لاي اب وام هناك كما لا يخفى فذلك لانه قد
يسقط بنو العلوات وحدهم به وبغير جد في بعض النسخ وبغير
لاب وام اذا صارن عصبة اي اذا كانت مع البنات او مع
او مع بنات الابن كما علمته واما سقوطوا بها لاهل كالاخ
في كونها عصبة اقرب الى الميت كما سياتي في باب العصبان
واما انهم فاحوال المثلث الذين مع الولد لقولهم ولا يورث لكل
واحد منهم الذين ماتوا كان له ولد ولقوله الولد يتنا
الذكر ولا يورث ولا يورثه بحدما وولد الابن وان سفل
وذلك ما لان لفظ الولد يتناول ولد الابن ايضا واما
للعصاة على انه يقوم مقام ولد الصاب في توريث الام والابن

من الاخوة والاخوات فصاعدا من جهة كانا ابي سوا كانا
من جهة الاباء ومن جهة الام لقوله فان كان له اخوة فلامه
السدس ولفظ الاخوة يتنا والكل لا يشترط في الاخوة
والله لا يذهب اكثر الصحابة وهم الفقهاء اذ خلوا
لابن عباس رضي الله عنه فانه جعل الثلث من الاخوة والاخوات
حاجبه لانه دون الاثنين فلهما معهما الثلث عنده بناء
على ان الاخوة صيغة الجمع فلو تنزلت في اثنين وترد بان حكم الا
في الميراث حكم الجماعة الا ان في ان الاثنين كالبنيات والاثنين
كالاخوات في استحقاق الثلثين وكذا في الحج ايضا
مع الجماعة اطلاق مشترك بين الاثنين وما في هذا
القيام يناسب الدلالة على الجمع اطلاق فدل بلفظ الاخوة
عليه ثم الباقي من السدس الذي يجزيها ام عند الوارثين
الصحابة وروى عن ابن عباس انه لا اخوة لانهم انما يجتمعون
لما اخذوه فان غير الوارث لا يحجب كما اذا كانت الاخوة
كفا اوارقا وقد روي عنه عليه السلام ما رواه طائفة من
من تقدم اعطى الاخوة السدس مع الابوين ولنا انه قال
فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فان كان له اخوة

فلامه السدس والكرام من هذا الكلام ان لامه الثلث والباقي
لانه فكذا الحال في اخوة كانه قيل فان كان له اخوة وورثه
ابواه فلامه السدس لا يبدل الباقي ثم ان شرط الحاجب ان يكون
وارثا في حق من يحجب ولا يخفى السدس وارث في حق الام بخلاف
الرفيق والكافر فالأخوة يحجبونها وهم يحجبون بالاب الابوين
انهم لا يرثون مع الاب سببا عند عدم الام لانهم كانوا فلامه
ميراثهم مع الوالد فليس حال الاخوة مع وجود الام باقوي
من حالهم مع عدمها وقد روي عن طائفة قالوا لغيرنا ان
من الاخوة الذين اعطاهم رسول الله سدس مع الابوين و
سئل عن ذلك فقال ان ذلك حديث صحيح وصار الحديث
دليلا لنا اذ لا ريب في الوارث والظاهر انه لا يصح له
الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه لانه يوافق الصديق رضي الله عنه
لجدة الاخوة فكيف يقول بانهم مع الاب كذا في شرح الامام
الشيخ وذهب الزيدية الى ان الاخوة لام لا يحجبونها
بخلاف غيرهم فان المحجب ههنا المعنى معقول هو ان انا
هناك اخوة لا يرثون او لا فقد كثر عيال الاب فيحتاج الى
زيادة مال الله تعالى في هذا المعنى لا يوجد فيما اذا كان

الاخوة لام اذ ليس نفقتهم على الاب والاب لا ينفق على الاخوة
 بين الاخوة لان الاسم حقيقة في الاصناف كالثلاثة وهذا
 حكم غير مقول المعنى ثبت بالنص لا يري انهم يحبون الام بعد
 موت الاب ولا نفقة عليه بعد موته ويحبونها كما قال ابن
 عليه نفقتهم وللام ثلث الكل عند عدم هو لاء المذكورين اي
 عند عدم الولد والابن وان سفل وعدم الاثنين الاخوة
 والاخوات فصاعدا علم ذلك بقوله فان لم يكن له ولد وولد
 ابواه فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه الثلث فان
 اذا لم يكن مع الابن احد الزوجين واما اذا كان معهما
 احد ما فلامه ثلث ما بقى بعد فرض احد الزوجين وذلك
 في مسئلتين كأنه اراد في صورتين كأنه عده امسئلتين خفيفة
 بوجوب زيادة المال المستثنى في حجة علي اربع كما
 اشرنا اليه فيما سلف ويمكن ان يقال حملها على مسئلتين
 في قوديث الام مع الاب ومسئلة واحدة في قوديثها مع اخيه
 اذ لكل من الزوجين وجه ظاهر نفقتهما ابوين او زوجة وابوين
 وهو مذهب جمهور الصحابة لغة والفقهاء وكان ابن عجلون
 يقول ان لهما ثلث اصل التركة في هاتين الصورتين مستدركا بانه

هذا

جعل لهما الثلث من التركة مع الولد بقوله ولا يورث كل واحد
 منها الثلث من تركته ان كان له ولد ثم ذكر ان لهما مع عدة
 الثلث بقوله فان لم يكن له ولد وورث ابواه فلامه الثلث
 فيفهم من ذلك ان الميراث لثلاث اصل التركة ايضا وبذلك ان
 المقدرة كلها بالقبول لا بالاصل بعد الوصية والذين
 وكان ابو بكر الاصح يقول بان لهما مع الزوج ثلث جمع ما
 من فرض ومع الزوجة ثلث لاسلانه لوجعل لهما مع الزوج
 ثلث جميع المال لانه نصيبها على نصيب الاب لان المسئلة
 من ستة لاجتماع النصف والثلث فللزوج ثلثه وللأم
 اثنان على ذلك التقدير فيبقى للاب واحد وفي ذلك تفضل
 الاخي على الذكر واذا جعل لهما ثلث ما بقى من فرض الزوج كان
 لهما واحد وللأب اثنان ولو جعل لهما مع الزوج
 ثلث لاسلانهن ذلك التفضيل لان المسئلة من اثني عشر
 لاجتماع الربع والثلث فاذا اخذت الام اربعة بقى للاب
 خمسة فله تفضيل لهما عليه ولست ان معنى قوله فان
 لم يكن له ولد وورث ابواه فلامه الثلث هو ان لهما ثلث
 ما ورثاه سواء كان جميع المال او بعضه وذلك لانه لو اريد

ثلث الأصل يكفي في البيان فان لم يكن له ولد فله ثلث
 كما قال في حق البنات وان كانت واحدة فلهما النصف ^{قوله}
 فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك ^{قوله} فيلزم ان
 قوله وورثه ابواه خالسيا عن الفأيدة فان قيل حمل على ان
 ان الوارثة لهما فقط قلنا ليس في العبارة دلالة على
 حصص الارث فيهما وان لم فله دلالة في الآية على صورته
 لا نسب ولا اثباتا فيرجع فيها الى ان الابوين في الاصل
 كالابن والابنت في الفرع لان السبب في وراثته الاكوار
 والابن في واحد وكل واحد منهما يتصل بالابنت بل في سطة
 فيحصل ما بقي من فرض احد الزوجين بينهما الثلث كما في حق
 الابن والابنت كما في حق الابوين اذا انفرد بالارث فلا يزيد
 نصيب الام على نصف نصيب الاب كما يقتضيه الميسر فلا
 مجال لما ذهب اليه الاصم الذي لم يجمع ما ذكرناه من معنى
 الآية واعلم ان الام اذا اعطيت ثلث الباقي مع الزوج
 اجتمع في المسئلة ربعان حقيقة لا لفظا فان ثلثها
 ربع في الحقيقة ولو كان مكان الاب جده فله ثلث
 جميع المال وهو مذهب ابن عباس واصل الروايتين عن النبي

وروي ذلك ايضا اهل الكوفة عن ابن مسعود في صورة الزوج
 الا عندنا سريه فان لها مع الجدة ايضا ثلث الباقي كما مع الاب
 وهو الرواية الاخرى عن ابن عمر فعلى هذه الرواية جعل الجدة كالاب
 فيعصب ام كما يعصب الاب والوجه في الرواية الاولى هو ان
 تركنا ظاهر قوله فله ثلث في حق الاب والابنة باحتمال
 كما يلزم تفصيلها عليه مع تساويهما في القرب والابنة
 ما يولد بقول اكثر الصحابة واما في حق الجدة فاجربنا على ظاهر
 تقدم النساء بعد القرب وقوة الاختلاف فيما بين الصحابة
 ولا استقامة في تفصيل الذكر على الانثى مع التفاوت في الدرجة
 كما اذا ترك امرأة واختا لولده وام واختا لولده فله الثلث
 وللأخت النصف وللاخ الباقي وقد فضلت ههنا
 الانثى لنهاية قربة على الذكر وايضا لكون حقيقة الولد كالاب
 فيعصبه كما جدد له كالحق لا حقيقة فلا يعصبه الا لانه
 مع الاختلاف في السبيل مع الاتفاق فيه ومنه المسئلة من
 المسئلة لان الجدة استثنى فيها في اول الباب فان اباه
 ومجملها الجدة كالاب ههنا والجددة الدرة كما كانت
 كأم الام والاب كما لولده واحدة كانت او اكثر فذكرنا ثبوت

اي صحاحات كالمذكورين فان الفاسدات مزدي لا حرام
 متخاذايات في ذلك جيلان البر في محجب ابوعري كما شحيط به
 علما اما اعطاء الجدة الواحدة السدر فلما رواه ابو سعيد
 الحسن عيا ومغيرة بن شعيب وقبيصة بن ذؤيب من انه لم اعطاه
 السدر واما التشريك بينهما في ذلك اذكره اكثر متخاذايات
 فلما روي ان ام الام جاءت الى الصديق وقالت اعطني ميراث
 ولداني فقال اصبري حتى اشاء وراعيه فاني لم اجد لك في
 كتاب الله نصا ولم اسمع فيك من رسول الله شيئا ثم سئل
 فشهد للغير باعطاء السدر فقال هل معك احد فشهد ايضا
 محمد بن سلمة فاعطاهما اذ كان في جوارب ام الاب اليه وطلبت
 الميراث فقال اري ان ذلك السدر بينكما وهو لمن تقررت
 منكما فاشركهما فيه وفي رواية اخرى ان ام الاب جعلت الميراث
 وقالت انا واطي الميراث من ام الام اذ لو كانت لغيرها ولولدها
 ولومت ورثني ولولد لي فقال هو ذلك السدر فان اجتمعا
 فهو بينكما وايتكما خلت به فهو لها حكم بالشريك بينهما فقد
 اجتمع على ان الجارات الصحاحات المتخاذايات ثبت ذكر في
 السدر بالنسبة وذهب ابن عباس رضي الله عنهما الى ان الجدة ام الام

يقوم مقام الام مع عدمها فتأخذ الثلث اذ لم يكن لليت ولد
 ولا نعمة والسدر اذا كان له احدهما كما ان الجدة اب لاب يقوم
 مقام الاب عند عدمه وابن الابن يقوم مقام الابن مع عدمه ثم
 ان الام لا يرزاهما في فرضتها احد من الجدات فذلك كما ان الام
 لا يرزاهما احد منهن وترد باق الا بولي لا باني ليس ببا
 لا مستحقا للميراث به كبسات البنات وبنات الميراث لكننا
 نرى هذا القياس في الجدات بالنسبة ولم ترد فيهن اما زاد على
 السدر فالقينات به وسقطن اي الجدات كلهن سواء
 ابويات او اميات بالام ام الاميات فلو جردوا لها
 بالام وانما السبب الذي هو الامومة واما الابويات فلا
 السبب وحده وسقط الابويات دون الاميات ايضا بالاب
 وهو قول عثمان وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم منه ونقل عن عمر
 وابن مسعود وابي موسى الاشعري ان ام الاب يرث مع الاب وانما
 شرحه الحسن وابن سيرين لما رواه ابن مسعود من ان النبي
 اعطى ام الاب السدر مع وجود الاب والمعنى في ذلك ان اثر
 الجدة ان ليس باعتبار الاكله لا شق لا لوجوب الاحتراق شي
 من فرضتها كما مر انفا لا لاحتقاق من الامور باسم الجدة و

المدنى فريضة
 ومن قوله ثم اعطوا الجارات السدر

في هذا الاسم ام الام وام الاب كما ان الاب لا يحجب الام والاب
 كذلك لا يحجب الثانية ايضا وهو مردود بان تجرد الاسم لا يحجب
 الاستحقاق والاولا انه لا بد من اعتبار الادلاء ثم نقول
 ههنا معنيان اتحاد السبب والادلاء وكل منهما ثابته
 في المحجب فكما ان اتحاد السبب اذا انفرد عن الادلاء تعلق به
 حكم المحجب الا يري انه يحجب بنات الابن بالذات اتحاد السبب
 مع عدم الادلاء كذلك اذا انفرد الادلاء عند ثبوت المحجب ايضا
 فالجدة التي تدعي بالاب تحجب به لوجود الادلاء وتحجب الام لاتحاد
 السبب والجدة التي من قبل الام ترتب مع الاب لانعدام الادلاء
 واتحاد السبب جميعا واما ان الاخ لام يرث مع الام مع كونه
 مدليا بها فقد قيل لانه لم يوجد ههنا اتحاد السبب بالمشاكلة
 في النصيب وقيل هذه الصورة مستثناة عن القاعدة
 بان المدعي بعينه يحجب هذا واما ان اولاد امه ابن مسعود
 انه يحتمل ان يكون ابوا ذلك الميت رفيقا او كافرا وكذلك سقط
 الابويات بالجدة الام الاب وان علت حكم ام الاب هو كذا
 فانها ترتب مع الجدة انها ليست من قبله اي ليست قرينة
 من قبل الجدة بل هي زوجة فيقول ان قطاير بل يرتب مع كلام مع الام

هنا

ههنا اذا كان بعد الجدة عن الميت بدرجتين واحدة واما
 اذا كان بعده بدرجتين كابا بالاب فان يرتب معه ابوت
 ام اب الاب التي هي زوجة لجد المذکور وام ام الاب التي
 هي ام زوجة اب الاب عليها هذه الصورة

اب... ام... ام... ام...
 اب... ام... ام... ام...
 اب... ام... ام... ام...
 اب... ام... ام... ام...

واذا بعد عنه ثلث درجات
 يرتب معه ثلث ابويات عليها هذه الصورة

اب... ام... ام... ام...
 اب... ام... ام... ام...
 اب... ام... ام... ام...
 اب... ام... ام... ام...

ههنا كذا كما انداد درجات
 بعد الجدة امره واجب ما عدا الابويات التي يرتب معه والجدة
 اقرب من اي جهة كانت اي سواء كانت من قبل الام او من قبل
 الاب تحجب الجدة البعدي من اي جهة كانت البعدي فيثبت
 المحجب ههنا في اقسام اربعة ههنا على مذهب علمائنا واجد
 الدوايين عن زيد بن ثابت وفي رواية اخري عنه ان القرني

ان كانت من قبل الاب والبعدي من قبل الامام هما سواء فيكون
 حجج القرينة اقسام ثلاثة فقط من تلك الامومة وقد
 عمل بهذه الرواية مالك ولا ينبغي في الامتج من قوله والدليل
 عليها ان لجة ائمة اتفق بالامومة وبما في الي من جانب
 الامام اظهر فانها ام تدلي بام والاخرى بام تدلي باب فانها كانت
 القرينة من جهة الام فلها راجحان بزيادة القرب وظهور صفة
 الامومة جميعا فكانت اولى واما اذا كانت القرينة من جهة الام
 والبعدي من جهة الام فلا حجة بما ظهور الصفة والاخرى بزيادة
 القرينة فتبين في استحقاق الارث ولنا ان استحقاق
 الجدة باعتبار الامومة وهي الاصلية ومعنى الاصلية في القرينة
 اظهر واقرى منه في البعدي سواء كانت من جهة واحدة او
 من جهتين فتكون هي مقدمة على البعدي مطلقا ولو كان ظهور
 الامومة موجبا للتقديم لكانت ام الام مقدمة على ام
 الاب مع تاولها في الدرجة وهو بطائفا وارثا وان كانت
 القرينة كام الاب عند عدم مع ام ام الام وكام الام مع ام ام الام
 او محجوبة كام الاب عند وجوده فانها محجوبة به ومع ذلك
 نجح ام ام الام ففي هذه الصورة اعني ان يحلف اليك الاب

وام الاب وام ام الام يكون انما كله للاب عند لان البعدي
محمي به بالفري والفري محمي به بـلاب ونظيره ان الاخوات
يحجب عن الام من الثلث الى التسع كوخا محمي به بـلاب قال
الحزب من زياد ميراث اخوات نصف الام ام الام وان كانت
ابعد من ام الاب حجبنا لبقا من قول علي وهو ان الفري
انما تحجب اذا كانت وارثة فاذا كانت جدة ذات قرابة وارثة
وام ام الاب والاخرى ذات قرابتين او اكثر حكام ام الام وهي
ايضا ام اب الاب

وتوضيها ان امراء نعتجت ابن ابنت بنتها فولد
بنتها ولد فخذت المرأة جذة هذا الولد الذي مات من قبل
ابيه لانها ام ابائه ومن قبل امه لانها ام امه فهي جذة
ذات قرابتين ثم تقول ههنا امراء اخري قد كانت تزوج
بنت ابن امراء الا ان فولد من بنت الاخري ابن الاكبر الذي
هو ابائكم فخذوا الاخري ام ابائكم التي هي ذات قرابة واحدة
فهما ثلث المراء وان جذتان في مرتبة واحدة واذا اجتمعت
فقد وجدت ذات قرابتين مع ذات قرابة واحدة واما
صورة اجتماع ذات ثلث قرابات مع ذات قرابة واحدة فهي ههنا

وتوضيحي ان تلك الكفاءة التي زوجت ابن ابنتها بنت
 فولد منها اذكر اذا زوجت هذا المولود بنت بنت بنت
 لها فولد منها ولد كانت تلك المرأة للمولود الثانية ام ام الام
 وام ام ام الاب وام اب اب الاب وكانت صاحبها ابنتها
 ام زوجة ابنتها للمولود الثانية ام ام اب الاب يقسم بينهما
 عند ابيه سوية ايضا فابا اعتبارا لا بد ان يكون غيبان
 وعند محمد المثلث باعتبار الجاهات وهو قول آخر وهو قول
 ان استحقاق الارث باعتبار الاسباب فاذا اجتمع في واحد
 سببان متفقان كحدين من جهتين كان في الصورة واحدا
 وفي المعنى متعدد فيستحق الارث بسببه معا كما اذا اجتمع
 فيه سببان مختلفان الا يرى انه اذا ترك ابني عم احدهما اخ
 لام فانه ياخذ ذلك الاخ السدس بالفرض والباقي بينهما
 نصفين بالمصوبة وكذا اذا ترك ابني عم احدهما زوجة فانه
 ياخذ الزوج النصف بالفرضية ويقاس الاخر في النصف الباقي
 بالمصوبة وكذا اذا ترك المجرى امه وهي اخته لا يورث فانه ارث
 بالسببين معا الا يقال الاخ لاب وام لا يرث من جهتين
 معا الا نقول خوته من جهة الام فلا اعتبار بها في الارث حتى

فم

في الاخ لاب فلا يكون معتبرا في الاستحقاق بخلاف الجدة
 المذكورة ووجه قولنا سوية ان تعدل لجهته ان تقضي عددا لاسم
 كما في امثلة الثلثة المذكورة كان مقتضى التعدد الاستحقاق
 بحسب تعدد مساواتها اذ لم يقضي تعدد الاسم كما في حكم
 لجهة الواحدة وما نحن فيه من هذا القبيل فان ذات
 القرابين تسحق بالجدة لذات القرابة الواحدة فان كانت
 جدة ذات قرابات ثلث مع جدة ذات قرابة واحدة يقسم
 السدس بينهما ايضا فانما عندنا سواها بما عند محمد به
 قال الشافعي لا رواية عن ابيه في صورة تعدد قرابة
 احد الجدين وذكر في رواية اخرى ان عبد الرحمن بن عبد
 الرزاق قال اشئ من اصحاب الشافعي ان قولنا ٤ ٤ وماك
 والشافعي لقولنا سوية **باب العصبية**
 عصبة الرجل في اللغة قرابة لا يورث وكما هنا جمع عاصبه وان
 لم يسمع به من عصب القوم بفلان اذا احاطوا به فلا يظفر
 ولا من طرف والم جانب والاخ جانب ثم سمي بها الواحد
 والجمع والمذكر والمؤنث وقالوا في مصدرها العصوبة والذكر
 يعصب لا يفرح بجعلها عصبه العصبية النسبية قدما

لانها اقرب من السببية كما مر ثلثة عصبة بنفسه وعصبة
 بغيره وعصبة مع غيره اما العصبة بنفس فكل ذكر اعني
 المذكورة لان الابن لا يكون عصبة بنفسها بل بغيرها ومع
 غيرها لا يدخل في نسبة الابن فان من دخلت الابن
 في نسبة اليه لم يكن عصبة كاولاد الام فاعلم من ذوات
 الفروع وكاب الام وابن الابن فاعلم من ذوات الاحكام فان
 قلت الاخ لا اب وام عصبة بنفس مع ان الام دخلت في نسبة
 اليه اليك قلت قرابة الاب اصل في استحقاق المعصية فاعلم
 اذا انفردت كفت في اثبات المعصية بخلاف قرابة الام
 فاعلم ان تصلح بانفرادها على الاشياء فاعلم في
 استحقاق المعصية لكنا جعلناها بمنزلة وصف زايد
 فخرجنا بها الاخ لا اب وام على الاخ لا اب وام اي المعصيات
 بانفسهم اربعة اصناف الاول جزء الميت والثاني اصله
 جزء ابية والداح جزء جزءه فيقدم في هذه الاصناف
 والمندرجين فيها الاقرب فالاقرب اي يرجحون بقراب
 الدرجة اعني اولهم بالبراث الذي يتحقق بالمعصية جزء
 الميت اي البنون ثم بنوهم وان سفلوا ثم اصله اي الاب

ثم بجواب الاب وابن عليه وانما قدم البنون على الاب لانهم
 فروج الميت والاب اصله واتصال الفروع باصله اظهر من
 اتصال الاب بفرعه الا يرعى ان الفروع يتبع اصله ويصير
 مذكورا بذكره دون العكس فان البناء والاشجار يدخل
 في بيع الارض ولا تدخل في بيعها وظهور اتصاله يد على
 انهم اقرب اليك في الدرجة حكما وان لم يكن ذلك حقيقة
 لان الاتصال من الجاهل بغير واسطة وقدم بنو البنين
 وان سفلوا على الاب لان سببا استحقاقه ايضا النوع
 المقدمة على الابوة وكون الاب اقرب درجة من الجد ظاهر
 فيما بين الابن وابن الابن وتقييد لجواب الاب بفرجه
 عذاب الام الذي هو الجحد الفاسد فيكون ذلك نصيبا
 بما علمت من قوله نكل ذكر لا يدخل في نسبة الميت اني
 لمزيد الاهتمام بما يرجحهم هو اثبات ارثه وحرمانه بغيره
 ومن علم من الاجداد اذا تعددوا يقدم منهم من كان
 اقرب درجة ثم جزء ابية الاخوة ثم بنوهم وان سفلوا فان
 الاخوة من الجحد وان علا قول به به خله فاعلم انما استحقاق
 في بار مقامه الجحد وانما اطلق الحكم ههنا بانه تنبيه على

الحذف ولا بد المختار للفتوى وتأخير بينهم علمهم لقرب
 درجاتهم ثم جزو جذه اي الاحكام ثم بنوهم وان سئلوا تأخير
 الاحكام عن الاخوة وتأخير بينهم عندهم لبعدها الدرجة فظهر ان
 اسباب المعصية بنفس انواع اربعة البنية بغير واسطة
 او بواسطة والاولى كذلك والاخر فروعها والاعوية وورد
 والترتيب ما عرفت ثم اي بعد التي جميع بقربها الدرجة بترتيب
 القرابة اعني اي بالمذكور وهو الترتيب بقوة القرابة ان ذا
 القرابتين من العصبات او من ذوي القرابة واحدة مع
 تساويها في الدرجة ذكر كان فله القرابتين او اثنى لقوله
 ان اعيان بني الام يتوارثون دون بني العلات اي بنو الام
 اولي بالميراث من بني العلات والقصود من ذكر الام هنا
 اظهار ما ينحس به بنو اعيان علي بني العلات كالاخ وام
 فانه مقدم علي الاخ لا باب اجماعا وهو بذاته في الذكرين
 ذوي القرابتين او الاخت لا اب وام اذا صارت عصبة مع
 البنت اي البنات الصلبية وغيرهن فافها ايضا اولي
 من الاخ لا اب خلا فالابن عبا من فان الاخت لا تصير عصبة
 مع البنات عند كثره وهو لا مثال للذي في ذوي القرابة

وانما ذكرها ههنا وان لم تكن عصبة بنفسها لما كانت
 في الحكم من هو عصبة بنفسه واذا لم تكن عصبة بل كانت ذات
 فروع فيها فوضعا والباقي لا في الاب وابن الاخ لا اب
 وام فانه اولي من ابن الاخ لا اب لانها متساوية في الدرجة
 مع كون الاول ذا قرابتين وكذلك حكم في اعمام الميت ثم في اعمام
 ابيه ثم في اعمام جده اي يعين بين هؤلاء الاصناف من الاحكام
 قرب الدرجة او لا وقوة القرابة ثانيا فتم الميت مقدم علي
 ابيه المقدم علي جده وذلك لعزب الدرجة وفي كل واحد
 من هذه الاصناف يقدم ذوي القرابتين علي ذي قرابة واحد
 مع التساوي في الدرجة فتم الميت لا اب وام وابن من عم لا اب
 ولا اهل حال في عم ابيه وعم جده وكذلك الحكم في فروع جده
 الاصناف فنعبر بالاقرب الدرجة وثانيا بقوة القرابة فان
 تم الميت مقدم علي ابن ابن عم وابن عم الميت لا اب وام مقدم
 علي ابن عم الميت لا اب وام العصبية بغيره فاربع من النسب
 وهو الزاوية فرب من النصف والثلاثان والاول منهن البنت
 اذ لو احدى النصف والثلاثين فصاعدا الثلاثان الثانية
 بنت الابن فان حالها كحال البنت عندهم في الثالثة لا

لاب وام فاتها كذلك اذ لم توجد بنات لصلب وبنات الابن
الاربعة الاخوات لاب فان حكمنا كذلك اذ لم يوجد الثلث
المتقدم فقولاه الاربع يصيرن عصبة بانحن كما ذكرنا
في حاله قن ويد على صيرورة الاوليين عصبة قوله في حكم
في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وعلى صيرورة الاخيين
قوله في وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين
ومن لا فرض لها من الاناث واخوها عصبة لان نصيب
ياخوها وذلك لان النص الكواري في صيرورة الاناث بالذكور
عصبة انا هو في موضعين البنات بالبنين والاخوات بالاعوان
كما عرفت انفا لاناث في كل منهما ذوات فروض فمن كافر من
من الاناث لا يتا له النص وايضا الاخ يعصب اخوته
من فرضها حالة الانفراد في العصبية كيك يلزم تفضيل الانثى
على الذكر والساواة بينهما فاذا لم يكن الانثى بالانثى اصلها
فرضه يلزم هذا المعنى من عدم تعصبيتها باخوها كما في
والقمة اذا كانا لاب وام او لاب كان المال كله للام دون الاب
وكذا الحال في ابن العم مع بنت العم لاب وبخا بن الاخ مع
الاخ لاب وام العصبية مع غيره فكل انثى تصير عصبة مع اخي

اخرى كما اخت لاب وام او لاب مع البنت سواء كانت
صلبية او بنت ابن وسواء كانت واحدة واكثر كما ذكرنا
من قوله ام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة والمراد من
الجميع ههنا هو الجنس واحد كما ان او متعدد والافراد
بين هاتين العصبيتين ان الغير في العصبية بغير يكون عصبة
بنفسه فيتعدي بسببه العصبية الى الانثى وفي العصبية مع
غيره لا يكون عصبة اصله بل يكون عصبية تلك العصبية مجامعة
لذلك الغير واخر العصبية موطنها لغة موطنها لغة
عندنا على ذوي الاحكام والرد على ذوي الفروض وهو قول علي في
بن ثابت وقال ابن مسعود هو مؤخر عن ذوي الاحكام ايضا
واستدل بقوله في واولاد الاحكام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله
اي بعضهم اقرب الى بعض ممن ليس له رحم والميلت بنتي مني
على القرب وقوله ثم لمن اعتق عبدا هو موكل فان شكرت
فهي حرة وشكرت وان كفرت فهي شريرة وان مات ولم يترك
وارثا كنت انت عصبته فقد اشتراط في توريث موطنها لغة
ان لا يبيع المعتوق وارثا وذا الاحكام من قبيل الورثة والحجاب
انما عن آراء في سبب توليها ما روي من انه ثم لما قدم المدينة

آخيه بين المهاجرين والأنصار وكذا في التوارثون بذلك في الحج
 هذا الحكم بهذه الآية وبين ان الهم مقدم على الموالات
 والمولات وكذا تراعى لنا في تقدم ذوي الاحرام على مولي
 المولات وما عن الحديث فهو انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 وانما انتم لم يدع وانما هو عصبة الاخي ان قال في آخره كنت
 انت عصبة ولم يفل كنت انت وارثه وانما انتم مولي العتقة
 عصبة هو آخر العصباء كما دل عليه الحديث كان مقدما على
 ذوي الاحرام والرد لتقدم العصباء عليهم انتم الموقوفين
 من معتق مطلقا سواء كان اعتقه لوجه الله والاشياء
 او اعتقه على انه سائب او بطلان كراه عليه او اعتقه على
 مال او بطلان او بطريق الكفاية الا غلب لك وقال مالك ان اعتقه
 لوجه الشيطان او بطلان كراه عليه لم يكن مستحقا للوكة
 صلة شرعية والقاصد لوجه الشيطان قد اراد كسب العتاق
 المعصية فيجوز هذه الصلة ومن منى بغير الولاء فقد
 فلا يفسد ما قلنا ان السب هو الاعتاق لقوله المولى
 لمن اعتق وهذا السب متحقق في جميع هذه الصور فثبت
 مسببه في جميعها ان عصبة اي عصبة مولي العتاق انما على



الترتيب الذي ذكرناه في العصباء فيكون عصباء النسبية
 متقدمة على عصباء النسبية اعني معتق العتق والمرا من
 العصباء النسبية ما هو عصبة بنفس فقط كما تعرفه و
 والترتيب بين هؤلاء العصباء عامر فيكون ابن المعتق والي
 من عصباء ثم ابن ابنه وان سفل ثم ابوه ثم جدّه وان علة الى
 آخر ما فصل هناك لقوله م المولى المولى كاتبة النسب ومعنى
 ذلك ان المولى حيوة المولى ان اذ بها يثبت له صفة المالك التي
 امتاز بها عن سائر اعداها من الحيوانات والجمادات والرقبة
 تلف وهذا هو المعتق سبب لاجاء العتق كما ان الاب سبب
 لاجاء الولد فكما ان الولد يصير مولى الابيب بالنسب على ما فرأيه
 بتبعيته كذلك المعتق يصير مولى المولى بالولاء والي
 عصبة بالتبعية فكما ثبت الارث بالنسب كذلك ثبت بالولاء
 ولا شيء يورث من ورثة المعتق فليس في عصبة المعتق الوارثين
 من المعتق بالولاء من هو عصبة بغيره او مع غيره كما نبهت انفا
 عليه وذلك لقوله لم للنسب من الولاء الا ما اعتقن او اعتق
 من المعتق او كاتب من كاتبين او دبرين او دبر من دبر
 او جبر وكذا معتق من او معتق معتق من هذا الحديث وان كان

ورواية كومة النسب

فيه شذوذ لكنه قد تالكه بما روي من ان كبار الصحابة كعمر وعبد
وا بن مسعود ومن قالوا بطل ذلك فصار بمنزلة المشهور معناه
ليس للنساء شيء من الولاء الاول ما اعتقته او ولا ما اعتقد
من اعتقته او ولا ما كانته او ولا ما كانته من كانته او ولا
ما دبره من دبره فكل ما المذكورة والمقدرة عبادة عن مرقين
يتعلقون به الاعناق فانه بمنزلة ساير ما يتلك مما لا عقل له كما
في قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم وكلمة من عبارة عن صاحبها كما
قال حتى ان يبر عنه بلفظ المقتد وقوله او جرحها الى ان
يقدر معه ان حتى يصير مؤلا بالمصدر الجلب من شيء من
الاولاء الاول ما ذكر وان جرحه ولا معتقته والحاصل ان ليس
لشئ من الاولاء الاول ما ذكر معتقته او ولا معتقته معتقته
الا او الاول الذي هو مجرور معتقته او مجرور معتقته معتقته
وقلا معتقته او مكا تهن ظاهرا ولا معتقته معتقته
فيما اذا اعتقت امرأة عبدا فاشترى ذلك العبد عبدا آخر وعنه
ثم مات المعلق الثاني وليس له عصبة نسبية وقتها قبل العبد
الاول وعصبة قبله لتلك المرأة بالاصوة من جهة الاول ولا
الحكم في كتاب ما ثبتت اوصافه ولا مذهب من اذا ثبتت

امراءه عبدا ثم ارتدت ولحقته بدار الحبيب وحكم القاض
بحرية عبدها الم لم اسلمت ورجعت الى دار الاسلام
ثم مات المدين ولم يخلط عصبة نسبية فلهذه المرأة عصبة وحكم
مديرها المدين كذلك اي اذا حكم القاض في عتق مديرها
بسبب لحاقها فاشترى عبدا وتزوج ثم مات ورجعت المرأة
قائبة الى دار الاسلام ما قبل موت مديرها او بعده ثم مات
المدين الثاني ولم يخلط عصبة نسبية في الاول لهذه المرأة وصور
جرح معتقته الاول ان عبدا امرأة تزوج باذنها جارية
قد اعتقها غيرها فولد بينهما ولد وهو حر تبعا لامة
فان الاول يتبع امة في الرقية والحرية وقلا له مولود امة فاذا انشا
تلك المرأة عبدا جرح ذلك العبد باعنائها اياه ولا ولده
لنفسه ثم الى ولايته حتى اذا مات المعلق ثم مات ولده خلف
معتقته ابنة قولا له لها اوصوة جرح معتقته معتقته الاول
ان امرأة اعتقت عبدا فاشترى العبد المعلق عبدا وزوجه
بعتق غيره فولد بينهما ولد وهو حر وقلا له مولود امة فاذا
اعتق ذلك العبد المعلق عبده جرح باعنائها وقلا له معتقه
لنفسه ثم الى ولايته وقد يستدل ايضا على جرح الاول بما روي

من ان الزبير بن عوف انه راي في سنة الحجة ظروهم وامم مولاة لرافع بن
 جذيمة وابوهم عبد الغيرة فاشترى الزبير اباهم واعتقه ثم قال
 للقيظة انت بنو ابني فنان عه رافع وقال لهم مولاي فاختصا الي
 عثمان فحكم بالولاء للزبير فدل ذلك على ان الولد منسوب الي
 مولاي مقدم ما يثبت له ولا من قبل ابيه فاذا ثبت ذلك فمن قبل
 ابيه فاذا ثبت ذلك من قبل الجواب ولا الولد الي مولايه وكيف
 لا والنسبة الي الام للضرورة كولد الزنا وولد الملاء حتى ان
 كذب الملاء عن نفسه صار الولد منسوب اليه ولو ترك اي المعتق
 ابا المعتق وابنه كان عندنا به سدر الولاء للاب والابن
 للابن من ذاقه الاخيه وهو احد الرعايتين عن ابن مسعود
 وبه قال الشيخ والخلف وعندنا به به وم به الولاء لكل الابن
 وهو اختيار سعيد بن المسيب ومذهبنا فيهم وهو قول
 الاول لا به به وجه قوله الاخيه ان الولاء لكل من اراد الحق بيمينه
 الملك ولو ترك المعتق مالا وترك ابنا وابنتا كان لابي سدر اليه
 والابن ابنة فكذا اذا ترك مالا وكذا ابنة وان كان اثرا
 للملك لكنه ليس بمال ولا حكم المال كالتقصاص الذي يجرى الاغتصاب
 عنه بالمال بخلاف الولاء فلا يجري فيه سهام الورثة بالفرضية كما في المال

بل هو سبب يورث به بطريق العصبية فيعتبر الاقرب فالاقرب
 والاين اقرب العصبية ولو كان يجري فيه سهام الورثة بما اقر
 كالمالك ان النساء نصيب من الولاء بالانثى على ان قولنا
 الولاء لمخ كلح النسب لا يباع ولا يرهق ولا يورث دليل
 واضح على قوله الاول الذي هو مذهبنا ولو ترك اي المعتق ابن
 المعتق وجده فالولاء كله للابن بالاتفاق وذلك لان الاب
 كالابن في العصبية بحسب الظاهر لان اتصال كل منهما بالبيت
 بل واسطة وكون الابن اقرب يحتاج الي امر من ان زيادة
 فيه امر حكيم في وقع الخلاف فها هنا بخلافه فان اتصاله بوط
 الاب فيكون الاب اقرب من الجد ويكون الابن من اقرب منه
 بل واستصحاب ذلك من احد الجدة في الولاء بخلافه في
 من السبل الاربع المستندة على القول الاخيه لا به به حيث
 لم يجعل فيه الجد كالأب قال شيخنا الاسلام خواجه زاده ولو ترك
 جد المعتق واخاه كان الولاء كله للجد عندنا به به لانه اقرب
 الي البيت في العصبية من اخيه على مذهبنا وعندنا الولاء بينهما
 نصفان وذكر محمد في كتاب الولاء عن كبر الصغار كهر علي بن
 مسعود وزيد بن ثابت وابن بن كعب غيرهم انهم قالوا الولاء

للكبر فاستدل بعض الفقهاء بظاهره على أن الولاء لا كس
 بني المعتق سنا بعد موته فإنه قائم مقام بني الذبي عن مشيئة
 ج لكن المذهب عندنا أن الولاء بالكبر المقرب أي يقدم في
 استحقاق الولاء اقرب بني المعتق يوم موته حتى أن مات المعتق
 عن ابن وابن ابن آخر كان الولاء لابنه لأنه اقرب من ملك
 ذارحم محرم منه علق عليه ويكون الولاء له من ذالبحث
 تمت لمباحث العصبات السببية وتبيينه على أن العلق
 وإن لم يكن احتيارياً سبباً للولاء وتفصيل الكلام
 في هذا المقام أن القرابة على ثلاثة أنواع الأول القرينة وهي
 قرابة ذبي الرحم المحرم من الولاء وما يطابق الأصلية
 كالابوين والأجداد والجدات وإن علوا وما يطابق القرينة
 كالاولاد واولاد الاولاد وإن سفلوا فمن ملك واحداً من
 هؤلاء وعلق عليه اتفقا أراد اعتقه أو لم ير ذلك في المقتضى
 وهي قرابة المحارم غير المحرمين أعني قرابة الأخوة والأخوات
 واولادهم وإن سفلوا وقرابة الأعمام وأعماتهم وأولادهم
 وأخواتهم دون اولادهم ومن ملك واحداً من هذه المحارم
 علق عليه أيضاً عندنا خلافاً لما في النسخة الثالثة البعيدة

وهي قرابة ذبي الرحم غير المحرم كالاولاد والأعمام والأخوات
 ومن ملك واحداً منهم لم يعلق عليه بل خلق في المشايقة
 في سبيل الخلافة أنه ليس بينهما قرينة كما في الأصول
 والفروع فلا يعلق أحدهما على صاحبه كالأولاد والأعمام الأبي
 أن قرابتهم في الأحكام كقرابة الأولاد الأم حيث يقتل شهيداً
 كل منهما لصاحبه ويجوز لكل منهما أن يضع زكوة في الآخر
 ويجزي القصاص بينهما من الجانيين وتخل جليدة كل
 منهما لصاحبه بخلاف أولاد الدين وأولاد دين ولنا ما روي
 عن ابن عباس أن رجلاً قال لرسول الله لم يزوجت
 أخيراً في السوق فاشترته وأنا أريد أن أعتقه فقال
 قد اعتقه الله والمعنى في ذلك أن القرابة المأثرة بالحرية
 علة العلق مع الملك كما في الإباء والاقبال وتوضيحه
 أن هذا العلق بطريق الصلة والقرابة المذكورة ثانياً في
 استحقاق الصلة الأبي أن حرمة المناكحة تثبت في
 هذه القرابة لأجل الصلة عن ذلك الاستفراغ والاختصاص
 فصار من البين أن ملك الجين أقوى في الاستدلال من
 الاستفراغ والاختصاص وايضاً الجمع بين الاختصاص في النكاح

حرام لصيانة القرابة عن القطيعة بسبب ما يكون بين القرابة
 من المنافرة وظاهران معنى القطيعة في استدانة الملك الكرمي
 لا شبهة في ان الملك ثانيا في استحقات الصلة فعلة العلق
 هذان الوصفان فلا يكون بعد ثبوتها لا شفاء بالحزبية
 مضمرة وايضا اتصال احدا بالآخرين بالآخر بواسطة الاب
 كما ان اتصال الناقلة بالجد كذلك ومنه شبهة بعضهم بالجد
 مع الناقلة بشجرة انشعب منها غصن ومن ذلك
 غصن آخر والآخرين بغصنين من شجرة واحدة وشبه
 آخرون بالجد مع الناقلة بواد ينشعب منها قن ومثلها
 جند ولد والآخرين بنصرين قد تشعبا من واد واحد على
 هذا يكون معنى القرب بين الآخرين اظهر لصلواتها
 يتشعب بتشعب واحد واحتياج الجد والناقلة الى
 التشعبين فيكون باقتضاء العلق او لا لا يتم العمل
 الاخ كالجدة في حكم الولاية اذ مدارها على الشفاعة مع
 القرابة وليس شفاعة الاخ كشفاعة الجد ولا في حكم
 الارث عندنا به لا انه نوح ولا يورث ولا في الملك
 والكفر في كاسبوا واما اولاد الامام والخال فقد كثرت

هناك الواسطات وكانت القرابة بعيدة ولهذا لم يثبت
 هناك حرمه النكاح ولا حرمة الجمع في النكاح ثم ان الشيخ
 اورد هذا الفصل مثالا فقال كذلك بنات حواير قولة
 من عبد وحره للكبرى ثلثون دينارا وللصغرى عشرين دينارا
 فاشترى اياها بالخبرين فتزوج عليهما ثم ماتت الابن
 وترك شيئا من المال فالثلثان من ذلك المال بينهما اثلاثا
 بالقرين والباقي وهو الثلث الاخر بين شريتي الابن اخا سا
 بالاء ثلثة اخا ساه للكبرى وخمس للصغرى لان الكبرى
 قد اعتقت ثلثة اخا سالا بثلثين والصغرى قد اعتقت
 خمسة بعشرين وتصح من خمسة واربعين وذلك لان اصل
 المسئلة من ثلثة لانها اقل عدد تقع منها الثلثان
 واعطيت البنات الثلث اثنين منها بالفرضة واعطيتا
 الكبرى والصغرى واحدا منها بالولاء ولا يستقيم الاثنان
 على ثلثة بل بينهما مباينة فاخذنا جميع عدد رؤسهن
 اعلى الثلثة ولا يستقيم ايضا الباقي وهو الواحد على
 سهام الولاء وهي خمسة وذلك لانا وجدنا بين مالي الصغرى
 والكبرى موافقة بالعدد لان العشرة الكثر عدد بعدهما

فثلثين ثلثين ثلثة عشر من اثنان ومجموعهما
 خمسة وعين عدد الرؤوس من الورثة لأن تقسيم الثلث
 الباقي من الثلثة على الكبرى والصغرى يجب ان يكون على
 نسبة ما بينهما وهي بينهما نسبة الوفاة وبين الختة
 والواحد مائة فاخذنا مجموع الختة ايضا ومعا ثلثه
 هي عدد رؤوس البنات وبينهن مائة مائة فخصنا احداهما
 في الاخرى فحصل ختة عشر فخصنا اها في اصل المسئلة وهي
 ثلثة فحصل ختة واربعون فخصنا ثلثة المسئلة اذ قد كانت
 للبت وقضى اصلها اثنان واذا ضربنا بها في المضروب
 وهو خمسة عشر حصل ثلثون فلكل بنت عشرة فكان للصغرى
 والكبرى اصلها واحد فخصنا به في المضروب فلم يتغير
 فخصنا الخمسة عشر الباقية على اهل الولاء فاصاب كل اهل
 ثلثة فلكل بنت عشرة وعشرة وقد كان لها عشرة بطريق
 الف من فلاح تسعة عشر وللصغرى من ثلثة عشر ستة
 وقد كان لها عشرة بطريق الف من مجموعها ستة عشر
 الوسطي لذلك العشرة التي اصابها بالفرقة ثم ان الكبرى
 والصغرى ان تزوجا اباهما بالولاء اذا جاز جنونا مطبقا

قال شيخ الاسلام خواهر زاده كان شيخنا ابو بكر الجدي
 حكى عن ابيه اسحاق كما حفظ انه كان يقول هذا من الغرائب
 التي يستألف عندها وهوان يكون بنت الوفاة لو لم تكن
باب المحجب هو في الله المنع منه
 المحجب لما يشبهه بالشيء وينع عن النظر اليه وفي اصطلاح
 اهل هذا العلم صنع شخص معين عن ميراثه اما كله او بعضه
 بوجود شخص آخر المحجب على زوجين احدهما محجب نقصان
 وهو محجب عن اهل الكثر اليهم اقل وذلك اي محجب النقصان
 لختة نفر من الورثة للزوجين والام وبنت الابن والاخت
 لاب وقد مر بيانها في احوال هؤلاء فان وجه محجب النصف
 الى الزوج والزوجة من الربع الى الف من وجود الولد او ولد الابن
 والام محجب من الثلث الى الثلث من الولد او ولد الابن
 او لاشيين من الاخوة والاختات وبنات الابن محجب
 بنات الصلب من النصف الى الثلث من كلمة الثلثين
 والاخت لاب محجب مع الاخت لاب وام من النصف
 الى الثلث من ابنته كما انكشف كذا في اصلها فيما سبق
 وثانها محجب حرمان وهوان محجب عن الميراث بالفرقة فيصير

محوكم بالكلية والورثة فيه اي في حجب الحيوان وبالقياس اليه في
 فريق لا يجيئون هذا الحجب بحال البتة وان كان البعض
 منهم يحجب حجب النقصان وهم ستة ثلثة من الرجال
 الابن والاب والزوج وثلثة من النساء البنت والام والام
 فان قلت قد يحجب هذا الفريق بالقتل والردة والرقبة فلا يصح
 انهم لا يجيئون بحال البتة قلت الكلام في الورثة وهم على ذلك
 التقدير ليسوا بورثة وفريق يرتون بحال ويجيئون حجب
 الحيوان بحال اخري وهم غير هؤلاء السنة من الورثة سواء
 كانوا عصبات او ذوي الفرض وهذا اي حجب الحيوان في القر
 الثاني مبني على اصلين احدهما ان كل من ينجي اي ينتمي الي
 الميت بشخص لا يرث مع وجود ذلك الشخص كابن الابن فانه
 لا يرث مع الابن سوي اولاد الام فانما يرثون معهم مع انهم
 يدلون الى الميت بها وذلك لعدم استحقاقهم التركة
 وتحقيق هذا الأصل ان الشخص الذي به ان يستحق
 جمع التركة لم يرث المدي وجود سواء اخذ في سبب كل واحد
 كما في الاب والجد والابن وابنه ولم يتخذ كما في الاب والاخت
 والاخت فان المدي به لما اخرجه جمع التركة لا يبق للمدي بهي

وان لم يستحق المدي به الجمع فان اخذ في السبب كان الام
 كذلك كما في الام وام الام لانه المدي به لما اخذ نصيبه بذلك
 السبب لم يبق للمدي من النصيب الذي يستحق بذلك السبب
 شيء وليس له نصيب اخر فصار محروما وان لم يتخذ في السبب
 كما في الام واولادها فان المدي به يح باخذ نصيبه المستند
 الي سببه والمدي نصيبا اخر فاحرم ان فان قيل ليست
 الام يستحق جمع التركة اذا انفردت عن غيرها من اصحاب
 الفرض والعصبات قلت ليس ذلك الاستحقاق من جهة
 واحدة فانها تستحق بعض التركة بالفرض وبعضها بالقر
 والام استحقاق جميعها من جهة واحدة كما في العصبه والام
 الثاني الاقرب فالاقرب كما ذكرنا في العصبات قد مر في باب
 العصبات انهم ترجحون بقرب الدرجة فالاقرب منهم حجب
 الاعد حجب حيوان سواء اخذ في السبب ولاوه هذا
 جاري في غيرهم ايضا لكن اذا كان هناك اتحاد السبب كما في
 الجدات مع الام وفي بنات الابن مع الصليبين وفي الاخوات
 مع الاخوات مع الام والام وانما لم يكن في المصير بالاصل
 الاقل كما يوقعهم ان ولد الابن ذكر كان او انثى يرث مع الام

الذي ليس بابيه فإنه لا يدلي به ولا بالاسل الثاني كذا يتوهم
 أن أم الأم لا ترث مع الأب هكذا قيل وفيه نظر لأن الاسل
 الثاني أن أجرة مضافا على ظاهره وهو أن الأقرب في
 الدرجة مطلقا لا يحجب الأبعد لأن من حجب أم الأم بالأب
 أو حجب ابن الأخ لأب وأم بالأخ لأم وإن قيد بأن يكون الأبعد
 مدليا بالأقرب كان الاسل الثاني يمينه الاسل الأول فله معنى
 يجعلها أصليين وكان الوهم الأول لازما وهو أن الأول
 الابن يرثون مع الابن الذي ليس بابهم فإن قلت المراد
 أن الأقرب بحسب الدرجة من العصبات يحجب الأبعد و
 على ذلك قوله كما ذكرنا في العصبات قلت هذا الاسل إنما ذكر
 للفريق الثاني الذي يرثون تارة ويحرمون أخرى فيندرج فيه
 العصبات وخبرهم فذكر العصبات على سبيل التمثيل دون
 التخصيص كما أشرنا إليه والمحرم عن الميراث بابا كلية لا يحجب
 عندنا غيره أصلا لا يحجب حرمان ولا حجب نقصان وهو قول
 عامة الصحابة روي أن امرأة مسلمة تركت زوجا مسلما
 وأخوين من أمها مسلمين وابنتا كافرا فقضي فيها على زوج
 بن ثابت بأن للزوج النصف وللأخوين الثلث وما بقي

للعصبته وعندنا من مسعود بن حبيب المحرم حجب النقصان
 لا يحجب الحرمان ففي المسئلة المذكورة يكون عنده للزوج الربع
 وللأخوين الثلث والباقي للعصبته هذا ما يقتضيه رواية
 هذا الكتاب وقد روي عنده أيضا فإنه جعل في تلك المسئلة
 للزوج الرابع ولم يجعل للأخوين شيئا بل حكم بأن ما بقي للعصبته
 في حجب المحرمين حجب الحرمان روي أن كالكافر والقائل
 والفريق هذه المسئلة المحرم الذي لا يحجب عندنا أصلا ولا يحجب
 عندنا من مسعود بن حبيب النقصان دليله على ذلك أن هذا
 الحجب ثبت في النقصان باسم أولاد والأخ وهذا الاسم يتناول
 المسلم والكافر والحر والعبد والقائل وغيره فالنقصان يكون
 لأولاد والأخ وارتداد زيادة على النقصان يعني نسبه فلا يثبت للأبما
 يثبت بالنسب وإنما حجب الحرمان فهو باعتبار تقديم الأقرب
 على الأبعد وإنما يتصور ذلك إذا كان الأقرب مستحقا بخلاف
 حجب النقصان فإنه يقل من الأكثر إلى الأقل فله فرق في هذا
 المعنى بين أن يكون له كالحجب وارثا أو غير وارث ولنا أن الأم
 وإن كان أم لم تكن ذكر في آية الوارث يدل على أن المراد الوارث
 فإن من لا يصلح للميراث أصلا كالكافر مثلا يحصل في حق حقه

الارث كالميت فكذلك يجعل في حق المحجب بمنزلة الميت لغوات
 الاصلية بخلاف الاخوة مع الاب فانهم يحجبون الام ولا يجعلون
 كالمتوفى وان كانوا لا يرثون معه لان اهل بيته الارث ثابتة لهم
 وانما لا يرثون في هذه الحالة لفقدان شرط وهو عدم الاب ايضا
 الا ان المحجب الكافر يجب لغيره ان كافى الوفاة المشهورة عنه فكذلك
 لا يحجب حجب النقصان اذا افرق بينهما لان في كل واحد منهما تقدم
 الاقرب على الابعد في الكل وفي النقصان تقدم المحجب على
 المحجب في البعض فاذا كان صفة الوارثة في المحجب شرطاً هناك
 كانت ايضا شرطاً هنا وقد ادعى الطحاوي في كتاب اختلاف
 اختلاف العلماء انهم قد اجتمعوا على ان من خلف اباً مملوكاً كان
 وجداً حراً مملوكاً فان جده يرث منه فقد جعل الاب بمنزلة
 العدم فلم يحجب به الجداً صلاً والمحجب حراً من يحجب غيره كلام
 المحجبين بالاتفاق بيننا وبين ابن مسعود رضي الله عنه من
 الاخوة والاقارب فصاعداً من جهة كائناً من الملبوسين
 كانوا او من احداهما فانما لا يرثان مع الاب ولكن يحجبان
 الام من الثلث الى الثلثين وكذلك الحال في حجب المملوك فان امه لا
 يحجب به وبحاجة لام ام الام استا عند ابن مسعود رضي الله عنه

عنده حاجب مع انه ليس بوارث اصله فكذلك المحجب بل هو
 او كما انه وارث من وجه دون وجه وامت عندنا فله ان يرث
 اما جعلناه بمنزلة المقدم لانه ليس باهل للارث من كل وجه
 بخلاف المحجب فانه اهل من وجه دون آخر فيجعل كالميت
 في حق استحقاق الارث حتى لا يرث شيئاً ويجعل حياً في حق
 المحجب فهو وارث في حق محجوب ولو لا حاجبه فيجبه الله اعلم
باب مختار في الفروض شرحان يبين احوال
 يحتاج اليها في قسمة الفروض على استحقاقها وان كانت
 الفروض كلها كسوراً كان مختارها مختاراً في الكسور ومخرج
 كل كسور فاعل عدده يكون ذلك الكسور منه واحداً صحيحاً
 فتخرج النصفان ثلثان ومخرج الثلث ثلثة وعليه هذا اعلم
 ان الفروض من الثلثة المذكورة في كتاب الله نوعان ثلثة منها
 نوع وثلثة اخرى نوع آخر الاول النصف والربع والثلث والثاني
 الثلثان والثلث والثلثين والثالث على التضعيف المراد بذلك ان
 الثلث اذا تضاعف حصل الربع حصل النصف وكذلك الثلث
 اذا تضاعف صار ثلثاً واذا تضاعف الثلث صار ثلثين والتضعيف
 المراد بذلك ان النصف اذا تضاعف صار ربعاً وان الربع اذا

صار ثمانية وكذا الحال في تصنيف الثلثين والثلث وكلما
 انه اذا عبر كل واحد من هذين النوعين امكن هناك عبارتان
 في النوع الاول تارة يقال النصف ونصف النصف اي الرابع
 ونصف نصف النصف اي الثمن وتارة يقال الثمن وضعف اي
 الربع وضعف ضعف اي النصف وفي النوع تارة يقال الثلثان
 ونصف ونصف نصفه ويقال اذ في الدر وضعف ضعف
 والسبب في انهم جعلوا الفروض الستة نوعين انهم طلبوا ما
 اقل من تلك الفروض مقدرا فوجدوا الثمن الذي يخرج ثمانية
 ووجدوا الربع والنصف خارجين منها بلوكس فجعلوا
 هذه الثلاثة نوعا واحدا ثم طلبوا اقل فرض بعد الثمن فوجدوا
 الدر الذي يخرج الستة ووجدوا الثلث والثلثين خارجين
 منها بلوكس فجعلوا هذه الثلاثة النوع الاخرى وتاما اخرجوا
 افاضل النوع الاول ولا لانه نصيب الاول الموجودات من الثلثين
 اعني الزوجين لان نصيبهما لا يوجد لانه فاذا جاء في المسائل
 من هذه الفروض احاد احاد كان يكفي في ايراد احادها
 لان معناها مكررة لانه نظر الجانبا للفظ فكرر ونظير ما
 في الحديث صلوة النبيل مثني مثني فخرج كل فرض منفرد عن سائر

الفروض سمية من الاعداد لانه النصف فانه من اثنين وليس
 الاثنان سميا كانه ربع من اربعة والثمن من ثمانية والثلث
 من ثلثة والدر من ستة فان خرج كل كسر من هذه الكسور
 من الاعداد اذ الربع سمية لاربعة وكذا الباقي وقدم في التفسير
 الربع والثمن على الثلث لانهما من النوع الاول كالنصف ولم يذكر
 الثلثين لانه في حكم الثلث وتكريره وترك الدر لظهور حاله
 كما ذكر فان كان في المسئلة النصف فقط كما من خلف بنسبة
 واحدا لثلاثة فانه في من اثنين وان كان فيهما الربع وحده كما
 فيمن ترك الزوج مع الابن كانت من اربعة وان كان فيهما
 الثمن فقط كما فيمن ترك الزوجة والابن كانت من ثمانية وان
 كان فيهما الثلث وحده كما اذا ترك اما واحدا لثلاثة وام كان
 فيهما الثلثان كما اذا ترك بنتين وتاما في من ثلثة وان كان
 فيهما الدر فقط كما اذا ترك ابنا وابنة من ستة فاذا جاء
 في المسائل من هذه الفروض مثني او ثلاث ومما من نوع واحد
 فكل عدد يكون مخرج الجزاء ايا كسر من ذلك النوع وذلك
 العدد ايضا يكون مخرج الضعف ذلك الجزاء ولا يصح ان كان
 في مخرج الدر الذي هو جزء من النوع الثاني ومخرج الضعف

ولضعف ضعفه

ثلاثة

الذي هو الثلث ومخرج الضعف الذي هو الثلثان وكما
 فانها مخرج الثمن والضعف اعلى الربع والضعف اعلى النصف
 والسبب في ذلك ان مخرج ضعف كل جزء داخل في مخرج ذلك الجزء
 اي مخرج الضعف موجود في مخرج الجزء وعادة لا يخرج الضعف
 صحبها من مخرج جزء فيستخرج الجزء عن مخرج ضعف
 مثله مخرج الثلث والثلثين ثلثه ومجيء اخله في مخرج الثلث
 الذي هو ستة وكذلك كل واحد من مخرج الربع والنصف داخل
 في مخرج الثمن فاذا اجتمع في المسئلة الدر والثلث كما اذا ترك
 اما واثنين لام كانت من ستة وكذا اذا اجتمع فيها الستة
 والثلثان كما اذا ترك اما واثنين لاب وام او اجتمع فيها الثلثة
 كما اذا ترك اما واثنين لام واثنين لاب وام اما اذا اجتمع
 فيها الثلث والثلثان كما اذا ترك الاثنين لاب وام واثنين
 لام فهي من ثلثه واذا اجتمع فيها الثمن مع النصف كما اذا تركه من
 وبنسبة كانت من ثمانية واذا اجتمع فيها الربع والنصف كما
 اذا تركت زوجا وبنسبة كانت من اربعة ولما فرغ من بيان
 حال الاختلاط مثني وثلث بين فروع نوع واحد شرع في بيان
 حال الاختلاط بين فروع احد النوعين بالآخر فقال واذا اختلط

النصف

النصف من النوع الاول بكل النوع الثاني اي بالثلثين والثلث
 والدر كما اذا تركت زوجا وامنا واثنين لاب وام وانما
 لام او بعضه كما اذا اختلط النصف بالثلث فقط كما فيمن خلفت
 زوجا واثنين لام واختلط بالثلثين فقط كما فيمن خلفت
 زوجا واثنين لاب وام واختلط بالدر وحده كما اذا
 خلفت اما وبنسبة واختلط بالثلث والثلثين معا كما اذا تركت
 زوجا واثنين لاب وام واثنين لام واختلط بالثلثين
 والدر معا كما اذا تركت زوجا واثنين لاب وام وامنا
 واختلط بالثلث والدر معا كما اذا تركت زوجا واثنين لام
 وامنا فهي اي اختلط النصف في جميع هذه الصور من ستة يعنى
 ان مخرج الفروع في هذه الاختلاطات كلها هو ستة وذلك
 لان مخرج النصف اثنان ومخرج الثلث والثلثين ثلاثة و
 كل واحد داخل في الستة فيخرج النصف المختلط بفروع النوع
 الثاني على جميع الوجوه المذكورة وايضا بين مخرج النصف والثلث
 مائة فاذا ضرب احد هاتين الاخر حصل ستة فيخرج لهما
 واذا اختلط الربع من النوع الاول بكل النوع الثاني اي بالثلثين
 والثلث والدر كما اذا خلف زوجا وامنا واثنين لاب وام

او اخنين وام او بعضهما اذا اختلط بالثلثين فقط كزوج
 وبنين او بالثلث فقط كزوجة وام او بالسد فقط كزوجة
 وواحد من اولاد الام او اختلط بالثلثين المسمى كزوجة
 وام او اخن لاب وام او بالثلثين والثلث كزوجة واخين
 لاب وام واخين لاب او بالثلث والسد كزوجة وام واخين
 لام فهو من اثني عشر اي هو مخرج ما اقل هذه الاختلافات
 الست ائمة والثلاثية والرابعة وذلك لان مخرج اقل جزء من
 النوع الثاني هو ستة وقد دخل فيها مخرج الثلث والثلثين
 فالتعينا بها مخرج الكل ثم اخذنا مخرج الناحية وهو الاربعه
 فوجدنا بينهما وبين الست موافقة بالنصف فضربنا
 نصف احدهما في كل الاخر فصار اثني عشر وايضا مخرج الثلث
 والثلثين ثلثة وهو مباينة للاربعه فضربنا الكل في الكل
 فيحصل ايضا اثني عشر فهو مخرج هذه الفروع المختلفه ومنه
 مخرج ما يلها المذكورة واذا اختلط الثمن من النوع
 الاول بكل النوع الثاني اي بالثلثين والثلث المسمى وهذا
 الاختلاط انما ينصق علي اي ابن سعود لان المحرم يحجب
 عنده حجب النقصان كما اذا تزكنا كافرًا وزوجة وامنا

واخين

واخين لاب وام واخين لام فان الابن المحرم يحجب عنه
 الزوج من النوع الرابع الثمن واذا اختلط بالثمن فمخرج منصوص لان
 الثمن اذا كان للزوجة وجب ان يكون صاحب الثلثين بنين
 وصاحب ابنتين ام ابنة او جدة وحينئذ يحجب صاحب
 الثلث لان صاحبه اما الام او اولاد الام والام نفسها
 فتجب من الثلث بالسد وان كان لها مخرج اقل فمخرج من
 جميع الثلث فيكون اختلاط الثمن بالثلثين والسد فقط
 دون الثلث او اختلط الثمن ببعضه اي ببعض النوع الثاني
 كما اذا اختلط بالثلثين والسد كزوجة وبنين وام او بالثلث
 والسد علي اي كزوجة وام واخين لام وابن محرم او بالثلثين
 والثلث علي اي كزوجة وام واخين لاب وام
 واخين لام او اختلط بالثلثين فقط كزوجة وبنين او بالثلثين
 فقط كزوجة وام وابن او بالثلث فقط كزوجة وابن رقيق واخين
 لام علي اي ابنة او من مخرج من مخرجين مخرج
 مخرج الاختلاط كما هو في العدد ومنه مخرج ما
 وبيان ذلك ان مخرج اقل جزء من النوع الثاني هو ستة اي في كل
 جزء مخرج الثلث والثلثين فوجب الاكتفاء به كما عرفت

بين الستة ومخرج الممنوعين الفاضلة من اقلها نصف فخرج
 نصف احد هما في كل الاخرى فحصل اربعة وعشرون ايضا بين
 مخرج الثلث والثلثين ومخرج الممنوعين مائة فخرجها الكل
 في الكل فحصل اربعة وعشرون فخرجها مخرجها
 المختلطة بالثمن **باب المخرج**
 هو في اللغة يستعمل بمعنى الدليل الجور يقال فلان يقول
 علي او يميل علي جارا ويعني العلية يقال فلان عيل جده
 او غلبت عليه في الرفع يقال حال الكبر اذا رفعه ومنه المخرج
 اخذ المخرج المصطلح عليه فكذلك في المولى ان يزد علي
 المخرج شيء من اجزائه كدس او ثلثه الى غير ذلك
 من الكسور لوجوده فيه اذا ضاق المخرج عن فرض حاصل
 ان المخرج منه ما ضاق عن الوفاة بالفروض المجمعة فيه برفع
 التركة الى عدد اكثر من ذلك المخرج ثم تقسم حتى ينفصل
 في فرايض جميع الورثة علي نسبة واحدة كما سياتي تفصيله
 وقبل هو ما اخذ من المخرج الاول لان المسئلة ما لا ينفصل عنها
 بالمخرج حيث تنقص من فرضهم او المخرج الثاني كما سياتي
 غلبت اهلها ابا دخال الضر عليهم واول من حكم بالمعول

عورضة فادفع به صورة ضاق فخرجها عن فرضها فاشا
 الفاضلة فيها فاشا والاعمال الى العول وقال اصيلوا الفراض
 فاشا بوعلي ذلك ولم يتكسر احد الا ابنه بعد مدة فقبل
 هذا كثر في فرض من عورضة فقال هيبة وكان مهييا قال
 رجل كيف تصنع بالقرينة العالبة فقال ادخل الضر علي من
 اسوء حال او في البسات والخراج فاقول ينقل من
 فرضي مقدار فرضي غير مقدرة فقال الرجل ما ينبغي فوالله
 شيئا فان مني لك قسم بين ورثتك علي غير رأيك
 فغضب وقال ما يجفون حتى ينهل فيجعل العنة امة علي
 الكاذبين ان الذي احصى رطل عالم عددا لم يجعل في مال
 نصيبين وثلاثا وثوبه كرامة انه اذا تعلق حقون بمال
 لا يفي بها يقدم منها ما كان اقوي كالتهجين والدين
 والوصية والبراءات فاذا ضاقت التركة عن الفروض يقدم
 الاقوي ولا يشك ان من ينقل من فرض مقدرة الى فرض آخر مقدرة
 يكون صاحب فرض من كل وجه فيكون اقوي من ينقل من فرض
 مقدرة الى فرض آخر غير مقدرة لانه صاحب فرض من وجه
 وعرضه من وجه فاذا دخل التفرع والحقان عليه اوجب لان

الفروض مقدمون على المصبات ولنا ان اصحاب الفروض
 المحققة في التركة قد توافوا في سبب الاستحقاق وهو ان
 فيتها اوله في الاستحقاق ورحنا كذلك واحدا منهم جميع حقه
 ان اتسع المحل ويضرب جميع حقه اذا ضاق المحل كما انما في
 في التركة فاذا اوجبا الله في مال نصفين فلكل واحد منهما
 الميراث الضرب بهذه الفروض في ذلك المال لاستحالة وفائه بها
 بخلاف في التجهيز واخوته فانهما حقوق مرتبة كما سلف في الفصل
 من الفروض الى المصوبات لا يوجب ضعف لان المصوبة اقوى
 اسباب الاربعة فكيف ثبت النصفان اطلاقا من هذا
 الاعتبار في بعض الاحوال فاذا الحق ما عليه عامة الفقهاء من ظهور
 الفقهاء رضوان الله تعالى عليهم ليعين **علم**
 ان مجموع الخارج سبعة لان الفروض المذكورة في كتاب الله
 ستة ومخارجها ثمانية اعداد الانسان والثلاثة والاربعة
 والستة والثمانية وذلك لاتحاد مخرج الثلث والثلثين كما
 وقد عرفت ان الاختلاف الذي يكون في نوع واحد لا يقتضي
 مخرجا خارجا عن التركة وان الاختلاف بين النوع يقتضي
 مخرجا ثلثة وهي ستة واثنان واربعة وعشرون لكن الستة

من تلك التركة فبقي انسان اذا انضم الى التركة ما يخرج سبعة
 اربعة منها اربعة من تلك السبعة لانها اصله لان الفروض المتعلقة
 بهذه الخارج الاربعة اما ان يبقى المال او يبقى منه شيء من ابد
 عليها اربعة الانسان والثلثة والاربعة والثمانية والاعول
 في الاثنين لان المسئلة انما تكون من اثنين اذا كان بينهما
 نصفان كزوج واخت لاربعة او نصف وما بقي كزوج واخ
 لاربعة وام وكذا في الثلثة لان الخارج منها اما ثلث وما بقي
 كام واخ لاربعة وام واما ثلثان وما بقي كبنين واخ لاربعة
 واما ثلث وثلثان كاختين لاربعة واخ لاربعة وام وكذا في الاربع
 لان ما يخرج منها اما ربع وما بقي كزوج وابن اربع نصف
 وما بقي كزوج وبنت واخ لاربعة وام وثلث ما بقي وما
 كزوج وابن وكذا في الثمانية لان الخارج منها اما ثلث و
 ما بقي كزوج وابن او ثلث ونصف وما بقي كزوج وبنت واخ
 لاربعة وام فلو عول على شيء من مال هذه الخارج الاربعة
 وثلثة منها قد عولوا ما الستة فانهما عولوا لاربعة وثلثة
 وثلثة اربعة عولوا بها الى سبعة فيما اذا اجتمع نصف
 وثلثان كزوج واختين لاربعة وام او اجتمع نصفان وسدس كزوج

واخت لاب وام واختين لام وتقول بنصفها الى تسعة اذا
 اجتمع نصف وثلاثان وثلاث كزوج واختين لاب وام واختين
 لام واجتمع نصفان وثلاث وسدس كزوج واخت لاب وام
 واختين لام وام وتقول بثلاثين الى عشرة اذا اجتمع نصف
 وثلاثان وثلاث وسدس كزوج واختين لاب وام واختين
 لام وام وهذا المسئلة تسبي شرعية اذ قضى شرع
 فيها بان الزوج ثلث من عشرة فحمل الزوج يطوف في البلاد
 ويسئل الناس عن امرأة خلقت زوجا ولم تترك ولدا فوالد
 ابن ما اذا نصيب الزوج فكانوا يقولون النصف فيقول
 لم يعط شي لا نصف ولا ثلثا فبلغ ذلك فطلبه وغيره
 وقال قد سبق في الحكم امام عادل ورجع واراد به عمر رضي الله
 واما التي عشر فهي تقول الى سبعة عشر وثلاثا لا شفعا اي
 تقول بنصف سدسها الى ثلثة عشر اذا اجتمع سبع وثلاثان
 وسدس كزوجة واختين لاب وام واخت لام وتقول لبريها
 الى خمسة عشر اذا اجتمع ربع وثلاثان وثلاث كزوجة واختين لام
 وام واختين لام واجتمع ربع وثلاثان وسدسان كزوجة
 واختين لاب وام واخت لام وام وتقول لبريها

وتقول الى سبعة عشر اذا اجتمع ربع وثلاثان وثلاث وسدس
 كزوجة واختين لاب وام واختين لام وام وام اربعة
 عشر واما قولنا الى سبعة وعشرين عولا واحدا للمسئلة
 المبني على ان اجتمع فيها الثمن والثلثان والسدسان وهي
 امرأة وبنتان وابوان واما سميت منبرية لانها سئل
 عن علي بن ابي طالب الكوفي فاجاب عنها ابديته فقال لا بل
 متعتك اليس الزوجة الثمن وقال صار ثمنها تسعا وبقي
 في خطبة فتجيبوا من طهنة ولا يناد عولا اربعة وعشرين علي
 العدد والذي هو سبعة وعشرون الا عند ابن مسعود فان
 عنده تقول اربعة وعشرون الى لحد وثلثين بن اربعة سدسها
 وثمنها عليها كأمراء وام واختين لاب وام واختين لام
 وابن محرم اذ عنده يحجب هذا من الزوجة من الربع الى الثمن فان
 عنده من اربعة وعشرين لا خلاط الثمن من النوع الاول بل النوع
 الثاني واما عالت الى احد وثلثين اذ الزوجات الثمن وهو ثلثة
 وللأم السدس وهو اربعة واختين لاب وام الثلثان اعني
 ستة عشر للاختين لام الثلث وهو ثمانية فالزوج واحد
 وثلثون وعند غيره هذه المسئلة من التي عشر وتقول الى سبعة

عشر والدليل على انحصار القول بما ذكر من الوجوه استقرار
 صور اجتماع الفروع كما لا يخفى **فصل**
 في معرفة القائل والتداخل والتوافق والتباين بين العدد
 هذه مقدمة يحتاج اليها معرفة في تقسيم التركة على
 اعداد المستحقين بلا كس على العددين كون احد هما مساويا
 للآخر كثلثة وثلثة مثلاً ويسميان بالمقائلين ولا يدهما
 من اعتبارهما في تحليل والافطاح الثلثة مجزأة عن الحل
 لا تعد فيه فلا يقسم بالمساواة قطعاً وتدخل العددين
 المختلفين ان يعدا قسماً الاكثر فيضيه ويعطيه اي
 افتاءه اياه انه اذا اقل الى اقل من اكثر مرتين او اكثر لم يبق من
 الاكثر شيء كالثلثة والستة فانك اذا اقيمت الثلثة من
 الستة مرتين فثبت الستة بالكلية وكذلك الحال اذا اقيمتها
 من التسعة ثلث مرة انتفت التسعة بالكلية فهذان العددان
 يسميان بالمتداخلين اصطلاحاً بخلاف الثمانية فانك
 اذا اقيمت الثلثة من مرتين بقي اثنان فلا يمكن اتمامها
 بالثلثة لكن اذا اقيمت اثنان اربع مرات فثبت الثمانية
 فهما ايضا متداخلان واختلاف العددين في انفسهما

بالقلة والكثرة لا يتصور في القائل بل في التداخل وما بعده
 الا انه صريح بذكر الاختلاف في التداخل وحده واشهره
 فيما بعده ثم انه في التداخل بعينين آخرين مثلاً مرتين
 فقال او نقول تداخل العددين هو ان يكون اكثر العددين منقسماً
 على الاقل فتم صحة اقسمة لاكثر منهما كالستة فاتها
 منقسمة على الثلثة وعلى الاثنين ايضاً بلا كس فيصيب من
 الستة كل واحد من الثلثة اثنان ومن الاثنين ثلثة فيس
 على ذلك سائر المتداخلين والسبب فيه انه اذا تعدد ما هو
 اكثر منه كان الاكثر مثلي الاقل وامثاله فيصيبه كل واحد
 من اقل الاقل احاد صحيحة بعد امثاله الاقل في الاكثر وهذا
 هو السبب ايضاً فيما ذكره بقوله او نقول التداخل هو ان يبد
 على الاقل مثلاً وامثاله في اوي الاكثر فاذا زيد مثلاً على
 الثلثة مثلاً صارت ستة ومرتين صارت تسعة
 واما قولنا ونقول هو ان يكون الاقل جزء الاكثر فمن قبيل الاختلاف
 في العبارة فقط فان العدد الاقل ان كان يعدد الاكثر يسوي
 جزءه اصطلاحاً وان لم يعدد كان اجزأه فالمراد بل جزء
 ما كان جزءاً واحداً لاكثر اقله ينتقض التعريف بالاربع

مقية الى العشرة فانها احدها كالثلاثة بالقياس الى العشرة
 لانها ثلثة اشياء ماثلة في سعة فان الثلثة ثلثة التسعة
 في جزء لها تعدها بثلث عدات وتساويها بان يزداد عليها
 مثلها اربعين في التسعة منقصة عليها بالكون كما مر في هذا
 مثال للتداخل على جميع النفاسين وتوافق العددين في جزء
 كالنصف ونظائره لا يعدا قلوبها الا كواحد ولكن يعدها
 عدد ثالث في هذا التعريف صحيح اذا فست العدد بالكون
 المتناهية من الواحدات فلا يكون الواحد ج عددا او كذا
 يقضي على هذا التقدير تعريف التداخل بما ذكره واما
 اذا فست العدد بما يقع في مراتب العدد داخل في الواحد
 ايضا فاحتيج ههنا الى ان يقال ولكن يعدها عدد ثالث
 غير الواحد والتقصص تعريف التداخل لا يشبهه الا ان يعتبر
 مغاير كل واحد من العددين المختلفين للواحد وذلك
 لان الواحد يعد جميع الاعداد وليس في ذلك اضطلاح بل
 يتبع منها تداخل بل يتبين وليس ايضا بين العددين الذين
 يعدها الواحد فقط توافق والظاهر ان المصطلح يجعل الواحد
 عددا فلا اشكال على مذهب قطع كالثمانية مع العشر

فان الثمانية لا تعد العشري لكن يعدها اربعة فانها تعد الثمانية
 بمرتين عشرين بخمسة مرات فهما متوافقان بالربيع وذلك
 لان العدد العاشر لهما يخرج لجزء الوفاق بينهما فلما عدت
 الاربعة وهي يخرج للربيع كانا متوافقين به فان قلت يخرج
 النصف اعني اثنين يعدها ايضا فذلك جعلتهما من المتوافقين
 بالنصف قلت المعين في هذه الصناعة مع تعدد العداد
 هو ان كل عدد يعدها ليكون جزء الوفاق اقل ليسهل الحساب
 الا بربيع ان ربع الشيء اقل من نصفه وان حاسبه اسهل ولا منافاة
 في ان يكون بين عددين توافق من وجوه متعددة كالاثني
 عشر والثمانية عشر فانها متوافقان بالنصف والثلث والستة
 الا ان المعين في سهولة الحساب يتوافقهما في العدد الذي
 هو من احدهما اثنان ومن الاخر ثلثة ويتبين العددين ان
 لا يعد العددين المختلفين معا عددا ثالثا اصله كالسبعة
 مع العشرة فانه لا يعدها معا شي سوى الواحد الذي ليس
 بعدد عنده ولا خفا وفي معرفة القائل والتداخل بين العددين
 بل في معرفة التوافق والتباين بينهما فلذلك قال في طريق معرفة
 الموافقة والتباين بين المقدارين المختلفين ان تنقص من الا

بمقدار الأقل من الجانبين مرارا حتى يتفقا في درجة واحدة
 فان اتفقا في واحد فلا فرق بينهما وان اتفقا في عدد
 متوافق في الجزء الذي يخرج ذلك العدد مثلا اذا القيت من
 العشرة سبعة بقي ثلثه واذا القيت ثلثه من السبعة بقي
 واحد واذا القيت واحدا من الثلثة بقي اثنين وفي ايضا واحد
 فقط اتفقت العشرة والسبعة بالبقاء الاقل من الجانبين
 مرارا في الواحد فانه الباقي من كل منهما في بعض درجات
 الالتقاء فهما متباينان واذا القيت من الثمانية عشر ثمانية
 مرتين بقي منها اثنان واذا القيت اثنان من الثمانية ثلث
 مرات بقي منها ايضا اثنان فهما عددان متوافقان
 والتفصيل ان يقال اذا انقص اقل من الاقل من الاكثر فان بقي
 الاكثر فهما متداخلان وان بقي منه واحد فهما متباينان
 اذ لا يعد هما سوى الواحد وان بقي منه عدد اقل من الاقل
 فان عدده الباقي لا يقل فهو اعني الباقي الذي عد به
 وهو اكثر منه وان بقي من الاقل واحد فبين العددين ايضا
 تباين وان بقي من الاقل عدد هو اقل من الباقي الاول فان
 الباقي الثاني الباقي الاول فالثاني هو اكثر عدد ريعد العدد

الاقل

الغرضين بالمعنى المذكور وليس يمكن ان يبقى ايمان الجانبين
 عدد كذلك بل لابد ان ينتهي اما الى عدد ريعد ما يليه فيعد
 جميع ما قبله فيكون هو اكثر عدد ريعد ذينك العددين بذلك
 المعنى فيوافقان في الكسر الذي هو مخرجهما اما الى الواحد
 فينبأ ببيان وكل هذه الاحكام مبينة بما ذكر في كتاب
 اصول الحساب وما ذكره المص راجع اليه كفاية اذا انتهى
 الالتقاء في جانب الى الواحد فلا بد ان ينتهي اليه في الجانب
 الاخر فيوافقان في الواحد واذا انتهى في واحد الجانبين الى
 عدد ريعد ما قبله فلا بد ان يبقى مثله في الجانب الاخر فيتفقا
 في ذلك العدد فيكونان متوافقين في الكسر الذي هو مخرجهما
 الاثنون يتفقا بالنصف كما في الاربعه والعشرة وفي الثلثة
 يتوافقان بالثلث كما في التسعة والاربعين وفي الاربعة
 يتوافقان بالربع كما في الثمانية والاربعين عشر كذا في العشرة
 اي يكون التوافق في المعداد التي هي العشرة وما دونها واحد
 من الكسور التسعة المشهورة وهي النصف الى العشرة تسمى
 مع ما يركب منها بالاضافة والتكرير بالكسور المنطقية وما
 وراء العشرة يتوافقان يخرج من الكسور الاخرى لا يمكن التقدير

الاقل

عنهما الا باضافتهما الى الخارجا عن واحد عشر يتوافقان
بخروج من احد عشر كاشين وخمسين مع الثلاثة وثلثين فان
العدد الذي بعدهما احد عشر فقط وهو يخرج جزء من احد عشر
وفي ثلثة عشر يتوافقان بخروج من ثلثة عشر كاشين وخمسين
وتسعة وثلثين فان الكاهن له من ثلثة عشر وفي خمسة عشر
يتوافقان بخروج من خمسة عشر كاشين وخمسين واربعين فان
خمس عشر بعدهما معا فمتوافقان بخروج من خمسة عشر كاشين
ان يعبر عن هذا الاخير بانها يتوافقان بثلث الحاشية الذي
مخرج خمسة عشر كما يعبر فيما بعدهما اثنا عشر كاشين وخمسين
وستة وثلثين بانها يتوافقان بنصف السدين وفيما بعد
اربعة عشر كاشين وخمسين واثنتين واربعين فانها
يتوافقان بنصف سبع والمجد يمكن فيما وراء العشر يا
ان يعبر في التوافق بالاجزاء المضافة الى المخرج كخروج
عشر وجزء من اثني عشر وجزء من ثلثة عشر ويكون في بعضها
ان يعبر بالسور المنطقة المركبة والتبعية على ذلك الخط
المنطق بالاصح حيث ذكر احد عشر خمسة عشر معا فاعتبر
هذا الذي ذكرناه في سائر الاعداد وتعرف توافقها بالمنطق

والاجزاء

والاجزاء المضافة الى الخارجا والوجه في انحصار النسب
بين الاعداد في الاقسام الاربعة انك اذا نسبت عددا
لآخر فان ساواه فهما متماثلان ولا فان 8 ان اقل من 8
لاكثر فتدخلان وان لم يكن منتهيا فاما ان يعتد بها عدد
غير الواحد فهما متوافقان اولا بعدد ما غير فمتباينان
باب التصحيح اي يتصحح مسائل القرايض
وهو ان يؤخذ التهام من قل عدد يمكن على وجه لا يقع الكسر
فخذ احد من التهام يحتاج في تصحيح المسائل التي
ذكرناه الى سبعة اصول ثلثة منها بين التهام المأخوذة
من خارجا وبين الرؤوس من التهام واربعة منها بين الرؤوس
والرؤوس اما الاصول الثلاثة فاحدها ما ذكره بقوله ان 8 ان
سها من فريق من الوحدة منقصة عليهم بلا كسر فاجابة الى ان
كاشين ويكون فان المسئلة من ستة فلكل من الابوين
سدها فهو واحد والبنيتين ثلثان اعني اربعة فلكل واحد
منهما اثنان فاستقام التهام على رؤوس الوحدة بلا انك
والثاني من الاصول لثلاثة هو ان يكون الكسر على طائفة
فقط نصيبهم من التهام ويكون بين سهاهم ورؤوسهم موافقة

بكسر من الكسور فيضرب وقف عدد رؤوسهم أي رؤوس
 من أنكر عليهم التهام ومن تلك الطائفة الواحدة في أصل
 المسئلة أن لم تكن عائلة وفي أصلها وعولها معاً أن كانت
 عائلة كابوين وعشريات وزوج وابوين وست بنات
 فالأول مثال السبعة عولاً في أصل المسئلة من ستة السدس
 وهما اثنان للابوين ويستقيمان عليهما والثلثان وهما البقية
 للبنات المشقة لا يستقيم عليهن لكن بين الأربعة والعشرة
 موافقة بالنصف فإن العدد والمعاد لهما هو اثنان فمدوا
 عدد الرؤوس يعني العشرة إلى نصفها وخمسة وخمسينها
 في الستة التي هي أصل المسئلة ما لكل اثنين فيضرب المسئلة
 إذا كانا للابوين في أصل المسئلة سهماً وقد ضربناهما ستة
 المضروب الذي هو خمسة صار عشرة فلكل منهما خمسة وكان
 للبنات منه أربعة وقد ضربناها أيضاً في خمسة صار عشرين
 فلكل واحدة منهن اثنان والثاني مثال ما فيها عول فإن أصل
 المسئلة ههنا اثنان لاجتماع الزوج والتدوين والثلثين
 عليهما سلف تخيير فللزوجة سهمان وهو ثلثه وللابوين
 سهمانها وهما أربعة والبنات الست ثلثاها وهما



ثمانية فقد عالت المسئلة أي خمسة عشر التهام التهام البنات
 يعني الثمانية على عدد رؤوسهن فقط لكن بين عدد رؤوسها
 والرؤوس توافق بالنصف فردنا عدد رؤوسهن إلى نصفه
 وهو ثلثه ثم ضربناها في أصل المسئلة مع عولها وخمسة
 عشر فحصل خمسة والربيعون فاستقام منهن المسئلة إذ قد
 كان للزوج من أصل المسئلة ثلثه وقد ضربناها في الكسوف
 الذي هو ثلثه فصارت تسعة فيحسب وكان للابوين أربعة وقد
 ضربناها في ثلثها رابعتي عشر فلكل واحد منهما ستة وكان
 للبنات ثمانية وقد ضربناها في ثلثه فحصل أربعة وعشرون
 فلكل واحدة منهن أربعة والثالث من الأصول الثلاثة
 أن ينكر التهام أيضاً على طائفة واحدة فقط ولا يكون
 بين التهامهم ورؤوسهم موافقة بكسر بل هي آتية فيضرب
 كل عدد رؤوسهم أي رؤوس من أنكر عليهم التهام في أصل
 المسئلة أن لم تكن عائلة وفي أصلها مع عولها أن كانت
 عائلة ثم ذكر مثال العائلة بقوله كن زوج وخمس أخوات
 لا يقيم فاصل المسئلة من ستة النصف وهو ثلثه للزوج
 والثلثان وهو أربعة للأخوات فقد عالت المسئلة أي أربعة

والكسر بهام الاخوات عليهن فقط وبين عدد ربيها من
ورقهن اعني الاربعة والخمسة مائة فضرينا كل واحد
رؤسهن وخمس في اصل المسئلة مع عولها وهي سبعة
للكامل خمس وثلاثين فمنها نصف المسئلة اذ قد كان للزوج
ثلاثة وقد ضرينا ما في المضروب وهو خمسة عشر فبقية
للأخوات الخمس اربعة وقد ضرينا ما ايضا في خمس فصار
عشرين فلكل واحدة منهن اربعة ومثل عولها اربعة زوج
وجدة واحدة وثلاث اخوات لأم فالمسئلة من ستة للزوج
منها ونصفها وهو ثلثة وللجدة سدسها وهو واحد
والأخوات ثلثها وهو ثلثان ولا يستقيم على عدد رؤسهن
بل بينهما مائة فضرينا كل عدد رؤس الاخوات في اصل
مسائل ثمانية عشر فيض المسئلة منها اذ قد كان للزوج
ثلاثة ضريناها في المضروب الذي هو ثلثة صار ستة وضرينا
نصيب الجدة في المضروب ايضا فكان ثلثة وضرينا نصيب
الأخوات لأم في المضروب صار ستة فاعطينا كل واحدة
اثنين وقد يقال ذكر المصنفات اصل المسئلة وحدها ولو
المثال من اعماله جده تنبيهها على ان المسئلة عولها مائة

صاها بمسئلة اصل المسئلة في ان العدد الرؤس يضرب فيها
كما يضرب في اصلها وحاصل هذه الأصول الثلاثة انه ان
التهام على الورقة فذلك هو لاسل الاول وان لم يستقم
فاما ان تنكس على طائفة واحدة او اكثر والثانية هو المذكور
في الأصول الاربعة فالاول لا يخ مزان يكون بين سهام تلك
الطائفة وبين عدد رؤسهم موافقة الا فالاول هو لاسل
الثانية والثانية هو لاسل الثالث واما الأصول الاربعة في
بين الرؤس والرؤس فاحدها ان يكون الكسر ابي الكسر تهام
على طائفتين من الورقة واكثر ولكن بين اعداد رؤسهم اي
رؤس من تنكس عليهم سهامهم مماثلة والمعاد باعداد الرؤس
ما يقين والعين تلك الأعداد ووفقها ايضا فانه اذا كان
بين رؤس طائفتين ما هم مثله موافقة عدد رؤسهم اي
وفقا فلام يعين المماثلة بينه وبين سائر الأعداد كما تطلب
عليه فالحكم فيها اي في هذه الصورة ان يضرب احد الأعداد
المماثلة في اصل المسئلة فيحصل ما يقبض به المسئلة على جميع الفرق
مثل استنبات وثلث جذات وثلثة اعمام المسئلة من ستة
للبنات السته الثلثان وهو اربعة ولا يستقيم عليهن لكن

بين الاربعة وعدد رؤسهن موافقة بالنصف فاخذنا
 نصف عدد رؤسهن وهو ثلثة وللجذات الثلثة السدس وهو واحد
 فلا يستقيم عليهن ولا موافقة بين واحد وعدد رؤسهن فاخذنا
 جميع عدد رؤسهن وهو ايضا ثلثة ولا عام الثلثة الباقي هو
 واحد ايضا وبين عدد رؤسهن مبانة فاخذنا جميع عدد
 رؤسهن ثم نسبنا هذه الاعداد الماخوذة بعضها مع بعض
 فوجدناها مائة ثلثة ففرضنا احدها هو ثلثة في اصل المسئلة
 اخذنا ستة فصار ثمانية عشر ففرضنا اي تقسيم المسئلة وكان الباقي
 اربعة ضربنا هاهنا في المضروب الذي هو ثلثة فصار اثني عشر فلكل
 واحدة منهن اثنان وللجذات واحد ضربنا هاهنا ايضا في ثلثة
 فكان ثلثة فلكل واحدة واحد ولا عام واحد ايضا ضربنا هاهنا
 ايضا في الثلثة واعطينا كل واحد منهم واحدا ووقعنا في
 الصورة المذكورة تما واحدا بدل الاعداد الثلثة كما في الاعداد
 على طائفتين فقط وكان وفق عدد رؤسهن اثنان ففرضنا
 لعدد رؤسهن الجذات اذ كل منهما ثلثة فيضرب في الثلثة في
 اصل المسئلة فيضرب ثمانية عشر ويصح انهم على اكل كما مر
 والاصل الثاني من الاربعة ان يكون بعض الاعداد اربعين

رؤس الوثة المنكسر عليهم سهاهم من طائفتين او اكثر
 متداخلة في البعض والحكم فيها اي في هذه الصورة ان يكون
 سها هو اكثر تلك الاعداد في اصل المسئلة كما رجع زوجات
 وثلث جذات واثنى عشر عما اصل المسئلة من اثني عشر للجذات
 الثلثة الستين وهو اثنان فلا يستقيم عليهن وبين رؤسهن
 وسهاهم مبانة فاخذنا مجموع عدد رؤسهن وهو ثلثة
 وللزوجات الاربع والربع وهو ثلثة فلا استقامة وبين عدد رؤسهن
 وسهاهم مبانة فاخذنا عدد الرؤس تمامه ولا
 الباقي وهو سبعة فلا يستقيم على اثني عشر بل بينهما تباين
 فاخذنا عدد الرؤس باسم ثم طلبنا النسبة بين اعداد
 الرؤس الماخوذة فوجدنا الثلثة والاربعة متداخلين في
 النوع الذي هو اكثر اعداد الرؤس فرضنا هاهنا في اصل المسئلة
 وضربنا اثني عشر فصار مائة واربعة واربعين فيضربها
 المسئلة اذ كان للجذات من اصل المسئلة اثنان وقد فرضنا هاهنا
 في المضروب الذي هو اثني عشر فصار اربعة وعشرين فلكل
 واحدة منهن ثمانية وللزوجات من اصلها ثلثة ضربنا هاهنا
 في المضروب المذكور فصار ستة وثلثين فلكل منهن تسعة

وللأعمام سبعة ضربا كما في اقتناعنا أيضا حصل الرتبة وتمامها
 فكل واحد منهم سبعة ولو فرضنا في هذه الصورة زوجة واحدة
 بدل الزوجات الأربع كان الأكل على طائفتين فقط
 اعني الجدات الثلاث والأعمام الاثنى عشر وكان عدد رؤس
 الجدات متداخلة في عدد رؤس الأعمام فيضرب الأثنى عشر
 العددين المتداخلين اعني اثني عشر في اصل المسئلة فيحصل ما
 على الكل على قياس ما عرفت واصل الثالث من الأربعة ان
 يوافق بعض الأعداد اي بعض اعداد رؤس من انكسرت عليهم
 من طائفتين او اكثر بعضا فالحكم فيها اي في هذه الصورة
 ان يضرب وفق احد الأعداد اي اعداد رؤسهم في جميع
 العدد الثاني ثم يضرب جميعها بالبلغ في وفق العدد الثالث
 ان وافق ذلك العدد المبلغ الثالث فالأفالمبلغ اي وان لم
 يوافق المبلغ الثالث فيضرب المبلغ في جميع العدد الثالث
 ثم يضرب المبلغ الثاني في العدد الرابع كذلك في وفقه ان وافقه
 المبلغ الثاني او في جميعه ان لم يوافق ثم يضرب المبلغ الثالث
 في اصل المسئلة كما يربع زوجات وتمام في عشرة بنتا وخمس
 جدوة وستة اعمام اصل المسئلة اربعة عشر وللزوجات

الأربع العنق وهو ثلثة فلا يستقيم عليهم وبين عدديهما
 رؤسهن مباينة فحفظنا جميع عدد رؤسهن والبنات
 الباقية عشرة الثلثان وهو ستة عشر فلا يستقيم عليهم
 وبين رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف فاخذنا نصف
 عدد رؤسهن وهو تسعة وحفظنا الجدات العنق
 عشرة الترس وهو اربعة فلا يستقيم عليهم وبين عددي
 رؤسهن وسهامهن مباينة فحفظنا جميع عدد رؤسهن
 وللأعمام الستة الباقية وهو واحد لا يستقيم عليهم وبينه
 وبين عدد رؤسهم مباينة فحفظنا عدد رؤسهم فحصل لنا
 من اعداد الرؤس المحفوظة اربعة وستة وتسعة وخمسة عشر
 ثم طلبنا بينها التوافق فوجدنا الاربعة موافقة للستة
 بالنصف فرددنا احدها الى نصفها وضربناه في الاخرى
 صار المبلغ اثني عشر وهو موافقة للستة بالثلث فضربنا
 الثلثا ضربها في جميع الاخرى صار المبلغ ستة وثلثين وبين
 هذا المبلغ الثاني وبين خمسة عشر موافقة بالثلث
 ايضا فضربنا ثلث خمسة عشر وهو ستة في ستة وثلثين
 فحصل باية وتماما ونون ثم ضربنا هذا المبلغ الثالث في اصل المسئلة

اربعة عشر من صاير كل اربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين
 فتمت تقسيم المسئلة اذا كان للزوجات من اصل المسئلة
 ضربها في المضروب وهو مائة وثمانون فحصل ثمانية
 واربعون فكل من الزوجات الاربع مائة وخمسة وثلاثون
 للبنات الثمانية عشرة ستة عشر وقد ضربناها في ذلك
 المضروب فصاير الفين وثمان مائة وثمانين فكل واحدة
 منهن مائة وستون وكان للجدات الخمسة اربعة وقد
 ضربناها في المضروب المذكور فصاير سبع مائة وعشرين
 منهن ثمانية واربعون وكان للاعمام الستة واحد ضربناها
 في المضروب فكان مائة وثمانين وكل واحد منهم ثلثون
 اجتمعت جميع انصبا الورثة بلع اربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين
 والاصل الرابع من الاربعة ان يكون الاعداد اربعا عددا
 من انك عليهم سهامهم من طائفتين او اكثر فياخذ كل واحد
 بعضا بعضا فالحكم فيها للمضرب احدا لا عددا في جميع
 الثانية ثم يضرب ما بلغ في جميع الثالث ثم ما بلغ في جميع الرابع
 لذلك ثم يضرب ما اجتمع في اصل المسئلة كما مر اربع وست
 جدات وعشرين بنات وسبعة اعمام اصل المسئلة اربعة وعشرين

فيكون

فلهو جدين الفين وهو ثلثة لا يستقيم عليهم وبين عدد
 رؤوسهم وسهامهم صباينة فاخذنا عدد رؤوسهم وهو
 الجذات الستة السدس وهو اربعة فلا يستقيم عليهم وبين
 عدد رؤوسهم وسهامهم موافقة بالنصف فاخذنا
 نصف عدد رؤوسهم وهو ثلثة للبنات العشر الثلثان
 وهو ستة عشر فلا يستقيم عليهم وبين رؤوسهم وسهامهم
 موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤوسهم وهو ثمانية
 السبعة الباقى وهو واحد لا يستقيم عليهم وبين عدد
 رؤوسهم صباينة فاخذنا عدد رؤوسهم وهو سبعة فصاير
 من الاعداد الماخوذة للرؤوس اثنان وثلثة وخمسة وسبعة وهذه
 حكم الاعداد متباينة فضربنا الاثنين في الثلثة صارت ستة ثم
 ضربناها في المبلغ في خمسة فصاير اثنين ثم ضربنا الاثنين
 في سبعة فحصل اثنان وعشرة ثم ضربنا هذا المبلغ في اصل
 المسئلة فحصل اربعة وعشرون فصاير مجموع خمسة الاف واثنين
 ومنها استقيم المسئلة على جميع الطوائف اذ كان للزوجين
 من اصل المسئلة ثلثة فضربناها في المضروب الذي هو اثنان
 وعشرة فحصل ثمانية وثلاثون فكل واحدة منهما ثلث مائة وخمسة

وكان للجدات الست اربعة وضربا ما في ذلك المضروب المذكور
 فصار ثمانية واربعين فكل منهن ثمانية واربعون وكان للبنات
 العشر ستة عشر ضربا ما في المضروب المذكور فبلغت تلك الآلاف
 وثلاثمائة وستين فكل واحد منهن ثلثمائة وستة وثلاثون وكان
 للاعمال السبعة واحد ضربا ما في ذلك المضروب فكان ما تميز
 عشرة فكل منهم ثلثون ومجموع هذه الانصاف خمسة آلاف
 واربعون وذكر بعضهم انه قد علم بكذا تقرع ان تلك التهام
 لا يقع على اكثر من اربع طوائف فان قيل قد اعتبر في الاصول التي
 بين الرؤس والقائل والتداخل والتوافق والبيان
 حتى صارت باعتبارها اربعة فلم يعتبر في الاصول التي بين الرؤس
 والتهام التداخل كما اعتبر اخواته الثلث حتى يكون اربعة ايضا
 قلت لم يعتبر المداخلة بين ما بل هو من المداخلة فقلت لم
 التهام على الرؤس والتهام المداخلة ان انقسمت عليها رؤسها
 مثال الاول زوج وابنان وبنات اصل المسئلة ههنا اربعة
 الزوج واحد منها والثلثة الباقية بين الامهات والبنات
 للذكر مثل حظ الانثيين فالابان ينزل اربع بنات والثلثة
 لا تقسم على الستة لكنهما متوافقان بالثلث الذي يخرج جمل

ههنا العدد من المتداخلين فبدر عدد رؤس الستة الى فقه
 اثنتان ويضرب في اصل المسئلة فيصير ثمانية ويصح منها
 المسئلة اذ كان للزوج واحد وقد ضربنا ما في المضروب
 الذي هو اثنتان فكان اثنتان فاعطيناها اياه والباقي
 ستة تقسم على الوتر الباقية ومثال اثنا عشر ابوان وبنات
 اصل المسئلة ستة والسدسان وهما اثنتان للابوين والثلثان
 وهما اربعة للبنات ويحسب تقسيمها كما في صورة المثال
 فكان بين التهام والرؤس مماثلة في الحقيقة فلذلك صار
 الاصول المحتاج اليها اربعة لا ثمانية فان قلت اذ كان بين
 اعداد الرؤس تماثل وبين بعضها الآخر تداخل وتوافق
 او تباعد فاذ انعمل هناك قلت ان اتفق ذلك يعمل في كل بعض
 ما علم في اصله فيكتفي من المتماثلين بها واحد منهما ويؤخذ وفق
 احد المتوافقين ويضرب في الآخر ثم ينسب المبلغ الى الواحد
 ويعمل على ان يقتضيه هذه النسبة **فصل**
 ما اذا اردت ان تعرف نصيب كل فريق كالبنات والجدات
 والزوجات والاعمام وغيرهم من التصحيح الذي استقام
 على الكل فاضرب بالان لكل فريق من اصل المسئلة فيما مضى

في اصل المسئلة اي في المضروب الذي ضربته في اصلها فاحصل
 منه هذا المضرب كان نصيب ذلك الفرق وقد تكرر عليك
 هذا العمل في الامثلة السابقة للاصول الستة التي فيها
 ضرب في حاجة اليها ايراد مثال ههنا واذا اردت ان تعرف
 نصيب كل واحد من احاد ذلك الفرق من التصحيح فاقسم
 ما كان لكل فرق من اصل المسئلة على عدد رؤوسهم ثم اضرب
 الخارج من هذه القسمة في المضروب الذي ضربته في اصل
 المسئلة لاجل التصحيح فالحاصل من ضرب الخارج في المضروب
 نصيب كل واحد من احاد ذلك الفرق مثله في المذكورة لتبين
 اعداد رؤوس الورثة ان للزوجتين من اصل المسئلة ثلثة فاذا
 قسمتها على ما كان له الخارج واحد ونصف فاذا ضربته
 في المضروب الذي هو مائة عشرة يحصل ثلثمائة وخمسة عشر في
 نصيب كل واحدة من الزوجتين وكان للبنات ثلثا منها
 ستة عشر فاذا قسمتها على عشرة التي هي عدد رؤوس
 واحد وثلثة اخرا واحد فاذا ضربت هذا الخارج في ذلك
 المضروب يحصل ثلثمائة وستة وثلثون في نصيب كل بنت
 وكان للجدات من اصلها اربعة فاذا قسمتها على الستة

يحصل عدد من كان له الخارج ثلثي واحد فاذا ضربته في الفرق
 المذكور حصل مائة واربعون في نصيب كل واحدة وكان للامهات
 من اصلها واحد فاذا قسمتها على السبعة التي هي عدد رؤوس
 الخارج سبع واحد فاذا ضربته في المضروب الذي هو مائة
 وعشرة حصل ثلثون في نصيب كل عم وامرأة نصيب كل واحد
 من احاد الفرق من التصحيح وبما آخره وان تقسم المضروب
 اي العدد الذي ضربته في اصل المسئلة بالتصحيح على الفرقين
 شئت من فرق الورثة ثم اضرب الخارج من هذه القسمة
 في نصيب الفرق الذي قسمت عليهم المضروب فالحاصل من هذا
 المضرب نصيب كل واحد من احاد ذلك الفرق في المسئلة المذكورة
 للبنات اذا قسمت المضروب وهو مائة عشرة على البنات
 خرج مائة وخمسة فاذا ضربت هذا الخارج في نصيبها من اصل
 المسئلة حصل ثلثمائة وخمسة عشر في كل واحدة منها
 فاذا قسمتها ايضا على البنات العشرة خرج واحد وعشرون فاذا
 ضربت ما خرج في نصيبهن من اصل المسئلة وهو ستة عشر
 حصل ثلثمائة وستة وثلثون في كل بنت فاذا قسمتها ايضا
 على الجدات الست خرج خمسة وثلثون فاذا ضربتها في نصيبهن

من اصلها وهو أربعة حصص مائة وأربعون في نصيب كل جدة
 وإذا قسمت المصروب أيضا على الأعمام السبعة خرج ثلثون
 فإذا ضرب هذا الخارج في نصيبهم من أصلها وهو واحد كان
 لكل اثنين في كل ثم نكل واحد من هذين الوجهين طريقا في
 القسمة لأن الأول قسمه النصيب من أصل المسئلة على الفرق
 والثاني في قسم المصروب في أصلها عليهم وهناك وجه آخر وهو
 طريق النسبة وهو لا يخرج إذا لا يحتاج فيه إلى قسمه وضرب
 كما في الأولين وهناك نسبهم كل فرق من أصل المسئلة إلى
 رؤسهم مفرقة عن أعداد رؤسهم ثم تقطع بمثل تلك النسبة
 من المصروب لكل واحد من واحد وذلك الفرق في المسئلة الثانية
 إذا نسبت سهام الأمراء بين وهي ثلثة اليها كانت النسبة
 ونصفا وإذا أعطيت كل واحدة منهما من المصروب بمثل تلك
 النسبة أعني مثله ونصفه كان ثلثا في خمس عشر والنسبة
 البينات وهي ستة عشر إلى عدد رؤسهن وهو ثلثة كانت النسبة
 مثله وثلثة أخا من كل فإذا أعطيت كل بنت مثل المصروب مثل
 ثلثة أخا ليس كان لها ثلثا في ستة وثلثون وإذا نسبت سهام
 الجدات وهي أربعة إلى عدد رؤسهن وهو ثلثة كانت النسبة

البنات واحد وإذا أعطيت كل جدة ثلثون المصروب كان لها
 ثمانية وأربعون وإذا نسبت سهام الأعمام واحد إلى عدد رؤسهم
 وهو سبعة كانت النسبة سبع واحد وإذا أعطيت كل واحد
 منهم سبع المصروب حصل الثلثون **فصل**
 في قسمة التركة بين الورثة والعزاء التركة قبلة من الترك
 بعز التركة كالطلبية بمعنى المطلوب ثم أنه لما فرغ عن تعيين
 المسائل وتعيين النصيب من كل فرق من الأمراء وكل واحد
 من الفرق شريكة في تعيين قسم التركة بين الورثة والعزاء
 وتعيين الأضواء من التركة وتعيين أنه ان كان بين التركة
 والتعويض مماثلة فالأمر ظاهر وإذا لم يكن بينهما مماثلة فالأمر
 سهام كل وارث من التعويض في جميع التركة ثم انقسم المبلغ على
 التعويض فالخارج من هذه القسمة نصيب كل الوارث
 كما سئل في مثله إذا خلف زوجا وأما وأختين كل من إخت
 كانت المسئلة من ستة ويعول إلى ثمانية فثلثون وثلث منها
 ثلثة وللأم واحد ولكل من الأختين سهمان وإن فرضنا
 أن جميع التركة خمس عشر دون دينها كان بينهما وبين
 التعويض الذي هو ثمانية مائة فإذا ارادت أن تعرف نصيب

كل وارث من هذه التركة فاضرب نصيب الزوج من التصحيح
 ثلثه في كل التركة يحصل خمسة وسبعون ثم اقسم هذا المبلغ على
 التصحيح اعني ثمانية خرج ثلثة دنائير وثلثة اغان دينار
 فله نصيب الزوج من تلك التركة واضرب ايضا نصيب الام
 من التصحيح وهو واحد في جميع التركة فيكون لها ثلث خمسة
 فاذا قسمتها على الثمانية خرج ثلثة دنائير وعن دينار في
 نصيب الام من التركة واضرب نصيب كل اخ من التصحيح وهو
 انسان في كل التركة يحصل خمسة فاذا قسمتها على ثلث على
 الثمانية خرج ستة دنائير ودينار في نصيب كل اخ من
 التركة واذا كان بين التصحيح والتركه موافقة فاضرب كل
 كل وارث من التصحيح في وفق التركة ثم اقسم المبلغ لكل من هذا
 النصيب على وفق التصحيح فالخارج نصيبه لك العاشر في الوارث
 اي في وجه الاول كما انما اليه الوجه الثاني فان قلت لماذا اطلق
 الوجه الاول ولم يقيد بشئ وقيد الثاني بالاول فقلت امتنا
 اطلاق الاول فلو كانت شاملة لما عدا صورة المائتة سواء كان
 التصحيح وكل التركة مائة كما مر من المال في المسئلة في دينار
 او كان بينهما مداخله كما اذا كانت التركة في تلك المسئلة ايضا

اربعة وعشرين دينارا فانما اذا ضربت في هاتين الصورتين
 نصيب كل وارث من التصحيح في جميع التركة وقسم المبلغ
 على التصحيح كما عملت في صورة المائة خرج منها
 ايضا نصيب كل ذلك العاشر من تلك التركة المفروضة
 والاقا تقبيد الثاني بالموافقة فلا اختصاص بالتوافق مقبلا
 الى الثاني ان كان يشترك فيه التداخل لا يشترك التداخلين
 في كسر خرج اقل التداخلين فهما في حكم المتوافقين كما اشبه
 بهما سلف فيخرج في التداخل الوجهان الجاربان في التوافق
 واعلم انه اذا لم يكن في التركة كسر القاعدة ما قررهناه واما
 اذا كان فيها كسر احتيج الى بسط التركة ليصير من جزئ واحد
 وطريق البسط ان تضرب التصحيح من التركة في مخرج الكسر
 وتزيد على الكسر لذللك الكسر ثم تضرب العدد الذي تحت
 المسئلة في مخرج كسر التركة ايضا ثم تعمل بالمحصلين مائة
 من النصيب والقسم فيكون الخارج نصيب الوارث الواحد
 فان فرضنا في المسئلة المذكورة ان التركة خمسة عشر دينارا
 وثلث دينار وثلث اغان فيخرج الثلث اعني ثلثة
 فيحصل خمسة وسبعون وتزيد عليه الثلث فيصير للجميع ستة وسبعون

ثم ضربنا الثانية المتبقية في التصحيح في ثلثة ايضا فيحصل المربعة و
خرج فاذا ضربنا نصيب كل وارث من الثانية في الثانية في السبعين
وقسمنا الخارج على المبلغ اعني اربعة وعشرين كان الخارج
نصيب ذلك الوارث كان التركة كانت ستة وسبعين عددا
صحيحا وكان اصل المسئلة من اربعة وعشرين هذا الذي
ذكرناه من الوجهين انما هو معرفة نصيب كل فرد من الورثة واما
لمعرفة نصيب كل فريق منهم فاذا ضربنا كل فرد من الورثة
المسئلة في فوق التركة ثم قسم المبلغ الكامل من هذا الضرب
على وفق تصحيح المسئلة ان كان بين التركة وتصحيح المسئلة
موافقة وان كان بينهما مباينة فاذا ضربنا كل فرد في
في كل التركة ثم قسم الكامل على جميع تصحيحات المسئلة فالحاج
نصيب ذلك الفريق في الوجهين ايا الموافقة والمباينة مثال
الموافقة نوع وارث اخوات لاب وام واختان لام وام
المسئلة ستة ونقول المربعة فلو فرضنا التركة ثلثة يكون
بين التركة والتصحيح توافق بالثلث فاذا ضربنا نصيب الزوج
من اصل المسئلة وهو ثلثة في فوق التركة وهو ثلثة حصل ثلثو
فاذا قسمنا هذا الكامل على ثلث المسئلة وهو ثلثة ايضا

خرج عشرة في نصيب الزوج واذا ضربنا نصيب الاخوات
لاب وام من اصل المسئلة وهو اربعة في ثلث التركة صار
اربعين فاذا قسمنا هذا على ثلث المسئلة كان الخارج هو
ثلثة عشر وثلث نصيب هؤلاء الاخوات فاذا ضربنا
نصيب الاختين لام وهو اثنان في ثلث التركة حصل ثلثون
فاذا قسمنا هذا على ثلث المسئلة كان الخارج وهو ستة
وثلاثان نصيب هاتين الاختين وانت خبير بما فصلناه
سابقا بان كل في صورة الموافقة ان تضرب نصيب كل فرد
في كل التركة في قسم الكامل على جميع التصحيحات فيخرج نصيبهم
ايضا وبان المداخلة في حكم الموافقة مثال المباينة ان فرضنا
التركة في المسئلة المذكورة اثنين وثلثين فيكون بينهما
مباينة التصحيح وهو ستة مباينة فاذا ضربنا نصيب
الزوج وهو ثلثة في كل التركة حصل ستة وتسعون فاذا
قسمنا هذا المبلغ على جميع المسئلة وهي ستة كان الخارج
وهو عشرة وثلثان نصيب الزوج من تلك التركة
فاذا ضربنا نصيب الاخوات لاب وام وهو اربعة في كل
التركة حصل اربعة وعشرون فاذا قسمنا هذا الكامل

على التسعة كان الخارج وهو أربعة عشر في حان نصيب
الأخوات من الأرباب من التركة المذكورة وإذا ضربنا نصيب
الأختين لأم في جميع التركة بلغ أربعة وستين فإذا قسمنا
هذا المبلغ على التسعة كان الخارج وهو سبعة في نصيبها
من التركة المفروضة ومن البين أن الوضع الطبيعي يقتضي
تقديم معرفة نصيب كل فرقة على معرفة نصيب كل واحد
منهم كما روينا ذلك في الفصل الثاني وما في قضاء
الديون فدين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث في العمل ويجوز
الديون بمنزلة التصحيح اعلم أن الباقي من التركة بعد
التجهيز والتكفين إن بقي بالديون فلا إشكال لأن كل غريم
يأخذ دينه كله وإن لم يفي بها مع تعدد الغراء فالطريق في
معرفة نصيب كل غريم من تلك التركة القاصرة أن يجعل
دين كل واحد منهم بمنزلة سهام كل وارث من نصيب كل واحد
ويجعل مجموع التصحيح في عمل هذه ما تفرغ تعيين نصيب
كل وارث فإن مات شخص وترك تسعة دنانير وكان عليه الواحد
عشرة دنانير ولا يخرج تسعة دنانير جميعا الدينين صار
المجموع خمسة عشر وهي بمنزلة التصحيح ومن التسعة وخمسة عشر



موافقا لثالث فاذا ضربنا دين من عشرة دنانير على الميت
في ثلث التركة حصل ثلثون فاذا قسمنا هذا المبلغ على وفوق
التصحيح وهو خمسة كان الخارج وهو ستة نصيب من كان
عشرة فاذا ضربنا دين من خمسة دنانير عليه في وفوق التركة
الحق ثلثه حصل خمسة عشر فاذا قسمنا هذا المبلغ على ثلث التصحيح
كان الخارج وهو ثلثة نصيب من كان له خمسة ولو فرضنا
أن التركة في الصورة المذكورة ثلثة عشر كان بين التصحيح
والتركة مائة فيضرب دين صاحب خمسة في كل التركة فيحصل
مائة وثلثون فاذا قسمنا هذا المبلغ على كل التصحيح وهو
عشر كان الخارج وهو ثمانية وثلثان نصيب من كان له
عشرة ويضرب أيضا دين صاحب خمسة في جميع التركة فيبلغ
خمس وستين فاذا قسمنا هذا المبلغ على خمسة عشر خرج
اربعة وثلث وهو نصيب من كان له خمسة ولو فرضنا ذلك
الصورة أن التركة خمسة دنانير كان بين التركة والتصحيح
المجموع مائة وثمانون فاذا ضربنا دين من كان له خمسة دنانير
في عمل التركة وهو واحد وقسم المبلغ على خمسة وعشرة
فيحصل التصحيح وهو ثلثة فيكون الخارج وهو ثلثة وثلث

نصيب من كان له شرة واضرب دين صاحب الشقة في وفق
 التركة واقسم الحاصل على وفاء التصحيح وهو ثلثة فيكون الخارج
 وهو واحد وثلثان نصيب من كان له شقة وقد اخطأ على ان
 الطريق الخارجي في المباني يتناول الموافقة والمداخلة ايضا
فصل في الخارج موثقا على من الخروج والاداء
 منها ان يتصالح الورثة على اخرج بعضهم عن كبراشا في
 معلوم من التركة وهو جائز عند التراضي ونقله محمد بن قيس في القلم
 عن ابن عباس في ذكر عن عمر بن دينار ان عند الرجل من
 طلاق امرأته تماضي الكلبية في مرض موته ثم مات وهي في العدة
 فورثها عثمان بن ضم مع ثلثة نسوة اخفصا لهما عن ربع ثمنها
 على ثلثة وثما بين الفاقيل في دناير فيل دراهم من صالح الورث
 على شيء معلوم من التركة فاطرح سهام من التصحيح على
 المسئلة مع وجود المصالح بين الورثة ثم اطرح سهام من التصحيح
 ثم اقس باقية التركة اجماعا في ثمنها بعد ما اخذ المصالح على
 سهام الباقيين اي على سهام باقية الورثة من التصحيح كزوج وام
 وتم فالمسئلة مع وجود الزوج من ستة وهي ستقيقة على
 الورثة للزوج منها سهام ثلثة والام سهام والتم الباقي وهو

واحد فصالح الزوج عن نصيبا الذي هو النصف على ما سبقت
 ذمته للزوجة من المهر وخروج من البين فيقسم باقي التركة
 وهو اعدا المهر بين الام والتم الثلثة باقتداسها من التصحيح
 وح يكون سهام من الباقي للام والتم واحد للتم كان الحلال
 كذلك في سهامها من التصحيح فان قلت هل جعلت الزوج
 بعد المصالح واخذ المهر وخروج من البين بنزلة المعلوم في
 فائدة في جملته داخل في تصحيح المسئلة مع انه لا يأخذ شيئا
 وراو ما اخذه قلت فائدة انا لو جعلناه كان لم يكن جملتنا
 التركة ما وراو الام لا تقلب فرض الام من ثلث اصل الا ان ثلث
 ما بقي اذ يح بقسم الباقي بينهما الثلثة فيكون للام سهم والتم سهمان
 وهو خلاف الاجماع اذ حققت الثلث لكل واذا دخلنا
 الزوج في المسئلة كان للام سهمان من ستة والتم سهم واحد
 فيقسم الباقي بينهما على هذه الطريقة فيكون مستوفية جملتها
 من الميراث ولو فرض ان صالح الترم على شيء من التركة وخروج من
 البين فالمسئلة ايضا من ستة فاذا طرح نصيب الترم منها
 بقي ثلثة للزوج وثلثان للام فيحصل الباقي خاسا بين الزوج
 والام فللزوج ثلثا لهما وللأم ثلثا وان صالح الام

علي بن ابي طالب وخرجت من البيوت كانت المسئلة ايضا من التتة
 فاذا طرح منها سهمان للدم بقي اربعة فيجعل الباقي من التركة
 ارباعا ثلثة منها للزوج وواحد للتم **باب الرد**
 الرد ضد العول اذا بالعول ينقص سهام ذوي الفروض ويزيد
 اصل المسئلة وبالعول يزداد اقسام وينقص اصل المسئلة
 اخرى في العول بفصل السهام على المخرج على التمام فنقول
 ما فضل من المخرج عن فرض ذوي الفروض ولا حتى اتم
 العصبه يرد ذلك الفاضل على ذوي الفروض بقدر حقوقهم
 اي على حسب النسب بين سهامهم الا على الزوجين فان
 لا يرد عليهما اصلهما كما مر في اول الكتاب وهو في الرد على الزوج
 المذكور قول عام الفقهاء اجمعون هم كعلي ومن تابعه وانه اخذ
 احتياضا بحرم الله وقال زيد بن ثابت لا يرد الفاضل
 على ذوي الفروض بل هو لبيت المال وانه اخذ على ما في الزهري
 وما لك والشايعي لكن المحققين من اصحابنا ان في قولنا
 لو اندهو بيت المال يرد الفاضل على ذوي الفروض نسبة
 في بعضهم والا لكان لبيت المال ويروي عن ابن عباس انه
 لا يرد على ثلثة الزوجين والجدة وقال عثمان بن مخرمة على الزوجين

وفي الرد بفصل المخرج

ايضا احتج من الرد بان الله قد نصيب اصحاب
 الغرابين النص الظاهر فيكون ان يرد عليه لانه تعد
 عن الحد الشعي وقد قال الله تعالى من يعص الله ورسوله
 وينت عن حدوده الآية وبان الفاضل عن فرضهم ما لا يفي
 له فيكون لبيت المال كما اذا لم يترك وارثا اصله اعتبارا
 بالكل وانما قوله تعالى واولوا احوالهم بعضهم اولى ببعض في
 كتاب الله اي بعضهم اولى ببعض بسبب الرحم فلهذه الآية
 دلالة على انهم جميع اليمارث بصله الرحم وانه الموارث
 او جيت استحقاق جزء معلوم من المال لكل واحد منهم فوجب
 العمل بالآيتين بان يجل لكل واحد فرضه بتلك الآية ثم يجعل
 ما بقي مستحقا لهم للرحم بهذه الآية وهذا لا يرد على الزوجين
 لانهم اهل الرحم فحقها وايضا لما دخل النبي في علي سعة
 ابنة وقاصم يعود به وقال سعد ما انه لا يرثني الا ابنة لي فافاء
 وصي جميع مال الحديث الى ان قال ثم الثلث خيس والثلث
 كثير فقد ظهر ان سعدا اعتقد ان البيت يورث جميع المال
 ولم ينكر النبي ومنعه عن الوصية بما زاد على الثلث مع انه
 لا يورث له الا ابنته واحدة فدل على صحة القول بالرد

على توفيق وخرجت من اليدين كانت المسئلة ايضا من التتة
 فاذا طرح منها سمان للدم بقي اربعة فيجعل الباقي من التركة
 ارباعا ثلثة منها للزوجه وواحد للتم **باب الرد**
 الرضا للمولاذ بالمول ينقص سهام ذوي الفروض ويؤخذ
 اصل المسئلة وبالرد يرد اذات هاهم وينقص اصل المسئلة
 اخرى في المول ينقص السهام على المخرج على التتة ثم ينقل
 ما فضل من المخرج عن فرض ذوي الفروض ولا يحق له من
 العصبه يرد ذلك الفاضل على ذوي الفروض بقدر حقوقهم
 اي على حسب النسب بين سهامهم الا على الزوجين في الرد
 لا يرد عليها اصلها كما مر في كتاب الوصية وهو في الرد على الزوج
 المذكور قول عام القضاة اجمعين انهم كعلي ومن تابعه ولا يرد
 اصحابنا نعم الله وقال زيد بن ثابت لا يرد الفاضل
 على ذوي الفروض بل هو لبيت المال ولا يرد على الزوجين
 وما لك وان اتيك لكن المحققين من اصحابنا ان يرد في مالوا
 لو اندهم بيت المال يرد الفاضل على ذوي الفروض من نسبة
 فوايضهم والالكان لبيت المال ويرد على ابن عباس انه
 لا يرد على ثلثة الزوجين والجدة وقال عثمان بن عفان يرد على الزوجين

وفي الرد بفضل المخرج

ايضا اجمع من الرد بان الله قد نصيب اصحاب
 الغرايض النص الظاهر فيكون ان يرد عليه لانه تعدد
 عن الحد الشعي وقد قال الله تعالى من يعص الله ورسوله
 ويؤت الله جوده الآية وبان الفاضل عن فرضهم ما لا يحق
 له فيكون لبيت المال كما اذا لم يترك وارثا اصلا اعتبارا
 بالكل وانما قوله تعالى ولو لا احوالهم لكان لبيت الله
 كتاب الله اي بعضهم او لبيت الله بعض سبب الرحم فلهذه الآية
 دلالة على انهم جميع ائيلث بصلة الرحم وارب الوارث
 اوجب استحقاق فرع معلوم من المال لكل واحد منهم فوجب
 العمل بالآيتين بان يجعل لكل واحد فرضه بتلك الآية ثم يجعل
 ما بقي مستحقا لهم للرحم بهذه الآية ولهذا لا يرد على الزوجين
 لا لعدم الرحم في حقهما وايضا لما دخل النبي ام عليا
 ابنه وقام يهوده وقال سعدا ما انه لا يرثي الا ابنته في فاه
 وصي جميع نال الحديث الى ان قال ام الثلث خيس والثلث
 كثير فقد ظهر ان سعدا اعتقد ان البيت يورث جميع المال
 ولم ينكر النبي ام ومنعه عن الوصية بما زاد على الثلث مع انه
 لا يورث له الا ابنته واحدة فدل على صحة القول بالرد

اذ لم تسحق الزيادة على النصف بالرد قوله الوصية
 وفي حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده انه عم ورث
 المالا عنه ايجب المال من ولده ولا يكون ذلك الا بقر
 الرد وفي حديث وابله بن الاسقع انه قال خرج المرأة
 ميراث لقيطها او عتيقها او الابن الذي لو عنت به ايضا
 اصحاب الفروض قد شاركوا المسلمين في الاسلام وترجعوا بالف
 وعجزوا القرابة في حق اصحاب الفروض وان لم يكن على العصى
 لكن ثبت الترجيح بنزلة قرابة الام في حق الاخ لا ب و اتم
 فان قرابة الام وان لم يوجب بانفرادها العصبية الا انه
 يحصل بها الترجيح وبها اذا ضحك الجواب عن قوله ما
 فصل عن الفروض ما لا تسحق له فوضع في بيت المال
 لصالح المسلمين عامة ولما كان هذا الترجيح بالسلب
 استحقوا به الفريضة كان مبنيا على الفريضة فيرد عليهم على قدر
 انصابتهم وكما يسقط اعتبار الاقرب والاقر في اصل
 الفريضة بقط ايضا في استحقاق الرد ثم سأل الباب
 ايجاب الرد عند من قال بأربعة اقسام وذلك لان الجود
 في المسئلة اما نصف واحد من رد عليه ما فضل واما اكثر

من نصف واحد على التقديرين اما ان يكون في المسئلة من
 لا يرد عليه او لا يكون فالخمس اقسام في الاربعة احدها ان يكون
 في المسئلة جنس واحد من رد عليه ما فضل عن الفروض عند
 عدم من لا يرد عليه وعندها التقدير فاجعل المسئلة من
 رد عليهم او من رد على كل جنس الواحد لان جميع المال لهم بالف
 والرد معا وروهم متا لافلا مزية لراس على اخر ذلك كما اذا
 ترك الميت بنتين او اخنتين او جدتين فاجعل المسئلة من
 اثنين واعط كل واحدة منهما نصف التركة لتساويهما في
 الاستحقاق ورجوع جميع المال اليهما على السوية فيكون القسمة
 على عدد الرؤس كما في العصباء اخذ اذا ترك بنتين او اخنتين مثلا
 وايضا فزهم بنهم على عدد رؤسهم فيقسم الكل كذلك ابتداء
 قطعا التطويل المسألة في القسمة والقسم الثاني اذا اجتمع
 في المسئلة جنسان او ثلاثة اجلس من رد عليه عند عدم من
 لا يرد عليه ذلك لاستقراره على ان الاجتماع الواقع بين من يرد
 عليه ما يكون بين جنسين او ثلاثة اجلس كل ازيد ولذلك لم يقل
 جنسان واكثر وعلى تقدير الاجتماع فاجعل المسئلة من هاهم
 ابر من مجموع هاهم هؤلاء المجتمعين المأخوذة من مخرج المسئلة

اعني اجعل المسئلة من اثنين اذا كان في المسئلة سدسان تجد
 واخت لام لان المسئلة من ستة ودها منها اثنان بنا
 كقرية فاجعل الاثنين اصل المسئلة واقسم للتركة عليهما نصفين
 فلكل واحدة منهما نصف المال ومن ثلثة اي اجعل المسئلة من
 ثلثة اذا كان فيها ثلث كسدس كولد لام مع الام اذا المسئلة
 على هذا التقدير ايضا من ستة ومجموع التهام المأخوذة ثلثة
 المذكورة ثلثة فاجعل اصل المسئلة واقسم للتركة اثلثا بقدر
 تلك التهام فلو ولد لام ثلثان من المال واللام ثلثة او من
 اي اجعل المسئلة من اربعة اذا كان فيها نصف وسدس
 كبنيت وبنيت ابن او بنت وام لان المسئلة من ستة ايضا ومجموع
 التهام المأخوذة منها اربعة ثلثة للبنيت وواحد لبنيت
 الابن او الام فاجعل المسئلة من اربعة واقسم للتركة اربعة اثلثة
 ارباعا للبنيت وربع منها للام او لبنيت لابن او بنت
 اي اجعلها من ثلثة اذا كان فيها ثلثان وسدس كبنيتين
 او كان فيها نصف وسدسان كبنيت وبنيت ابن وام او كان
 فيها نصف وثلث كاخت لابن وام واخنين لام او كاخت
 وام وام فالمسئلة في هذه الصور الثلث ايضا من ستة

والتهام التي اخذت منها خمسة وفي الصورة الاولى للبنيتين
 سهام اربعة واللام سهم واحد فيجعل التركة اخماسا اربعة منها
 للبنيتين وواحد للام وفي الصورة الثانية قد اجتمع اخماس
 ثلثة وسهام المأخوذة من الثلثة خمسة ايضا ثلثة منها
 للبنيت وواحد لبنيت الابن وواحد للام فيقسم التركة عليهن
 لثلاثة بقدر سهامهن فثلث لبنيت ثلثة اخماسها لبنيت الابن
 خمس ولللام خمس وفي الصورة الثالثة تكون التهام المأخوذة
 من الثلثة خمسة ايضا فلو اخذت من الابوين ثلثة اسهم والختين
 سمان وكذا للام مع الاخت من الابوين سهام فيجعل
 الثلثة اصل المسئلة ويقسم التركة اخماسا كل ذلك بقدر ثمانية
 يجعل القسمة قسمة واحدة لا يري تلك الا اعطيت كل واحد
 من الورثة ما يستحق من التهام ثم قسمت الباقي من سهام
 بينهم بقدر تلك السهام صارت القسمة مرتين ثم ان القسمة
 على الوجه المذكورة ان استقامت على الورثة فذاك وان لم تقم
 كما اذا خلف بنتا وثلث بنات ابن فثلث لبنيت ثلثة اسهم تقسم
 عليهن اربعا وبنات الابن سهم واحد فلا يستقيم عليهن لان
 المسئلة على قياس ما عرفت فاضربا الثلثة اعني عدد رؤوس من التهام

عليه في اصل المسئلة وبها أربعة فيصير اثني عشر للبنات منها
 تسع لبنات الابن ثلاثة منقصة عليهم وانقسم الثالث
 من اقسام الاربعة ان يكون مع الاول الى مع الجنس الواحد
 من يرث عليه يعني ان يكون في المسئلة جنس واحد من يرث
 ويكون معه من لا يرث عليه كالزوج او الزوجة اعطى فرض من
 لا يرث عليه من اقل محتاجة واقسم الباقي في حق ذلك الجنس على
 عدد رؤس من يرث عليه اعني ذلك الجنس الواحد كما كانت تقسم
 جميع المال على عدد رؤسهم اذا انفردوا عن لا يرث عليه فان
 استقيم الباقي على عدد رؤس من يرث عليه فيها اي مرجبا
 بمنزلة الاستقامة ونجت هي اذا لا حاجة حج الى ضرب
 كزوج وثلاث بنات اقل محتاج فرض من لا يرث عليه اربعة فانما
 اعطيت الزوج واحد منها اثني ثلاثة وهي مستقيمة على
 رؤس البنات وهذا نظير ما مر في باب التصحيح من اذ ان كان
 سهام كل فريق منقصة عليهم بلا كسر فالحاجة الى ضرب وان
 لم يستقم ذلك الباقي على عدد رؤس من يرث عليهم فاضرب على
 قياس ما مر في باب التصحيح وفق رؤسهم اي رؤس من يرث
 عليهم فيخرج من لا يرث عليه ان وافق رؤسهم ذلك الباقي

فما حصل يقع منه المسئلة كزوج وست بنات فان اقل محتاج
 فرض من لا يرث عليه اربعة فاذا اعطيت الزوج واحد منها
 بقي ثلاثة فلا تستقيم على عدد رؤس البنات السبب يكون بينهما
 موافقة بالثلث اذ لا عبرة بالمداخلة كما عرفت فاضرب
 وفق عدد رؤسهن وهو اثنان في الاربعة يبلغ ثمانية فلكل
 منها اثنان والبنات ست و لا ايرى وان لم يوافق عدد رؤسهم
 الباقي فاضرب كل عدد رؤسهم في مخرج فرض من لا يرث عليه
 فالمبلغ لكل من ضرب وفق الرؤس في ذلك المخرج على نفقة
 التوافق او من ضرب كل عدد رؤسهم في تقدير البنات فيصير
 المسئلة وقد سبق مثالها في التوافق واما مثال المياينة فقول
 كزوج وخمس بنات هذه القنورة كالقنورين التابقتين
 اصلها من اثني عشر واجتماع الزوج والثلثين ككثيرا ترى
 مثلها الى الاربعة التي اقل محتاج فرض من لا يرث عليه فاذا
 اعطيت الزوج نصف واحد منها اثني ثلاثة فلا يستقيم على
 البنات الخمس بل بينهما وبين عدد رؤس مياينة فاضرب
 كل عدد رؤسهن في مخرج فرض من لا يرث عليه اربعة
 فحصل عشر فلهذا اتفق على المسئلة لان للزوج واحد

في المضروب الذي هو خمسة فكان خمسة فاعطيناها اباها
وكان للبنات ثلثة ضرباها في الخمسة حصل خمسة عشر فلكل
واحدة منهن ثلثة والقسم الرابع من تلك الاقسام ان يكون
مع الثاني اي مع اجتماع جنين من يرد عليه من لا يرد عليه
وانما الكيفية باجتماع جنين بناء على ان الاحتقار اول
عليه لا يوجد مسئلة فيها اربع طوائف وهي رتبة قائم
ما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه علي مسئلة من يرد عليه فان
استقام الباقي من ذلك المخرج على هذه المسئلة فيم
ولا حاجة الى الضرب لان الباقي حق من يرد عليهم بقدرها
فيقسم على مسئلتهم فما اصاب منها واحدا فهو لصاحب ذلك
التم وما اصاب من غير فهو لصاحبها فاذا استقام الباقي
على مسئلتهم لم يحتاج ههنا الى عمل في ذلك نعم يمكن ان يستقيم
على مسئلتهم ولا يستقيم ما اصاب كل جنين على عدد منهم
فيحتاج ههنا الى الضرب كما ستعرفه وهذا الذي ذكرناه من
كون الباقي في القسم الرابع مستقيما على مسئلة من يرد عليه
انما هو في صورة واحدة وذلك لان البالية من مخرج فرض من لا يرد
عليه اما واحد ان يكون مخرج فرض اثنين كما اذا اعطى الزوج

النصف مع عدم الولد ولا شبهة في ان الواحد انما يستقيم
على مسئلة من يرد عليه اذا كان مستحق الرد شخصا واحدا فيكون
المسئلة من القسم الثالث واما ثلثة بان يكون مخرج ذلك
الفرض اربعة كما اذا اعطى الربع الزوج مع وجود البنات
او الزوجة مع عدمها فان كان صاحب الربع الزوج فان
كانت البنات مفردات فالمسئلة من القسم الثالث ايضا
وان كن مع زوج فرض آخر فيكون مسئلة من يرد عليه اربعا
او اخرا كما لا يستقامه للثلثة على شيء من الاربعة والخمسة
وان كان صاحب الربع الزوجة يتصور ههنا الاستقامة كما
نذكره واما سبعة كما اذا كان المخرج ثمانية فيعطى المرأة
ثمنا ويبقى سبعة والاستقامة ههنا ايضا لان مسئلة
من يرد عليه لا تتجاوز الخمسة كما لا يمكن ان تستقيم البقية
على عدد اقصر منها فليس يمكن ان يستقيم الباقي من مخرج
فرض من لا يرد عليه على مسئلة من يرد عليه في هذا القسم لا في صورة
واحدة وهو ان يكون للزوجات كل واحدة نصف واحد
كان او اكثر الربع ويكون الباقي بين اهل المردان ثلثا كزوج
واربعة جدات وست اخوات ام فان اقل مخرج فرض من لا يرد

اربعة فاذا اخذت المراء واحدا منها بقي ثلثة وهي ههنا
 مستقيمة على سبيل من يرد عليه لانها ايضا ثلثة لان حق لا
 لام الثلث وحق الجذات الست فلك خوات سمان للثلاث
 سهم واحد ففي هذه الصورة استقام الباقي على سبيل ثلثة
 عليه لكن نصيب الجذات الاربع واحد فلا يستقيم عليهم
 بل بسهم ما بينة فحفظنا عدد رؤوسهم باس وكذا نصيب
 الاخوات الست ثمان فلا يستقام عليهم كونهم عدد
 رؤوسهم وسماهم موافقة بالنصف فردنا عدد رؤوس
 الاخوات الى نصفها وهو ثلثة ثم طلبنا التوافق بين اعداد
 الرؤوس والرؤوس فلم تجده فنضربنا وفق رؤوس الاخوات
 وهو الثلثة في كل عدد رؤوس الجذات وهو اربعة فحصل اثني عشر
 ثم ضربنا ثمانية الاربعة التي في مخرج فرض من لا يرد عليه في ثمانية
 واربعين فمساها نصيب المسئلة كان الزوجة واحد ضربنا به في
 المضروب الذي هو اثني عشر فلم يتغير فاعطينا الزوجة ثمان
 للجذات ايضا واحد ضربنا به في ذلك المضروب فكان اثني عشر
 فلكل واحد ثمان ثلثة وكان للاخوات لام ثمان فنضربنا بها
 في اربعه وعشرين فلكل واحدة منهم اربعة وان لم يستقام

ما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه على سبيل من يرد عليه فاما
 جميع سبيل من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه فالمبلغ
 لكاتب هذا الضرب مخرج فرض فريقتين اي شريقتين من يرد
 ومن لا يرد عليه وان لم يكن تصحيح المسئلة بالنسبة الى الاحادها
 كاربعة زوجات وتسع بنات وست جذات اصل هذه المسئلة
 على ما سلف من اربعة عشر لاختلاف الثمن بالثلثين
 والست لثمنها مربعة فردناها الى اقل مخرج فرض من
 لا يرد عليه وهو الثمانية فاذا دفعت ثمنها الى الزوجات
 بقي سبعة فلا تستقيم على المخرج التي في مسئلة من يرد عليه
 ههنا لان الفرضين ثلثان وسدس بل بينهما مباينة فيضرب
 جميع سبيل من يرد عليه على المخرج في مخرج فرض من لا يرد عليه
 وهو الثمانية فيلحق اربعين فمساها المبلغ مخرج فرض الفريقتين فاما
 اردت ان تعرف حصص كل فريق منهما من هذا المبلغ الذي هو
 مخرج فرضها فطريقة ما اشار اليه بقوله ثم اضرب سهام
 من لا يرد عليه من اقل مخرج فرضه في مسئلة من يرد عليه فيكون
 لكاتب نصيب من لا يرد عليه من المبلغ المذكور وذلك لاننا ضربنا
 مسئلة من يرد عليه في اقل مخرج فرض من لا يرد عليه فيكون المبلغ

من ضرب سهام من هذا الأقل في المضروب الذي هو ثلث
 حصته من المبلغ الذي حصل من ضرب هذا المضروب في المخرج
 الأقل على قياس ما حققته فيما مضى وأضرب أيضا سهام كل فريق
 من يرد عليه من مسئلتهم فيما بقي من المخرج ففرق من لا يرد عليه
 فيكون لكل الزوج نصيب ذلك الفرق مصري يرد عليه وذلك أن خي
 كل فريق ممن يرد عليه انما هو في الباقي من المخرج ففرق من لا يرد
 عليه سهامهم في المسئلة المذكورة للزوجات من ذلك المخرج
 واحد فاذا ضربناه في الخطة التي هي مسئلة من يرد عليه كان
 لكل خمسة في خي الزوجات من الاربعين والبنات من ثلث
 من يرد عليه اربعة فاذا ضربناه فيما بقي من المخرج ففرق من لا يرد
 عليه وهو ستة فبلغ ثمانية وعشرين في كل من الاربعين
 والبنات من مسئلة من يرد عليه واحد فاذا ضربناه في السبعة
 كان سبعة في البنات فقد استقام بهذا العمل ففرق من لا يرد
 وفرق كل فريق ممن يرد عليه وان لم يستقم على احاد كل فريق
 فلذلك قال وان انك السهام المأخوذة من فرق الزوجين
 على البسطة او على الجمع صح المسئلة بالاصل السبعة المذكورة
 في باب التصحيح في صورة التي نحن فيها لان من الاربعين نصيب

الزوجات الأربع خمسين فوسقن وسهامهن مباينة
 فاخذنا جميع عدد نوسقن وكان سهام البنات
 التسع منها ثمانية وعشرين وبين الزوجات مباينة
 ففرقنا عدد الزوجات حاله وكان سهام البنات اثنتي
 منها سبعة وبينهما مباينة ايضا فاخذنا عدد نوسقن
 بلسن ثم طلبنا بين اعداد الزوجات الموافقة فوجدنا
 ان نوسقن البنات ووزن الزوجات موافقة بالنصف
 فضربنا النصف الاربع في البسطة فبلغ اثني عشر وهي
 موافقة لوزن البنات التسع بالثلث فضربنا الثلث
 التسعة في اثني عشر فحصل ستة وثلاثون فضربنا هذا
 لكل في الاربعين فبلغ الفا واربعمائة واربعين فبها
 تصح المسئلة على آحاد الفرق كان نصيب الزوجات
 من الاربعين خمسة وقد ضربناها في المضروب الذي
 هو ستة وثلاثون فبلغ مائة وعشرين فلكل واحدة من
 الزوجات خمسة واربعون وكان نصيب البنات منها
 ثمانية وعشرين وقد ضربناها في ذلك المضروب فصار
 الفا وثمانية فلكل واحدة منهن مائة واثني عشر وكان

فصيب الجذات من سبعة وقد ضربها في المضروب
المذكور فصارت اثنين واثنين وخمسين فلكل واحدة من
الجذات اثنان واخرون فان قلت قد اعني في القسم الثالث
انما ثلثة والموافق والمباينة وبين الباقي من اقل خارج
من لا يرد عليه وبين عدد رؤوس من يرد عليه فلما اذا اقتصر
في القسم الرابع على الثلثة والمباينة بين الباقي وبين ثلثة
من يرد عليه قلت لان الباقي من خرج فرض من لا يرد عليه
اما واحد او ثلثة او سبعة كما سبق تقريره من ان المخرج
اما اثنان واما اربعة واما ثمانية واما سبعة من يرد عليه
اما اثنان او ثلثة او اربعة او خمسة كما سلف تصويره ولا
موافقة اصله بين هذه الاعداد وبين تلك فلو ان القسم
الثالث اذ يمكن فيه ان يكون عدد رؤوس من يرد عليه اقل
لباقي من خرج فرض من لا يرد عليه كما في المثال الذي سبق ذكره
باب مقامه الجذات المقامه مفاعلة من
قالت بين الجذات والخواتم على مذهب ابي ٢٤
فتلقب هذا الباب بالمقامه مني على قول صاحبها
قال ابو بكر صدق به ومن تابعه من الصحابة كابن عباس

وابن الزبير وابن عمر وخديجة بن اليمان وابنه سعيد الجذات
وابن بن كعب وعاد بن جيل وابنه موسى الاشعري وقا
صغيرهم بنو العياض وبنو العلات من الاخوة والاعوان
لا يرون مع الجذات كما يرون مع الابن بل الجذات تبد
بجميع المال كلاب وهذا قول ابي ٢٤ وشرح وعطاء
وعمر بن الزبير وعمر بن عبد العزيز بن الحسن وابن سري
وبدق عند الحنفية وقال علي بن ابي اسود وزيليايت
يرون مع الجذات وهو قولهما وقول مالك الشامي واما
بنو الحنفية فيسقطون مع الجذات اجماعا كما مر واعلم
ان الجذات في الابن فيجب ولا والام وفيه انه اذا زوج
الصغير او الصغرة لم يكن لها خيا ما ذاب لها وفيه انه لا ولا
لله خرج في الدكا مع قيام الجذات في ظاهر الرواية كلاب
وفي انه لا يقبل الجذات ولد الولد وفيه ان حليته كل واحد
من الجانبين يكره على الاخر وفيه عدم قبول الشهادة في
مستأثريه والجذات مع عدم الاب وفيه انه لا يجوز دفع
الزكوة اليسيرة في ان يتصرف في المال والنفس كلاب
وليس له الاخر في انه اذا كان للصغير جد وام كانت

النفقة عليهما الله تعالى اعتبارا بالبراءة كما في الاخ والام
 وبما انه لا يفرق النفقة على الجدة المصاهرة كالاخ وفي عدم
 وجوب صدقة الفطر للصغير على الجد وفي ان الصغير لا يصح
 ملكا باسلام الجد وفي ان اذا اقر بناقلة وابنه حي لا
 النسب يخرج اقراره وفي ان لا يجوز كلاء ناقلة الى والديه
 كل ذلك كما في الاخ فلتعارض هذه الاحكام اختلاف
 العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم في مسئلة الجد
 مع الاخوة وتوقف بعضهم فيها كما توقف ابا عبد الله
 الدهر ووقت الختان واطفال المشركين وامتنع جماعة
 عن الفتوى في الجد وقال محمد بن سلمة يقتضي فيه بالاصطلاح
 وقال محمد بن الفضل البخاري يدفع اليه الردس الذي
 عليه الصحابة ويحط به عن الباقي ثم ان ابا حنيفة يقول بكونه
 يثبت على قوله ولم يختلف عنه الرواية وقد روي عن عبيدة
 بن ابي سلمة انه قال خطبت عن عمر رضي الله عنه في الجد سبعين
 يخالف بعضها بعضها وفي رواية ان عمر خطب للناس فقال
 هل ابي احد منكم النبي ثم قضى للجد بشي فقال جدهما ابنة
 حكم الجد بالسدر من قال مع من كان من الكورثة فقال لادري

توقف النفقة في ثمانية مسائل لم يكتم
 وقال لادري في ثمانية مسائل لم يكتم
 عند الدهر من حلال العالم لادري
 في حق سواد النفاق اجماعا وان
 في الطلقة متى يصح معلى حتى
 والثالثة المداومة افضل من
 والرابعة في اطفال المشركين
 في ائمة ائمة في النار
 في الابل بجلده متى يملك
 الفروا الغنم وغيرهما وان
 متى يكون وقت ائمة في السابعة
 ائمة في المشركين اكرام ائمة في الثامنة
 في نفقة الدهر

فقال

فقال لادريت ثم قام اخر فقال رايته قضى للجد بالثلث فقال
 مع من كان من الكورثة فقال لادري قال لادريت وفي
 اوتيرة شهد بالثلث بالنصف ويدري بالجميع ثم اجمع الضحا
 في بيت ليشقوا في الجد على قوله واحد فسقطت حجة عن
 التوقف ففرقوا مذعورين فقال عمر رضي الله عنه ان يحتملوا
 على شي والذليل على ما اختاره ابو حنيفة ما نقل عن ابن
 عباس انه قال لا يثبت الله زيد يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل
 اب لابا ومعناه ان الاتصال والقرب من الجاهلين يكون
 على صفة واحدة فالامات للجد فام ابن الابن مقام الابن
 في حجب الاخوة فكذلك اذا مات ابن الابن ينبغي ان يقوم
 الاب مقام الاب في حجبهم ايضا واعلم ان عليا وابن
 وزيد بن ثابت رضي الله عنهم على توريث الاخوة مع الجد
 اختلفوا في كيفية القسمة فذهب علي رضي الله عنه الى ان يقرن الاخوة
 ما لم ينقص حظ من السدر فاذا انقص لم يطي السدر الى
 كما ينقص حظ من السدر فاذا كان معه اخوان لا يقرن او
 ثلثة او اربعة فالمفاسد خيرة اذا كانوا اخوة فالمقام
 والندى وانه وان كانا ثلثة كانا سدر خيرا وايضا

في النفقة
 في النفقة

بنو العلات لا يعدون في القسمة عنده فاذا كان الجدة
 مع اخ لاب وام واخ لاب كان المال نصفين بينه وبين الاخ
 من الابوين وايضا الجدة عنده لا يقسم الاخوات المنفردات
 اصله بل يكون الاخ عنده صاحبة فرضها اذا كانت مع اخ
 لاب وام واخت لاب فلله ولج نصف المال والثانية سبعة
 والجملة الباقية وذهب ابن سعود لغيره الى ان الجدة يقسم مالم
 ينقص حظ من الثلث واقوفه لا يملك وان بنى العلات لا يقسم
 في القسمة مع بنى الاعيان واقوفه عليا وان الاخوات المنفردات
 ذوات فرض مع الجدة كما عند علي وقد خص صاحب الكتاب
 قول زيد بالذكر لان ابا يوسف ومحمد واختا واقوفه في القسمة
 دون قول علي وابن سعود ومنهم من يفتي انه اذا كان ابوك
 في جاب وصاحبه في جانب كان هو مخير في اختيار اي
 القولين شيئا فتفصيل قول زيد تنصيب علي في قولنا
 فلذلك قال وعند زيد بن ثابت للجدة مع بنى الاعيان ان
 العلات افضل الامير من المقاسمة ومن ثلث جميع المال
 اذا لم يختلط بهم ذواتهم وتقسيم المقاسمة ان يجعل الجدة في
 القسمة كاحد الاخوة فيقسم المال بينهم وبين الاخوات

منه
 من

منه
 من

منه
 من

لذلك

لذلك مثل حظ الانثيين يجعل نصيبه مع الاخوة كنصيب واحد
 منهم وذلك لانه ثلث الاب من جهة وثلث الاخ من جهة اخرى
 فوفى ما عليه حقهما من الثلثين فجعلناه كالاب في حجب الاخوة كما
 وكما الاخ في قسمة البهائم ما دامت المقاسمة خيرا له فاذا لم يكن
 خيرا له عطينا له ثلث المال لانه مع الاولاد يرث السيد من الاخوة
 ايضا نصف ذلك وايضا اذا قسم المال بين الابوين فلكم الثلث
 ولله الثلثان وهما في الدرجة الاولى ولما كان الجدة في
 في الدرجة الثانية وكان الجدة التدرج كما في الجدة ضعفا اعني
 الثلث فاذا كان مع الجد اخ واحد اخذ بالمقاسمة نصف المال
 في خيرة من الثلث واذا كان معه اخوان فبما كانت اربان
 كان معه ثلثه فالثلث خيرة لان نصيبه بالمقاسمة ربع
 واذا كان معه اخوات لاب وام او ثلثة فالمقاسمة اخري اجدي
 واذا كانت مع اربعة اخوات فهي والثلث سواء وان زادت
 الاخوات على الاربعة كان الثلث خيرا له وبنو العلات
 يدخلون في القسمة مع بنى الاعيان اضرار الجدة فاذا اخذ
 الجدة نصيبه فبنو العلات يخرجون من البين خالين بغير شيء
 والباقي من المال بعد نصيب الجد لبنى الاعيان يتقاسمون فيما بينهم



للكبر مثل حظ الانثيين وذلك ان بين العلات برهن
 اذا علم بنو الاعيان ولا يكون معهم فلهذا بد من اعتبار انهم في
 حق الجدة واعتبار سقوطهم في بنى الاعيان فيعيدون في انفسهم
 تقليدك لنصيب الجدة ولا ياخذون شيئا ونظير ان يخلف اقا
 واخا لابي وام واخا لابي فلا لم يدع اعتبارا للزوج المات
 في حجب الكون وانما معر الى الجدة مع انه محجوب عنها
 بلا يخ من الابوين واذا كان مع الجدة اخ لابي وام واخ لابي
 فالمقاسمة وثلاث المال سواء فلجدة الثلث وللزوج من الابوين
 الباقي وخرج الاخ لابي خائيا وان دخل في الحيات فوفضا
 بدل الاخ لابي اختا لابي كانت المقاسمة خيل الجدة ويكون ^{المسئلة}
 من خمسة فلجدة منها سمان والباقي هو ثلثة للاخ من الابوين
 ولا شيء للاخت من الابوين الا في جمل العلات يخرجون ^{من الابوين}
 خائيين بغير شيء الا اذا كانت من الاعيان اخ واحدة
 فاتها اذا اخذت فرضها اي مقدار فرضها اعطى النصف الكل
 بعد نصيب الجدة فان بقي شيء بعد مقدار فرضها فلبني العلة
 والاى وان لم يبق شيء بعد مقدار فرضها فله شيء لم وانما قلت
 مقدار فرضها لان الاخوات لابي ام او لابي نصيب عصبة



لجدة عند زيد فلا يبقى لمن فرض عنده الا في المسئلة الاكد مرتبة
 كما استنف عليه لكن حظ الاخت لابي ام اذا كانت واحدة
 كما زاد على نصف المال كما ينقص عنه مع وجود بنى العلات
 يتأخذ مقدار فرضها كما ملكه الابوي انه لو كان مكان الجدة
 صاحب فرض سوي البنات وبنات الابوين لاخذ صاحب الفرض
 فرضه وكان للاخت من الابوين نصف المال فان بقي شيء كان
 لبني العلة فلهذا يكون لها نصف المال مع الجدة فان بقي شيء
 كان لم وذلك كجدة واخت لابي ام واختين لابي فعوضا
 المقاسمة خيل الجدة لا تجعله كالجدة فكان في المسئلة يخرج اخوات
 فلجدة سمان فيبقى ثلثة انهم فلهذا اخت من الابوين نصف
 الكل وهو سمان ونصف وانك المسئلة ومنها جارية محركة
 النصف جارية ^{من الابوين} فلهذا أربعة وللاخت من ابوين ام خمسة
 فيبقى منها واحدة لابي ستم على الاختين فرضها اعدد بها في
 النصف فها النصف كل عشرة ومنها ايضاً المسئلة ولجدة ثمانية
 وللاخت من الابوين عشرة وللاختين لابي سمان والباقي
 ما فضلناه اشاء بقوله فيبقى للاختين لابي عشرة المال ^{عشرة} من
 وذلك في نص المسئلة ان تقول للجدة سمان وكل اخت ستم واحد

المسئلة وهي خمسة بعدد زوج الاخوان

ثم ان الاخت من الابوين يستند من الاختين ما يتبع به لها
نصف المال وهو سهم ونصف فيبقى للاختين كل سهم نصف سهم
وكل واحد منهما ربع فوقع السهم الرابع ففرضنا على كل واحد
المسئلة وهو خمسة صارت عشرة هذا مثال ما يبقى لبني العمالة
شيء وامثال ما لا يبقى لهم شيء بعدما اخذت الاخت كل ما يقع
فرضنا فقد ذكر بقوله ولو كانت في هذه المسئلة اخت
واحدة لاب مكان الاختين لكان سهمها شيئا وذلك ان
الحجة ياخذ نصفها بالتقسمة نصف المال وهو خير من ثلثه
فيبقى نصف آخر فهو للاخت لكان سهمها فيبقى للاخت كل شيء
وكذا الحال اذا كانت من بني الاعيان اخوان فصاعدا فان كان
الثلاث خيرا له من التقسمة او مساويا لها اخذ الثلث والثلاث
وكان الثلثان نصيب الاخوات من الابوين وان كانت التقسمة
خير اخذ ما زاد على الثلث فيبقى من المال ما هو اقل من الثلثين
لذلك الاخوات فلنرى على التقدير للجد مقدار ثلثي سهمه وعلى
الثاني ما هو اقل منه فلم يبق لبني العمالة شيء على التقديرين في
اختلط بهم اي بالجد والاخوة من بني الاعيان او العمالة او غيرها
في صورة المضارة كما مر ذكرهم فلذلك ذهبنا افضل الامور الثلاثة

الاستدلال

بعد فرض ذلك لم يبق لهم اي بدفع الجد في التمام سهمته ثم يعطى الجد
ما هو افضل الامور الثلاثة التي هي بالتقسمة المذكورة سابقا وذلك
ما يبقى وسدس جميع المال وذلك افضل اتما بالتقسمة كزوج
ويجد واحد فان المسئلة من اثنين لوجود النصف واحد منهما
لزوج واحد والاخر للجد والاخر مناصفة كما يستقيم عليهم
ففرضنا عدد دهم في اصل المسئلة حصل أربعة فلزوج اثنان
وكل واحد من الجد والاخر واحد فقد حصل له بالتقسمة ربع
جميع المال وهو افضل من سدس وكذا من ثلث ما يبقى ههنا
لانه سدس كل المال ايضا واما ثلث ما يبقى بعد فرض ذي
النسب كجد وجدة واخوين واخت فالمسئلة ههنا
من ستة للحجة السدس فيبقى خمسة وثلثها فرضنا الحصة الثلث
في الست فصارت ثمانية عشر للحجة ثلثه فيبقى خمسة عشر للجد
ثلثها وهو خمسة للجد والباقي منها عشرة فكل واحد من الاخوين
اربعة والاخت اثنان وانما كان ثلث ما يبقى ههنا
افضل من التقسمة لانه المسئلة على تقديرها خمسة ايضا
للحجة واحد منها فيبقى خمسة فانا جعلنا الجد كما في كان
هو مع الاخوين والاخت كسبع اخوات والمستقامة للحجة

الاستدلال

على السبعة بل بينهما تباين فضرنا عدد الرؤوس وهو سبعة
 في اصل المسئلة وهو ستة فحصل اثنان واربعون فللمجدة منها
 سبعة وسبق خمسة وثلاثون وكل واحد من الجدة والاخوين
 ولا وخت خمسة ولا خفاء في ان خمسة من ثمانية عشر انقص
 من اثنين واربعين وكذلك ثلث ما يبقى في هذه الصورة
 افضل من سدس جميع المال لان المسئلة على هذا التقدير ايضا
 من ستة فكل واحد من الجدة والجدة منها واحد فيبقى ستة
 بين الاخوت والاخوين وهم خمس اجزاء فلا يستقيم الا بربعة
 عليها بل بينهما مائة فاذا ضربنا الخطة التي هي عدد الرؤوس
 في الستة يبلغ ثلثين فلكل من الجدة والجدة خمسة ولا وخت
 اربعة وكل واحد من الاخوين ثمانية وثلاثين في ان خمسة من ثمانية
 عشر افضل من خمسة من ثلثين فامت اسدس جميع المال
 لجدة وجدة وبنيت واخوين فاصل المسئلة من ستة اجزاء
 النصف والثلث والبنيت نصفها وهو ثلثة والمجدة سدسها
 وهو واحد فيبقى سهران فان قاسم الجدة والاخوين كان له ثلث
 التهمين اعني ثلثيهم واحد وان اعطيناه ثلث ما يبقى كان
 ايضا ثلثا سهران واحد ولذا اعطيناه سدس جميع المال كان له ثلث

فان كان

قال درخيله وتبقى للاخوين سهم واحد ولا يستقيم
 فاذا ضربنا عدد رؤوسهما في الستة يبلغ اثني عشر ومنها
 يفيض المسئلة فاذا كان ثلث الباقي خير الجدة والباقي
 ثلث صحيح فاضرب بخروج الثلث في اصل المسئلة كما صوبنا
 في المسئلة المذكورة لا فضيلة ثلث ما يبقى على المقاسمة
 وسدس المال اجبت ضروبنا الثلثة في الستة فصار ثمانية عشر
 ونسج منها المسئلة فاذا اركبت جدًا وزوجًا وبنيت وامًا
 واختًا لاربعة ام او ارب فالت درخيل الجدة ويوزع المسئلة
 لثلاثة عشر في اربعة للاخت خمسة من اثني عشر لاجتماع
 النصف والرابع والت درخيل ما سلف ونقول لثلاثة عشر
 لان البنيت باخذ النصف من اثني عشر وهو ستة والزوج
 وهو ثلثة والجدة باخذ السدس وهو اثنان فيبقى لأم واحد
 لها من اثنين لان حقيقتها السدس فيوزع على اثني عشر
 ولا يبقى للاخت كما يصير عصبة مع البنات وكذا مع الجدة
 واذا عالت المسئلة لم يبق للعصبة شيء وامًا اخذ الجدة
 السدس فيا الفرص لبا بالعصوبة وانما كان سدس جميع المال
 خير له لا يباخذ من اثنين من ثلثة عشر وعيد التقدير المقاسمة

ياخذ الربيع

اذا اخذ الزوج الرابع من اثني عشر البنت النصف والام
 اثنين يبق للجد والاخت واحد فيجعل الجد كاخين فيكون
 مع الاخت ككلاء اخوات ولا استقامة للواحد على الثلاثة
 فيضرب بالثلاثة في اثني عشر فيحصل تسعة وثلاثون فللبنت ثمانية
 عشر وللزوج تسعة والام ستة فيبقى ثلثة وللجد اثنا
 وللاخت واحد وكذا الحال على تقدير اخذ ثلث ما يبقى كان
 الباقي وهو الواحد لا يجلده ثلث صحيح فيضرب بمخرج في
 اصل المسئلة يبلغ ايضا ستة وثلثين من المعلوم ان اثنين
 من ثلثة عشر خير منهما من ستة وثلثين فان قلت هذه المسئلة
 من السائل التي كان التدريس فيها خبر الجدة من القاسمة
 وثلث ما يبقى فلما اذا ذكرت ههنا ولم يقصر على المثال
 الذي مر قلت في ذكرها فائدة اخرى هي ان الاخت
 لا يبايها وان لم يكن محجوزا بالجد ككلاء لاخت مع
 في بعض السائل لما مضى كما في هذه المسئلة التي نحن فيها
 فان كون التدريس خيرا للجد اقتضى ان يجعل الجد فيها
 صاحب فرض وقد عالت المسئلة بالفروض التي اجتمعت
 فيها من اثني عشر الى ثلثة عشر فلم يبق شيء للاخت

صادرة عصبة مع البنت والجد كما عرفت وسبب انك
 من يد توضح هذا الكلام واعلم ان زبدين ثابت ومنه
 لا يجعل الاخت كالب وام او اب صاحبه فرض مع الجد
 بل يجعلها مع عصبة الاب في المسئلة المذكورة فانه يجعلها
 فيها صاحبة فرض مع الجد وهي زوج وام وجد واخت
 وام واك اب للزوج النصف للام الثلث وللجد الثلث
 وللاخت النصف ثم يقسم الجدة نصيبه الى نصيب الاخت فيقسم
 مجموع النصيبين للذكر مثل حظ الانثيين وذلك لان
 القاسمة خير للجد من التدريس وثلث الباقي وهذه المسئلة
 اصلها من ستة لاجتماع النصف والثلث التدريس وتكون
 لثلاثة اذ للزوج من ستة ثلثة وللأم اثنا وللجد
 التدريس فلم يبق للاخت شيء فزادنا على المسئلة نصيبها
 فصارت ستة فللجد واحد وللاخت ثلثة ومجموع النصيبين
 اربعة فنقسم على الجدة والاخت للذكر مثل حظ الانثيين
 ولا استقامة في القسمة لان الجد ينزله الاخنتين ولا يتم
 اربعة على ثلثة فيضرب بالثلاثة التي هي عدد التدريس في المسئلة
 ويخلص اربعة فيحصل تسعة فيضرب بمخرج والباقي اربعة

بقوله ويقع من سبعة عشر فلان زوج منها تسعة
والأم ستة وللمجد ثلثة وللأخت تسعة ثم يقسم نصيب الجدة
على نصيب الأخت فيصير ثلثي عشر فيقسم بينهما كما مر
فالمجد ثمانية والأخت أربعة فقد جعل زيد نصيب
الأخت ابتداء صاحبة فرض كذا يحرم عن الميراث الميراث و
جعلها نصيب بالآخره كجدة زيد نصيبها على نصيب
الذي هو كالأخ فان قلت فلم يجعل الأخت في المسئلة
المتقدمة صاحبة فرض كذا نصيب محرومة فيها قلت هناك
مانع من جعلها صاحبة فرض وهو وجود البنت بجدة
في الأكدية اذ لا مانع فيها من جعلها كذلك قبل العمل
غرض الشيخ من ايراد المسئلة المتقدمة التسمية على ان زيدا
اذا لم يجده في تلك المسئلة بدا من حرم الأخت بناء على ان
السدس حين الجدة ترك حرمها ولم يجعلها صاحبة فرض
لوجود البنت واما في الأكدية فلا ضرورة في حرمها لانه
يمكن جعلها صاحبة فرض فيها فلما اعطاها فرضها
راي نصيبها اكثر من نصيب الجدة فامر بالخلط فالتفت
على الوجه الذي عرفته سميت هذه المسئلة الكدرية لانها وافقه

١٥

من بني الكدر فاتها ماتت وخلفت اولئك الورثة المذكور
واشتهى على يد مذهبهم فيها فنسب اليها وقيل ان
شخصا من هذه القبيلة كان يحن مذهب زينة القرايين
فايلى عبد الملك بن مروان عن هذه المسئلة فاخطأ
في جوابها فنسب اليه قبيلة وقد قيل انها كدرت على اصحاب
القرايين او كدر الجدة على الأخت نصيبها واهل العلم يسمونها
القرايين من غير ما بينهم ولو كان مكان الأخت
أخ او أختان فلا عول ولا كدرية اما انه اذا كان مكانها
أخ فلا عول فلان سدس جميع المال حين الجدة والمسئلة من
فيكون السدس الباقي بعد فرض الزوج والأم للجدة بالفرض
اذا لم تقص حقه عن السدس اجاعا ولا شئ فلا يخرج كالم يكن
شئ للأخت في المسئلة المتقدمة الزاعلناها واعطيت
للمجد نصيب السدس ولا كدرية ايضا لان الأخ عصبة لا يمكن
ان يجعل صاحبة فرض فاضطر الى حرمها نه بخلاف الأخت
في الأكدية كما سبق تقريره واما انه اذا كان مكانها أختان
فلعول ايضا فلانها تزدان الأم من الثلث على السدس
والمسئلة من ستة فلان زوج ثلثة والأم واحد للمجد أيضا

وهي المسئلة التي تركت جد وزوجا ونبتا
واما واقتالاب وام اولاب

واحد فيبقى لآخرين واحد لا ينقسم عليهم ما فطر بها عدد
 رؤسهما في اصل المسئلة بلع اثني عشر فمنا تفصيل المسئلة
 بخلاف الاكدرية اذ لم يبق فيها للاختصاص فوجب ان
 يقال على الوجه الذي تقر سابقا كاكدرية لان اصول
 زيد ههنا متفقة **باب المناصفة**
 هي مفاعلة من النسب بمعنى النقل والتحويل والمراد بها ههنا
 ان ينقل نصيب بعض الورثة بموت قبل الفقة الى من
 منه واليد الاشارة بقوله ولو صا وبعض الانصبا ميراثا
 قبل الفقة فنقول ان كان ورثة الميت الثانية من عده من ورثة
 الميت الاول ولم يقع في الفقة تغير فانه يقسم المال حصة
 واحدة اذ لا فائدة في تكرارها كما اذا ترك بنين وبنات من
 امرأة واحدة ثم ماتت احدي البنات فلا وارث لها
 سوى تلك الاخوة والاخوات لا يرثن فانه يستقيم خروج
 التركة بين الباقيين للذكر مثل حظ الانثيين فبها واحدة
 كما كانت تقسم بين الجميع كذلك فكان الميت الثانية لم يكن
 في اليدين وان وقع تغير في الفقة بين الباقيين كما اذا ترك
 ابنا من امرأة وثلاث بنات من امرأة اخرى ثم ماتت احدي

باب المناصفة

البنات

البنات ومثلت هؤلاء ابني الاخ لا لب والآخرين
 من الابوين او كان ورثة الميت الثانية غير ورثة الميت
 الاول كما في الصورة التي ذكرها بقوله كنوع وبنات
 وام فماتت كنوع قبل الفقة عن امرأة وابوين ثم
 ماتت ابنت قبلت ايضا عن بنين وبنات مجدة
 بجي ام المرأة التي ماتت اولادها ماتت هذه المجدة عن
 كنوع واخرين فنقول لا لغيره اي فيما ذكر من ميراث
 بعض الانصبا ميراثا قبل الفقة والمراد ما يتناول
 هذين النوعين الاخرين فقط ان تصح ميراث
 الميت الاول بالقواعد السابقة وتقطر سهام كل وارث
 من هذا التصحيح ثم تصح ميراث الميت الثانية بذلك
 انواعا ايضا ونظر بين ما في يده من التصحيح الاول
 وبين التصحيح الثاني ثلثة احوال هي المماثلة والموافقة
 والمباينة فان استقام بسبب المماثلة ما في يده من
 التصحيح الاول على التصحيح الثاني فلا حاجة
 الى الضرب على قياس ما مر في باب التصحيح من ان
 سهام كل فريق ان كانت منقسمة عليهم بلك فلا حاجة

المضرب فان التصحيح الاول هفت بمنزلة اصل المسئلة
 هناك والتصحيح الثاني هفت بمنزلة رؤس المقسم
 عليهم ثم وما في يد الميكت الثاني بمنزلة سهام من اصل المسئلة
 ثم في صورة الاستقامة تصح المسئلان من التصحيح الاول
 كما اذا مات الزوج في المثال المذكور عن امرأة وابوين عليهما ذكر
 في الكتاب وذلك لان المسئلة الاولى رتبة لان اصلها
 اثنا عشر اجزاء والزوج والنصف والسدس فاذا اخذ
 الزوج منها ثلثه والبنت ستة والام اثنتي بقي
 منها واحد يجب رتبة علي البنت والام بقدر سهامها
 فاذا اردنا المسئلة اقل فخرج فرض من لا يتر عليه صارت
 اربعة فاذا اخذ الزوج منها واحدا بقي ثلثة فلا يستقيم
 على الاربعه التي هي سهام البنت والام بل بينهما
 مائة فيضرب هذه السهام التي هي بمنزلة الرؤس في ذلك
 الاقل فيحصل ثلثة عشر وللزوج منها اربعة والبنت
 تسعة والام ثلثة ثم تلك الاربعه التي هي الزوج منقصة
 على ورثة المذكورين فلزوج واحد منها والام ثلث
 ما بقي وهو ايضا واحد ولا يبيد اثنان فاستقام ما كان

في يد الزوج من التصحيح الاول على التصحيح الثاني وحسب
 المسئلان من التصحيح الاول وان لم يستقم ما في يده
 من التصحيح الاول على التصحيح الثاني فانظر ان كان بينهما
 موافقة فاضرب وفق التصحيح الثاني في جميع التصحيحات الاول
 على قياس ما مر في باب التصحيح من ان اذا انكسها م
 طابقة واحدة عليهم وكان بين سهامهم ورؤسهم موافقة
 بضرب وفق عدد الرؤس في اصل المسئلة فكلذا هفتا
 بضرب وفق التصحيح الثاني الذي هو بمنزلة الرؤس هناك
 في التصحيح الاول القاي هفتا مقام اصل المسئلة
 فيحصل به ما يصح منه المسئلان كما اذا مات البنت
 ايضا في ذلك المثال وخلفت كما ذكرنا بنين وبنتا
 وجدة فان ما في يدها من التصحيح الاول تسعة وتصحيح
 مسيلها ستة وبينهما موافقة بالثلث فيضرب
 ثلث الستة وهو اثنان في ستة عشر فالمبلغ وهو اثنان
 وثلثون يخرج المسئلان فمن كان سهامه من ستة عشر
 اعني ورثة الميكت الاول يضرب سهامه تلك في وفق مسئلة
 البنت وهو اثنان فيكون ما حصل بضربيه من كان

من ستة اعني ورثة الميت الثاني يضرب سهامه في وفق
ما كان في يد البنت وهو ثلثة فاحصل كان نصيبه وقد
لام الميت الاول ثلثة من ستة عشر تضربها في اثنين
يبلغ ستة فمحلها وكان الزوج منها اربعة تضربها
في اثنين يحصل ثمانية فمحلها وهي ثلثة على ورثة فلزوجة
منها سهمان ولا يه اربعة وكذا سهمان جهانت ما بقي ايضا
وان ضربت نصيب كل موزونة من عشرة في ذلك اوفى لم
الحال وكان لكل واحد من ابن البنت سهمان من ثلثتها
وهي ستة فاذا ضربنا في الثلثة صار ستة فمحلها وكان للبنتها
من ثلثتها سهم واحد فاذا ضرب في الثلثة كان ثلثة
فمحلها وكان لزوجها من ثلثتها ايضا واحد يضرب
في ثلثة فمحلها وقد كان لها باعتبار زوجها اقل المرات
اولا ستة من اثنين وثلثين في يد الجدة هي ستة فان
كان بينهما ايها ما في يد من النصيب الاول وبين النصيب
الثاني مباينة فاضرب كل النصيب الثاني مباينة فاضرب
كل النصيب الثاني في كل النصيب الاول على قياس ما ذكر في
باب النصيب على قدر المباينة بين رؤس الطائفة وبين ساهم

كما اذا ماتت في ذلك المثال الجدة التي هي ام المرأة المتوفى
اولا خلقت ذوقا واخرين فان ما في يد هاتين معا من ثلثة
انما وتصحيح سبلتها اربعة وبين التسعة والاربعة مائة
فاضرب في الاربعة في النصيب اثنان اربعة الاثنين و
الثلثين يبلغ مائة وثمانية عشر في محلها المستلثين
فمن كان له نصيب من الاثنين والثلثين يضرب نصيبه
في الاربعة التي هي سبلت الجدة ومن كان له نصيب من
الاربعة يضرب نصيبه منها في جميع ما كان في يد الجدة
وهي التسعة فنقول فذلك لامرأة من مات ثانيا وهو
زوج الميت الاول سهمان من الاثنين وثلثين فاذا ضربنا بها
في الاربعة يبلغ ثمانية فمحلها وكان لاهيه منها اربعة
لغيرها في الاربعة يبلغ ستة عشر فمحلها وكان لاهيه منها
فاذا ضربنا في الاربعة صار ثمانية فمحلها وكان لكل واحد
من ابني من مات ثالثا وهي بنت الميت الاول ستة من العدد
المذكور تضربها في الاربعة يبلغ اربعة عشر في محلها واحد
منها وكان للبنت ثلثة من ذلك العدد فاذا ضربتها
في الاربعة يبلغ اثني عشر فمحلها وكان لزوجها من مات

وهي الجدة المذكورة من الاربعة التي هي مسئلتها اسماء
 فاذا ضربتها في التسعة التي كانت في يدها نصيب ثمانية
 في كل واحد وكان لكل واحد من اخواتها من مسئلتها سهم واحد
 فضر به في التسعة فيكون تسعة في كل واحد منها فالبلغ
 الحاصل من كل واحد من الضربين على تقدير موافقة و
 المباني يخرج المسيلتين وما اندرج فيها واذا اردت
 ان تعرف نصيب كل واحد من الورثة من ذلك المبلغ على قسمة
 ما ذكر في معرفة انصباة الورثة من التصحيح فسمي الورثة
 الميت الاول من تصحيح مسئلة يضرب في المضروب اعني في
 التصحيح اثنان على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب
 سهام كل وارث منهم في هذا المضروب نصيبه من المبلغ المذكور
 كما قرنا هنا لك فيما فصلنا في مثال التوافق والمقايير
 والتجب فيه ان التصحيح الثاني ووفقه ههنا بغيره
 المضروب في اصل المسئلة وسمي وثمة الميت الثاني من
 تصحيح مسئلة يضرب في كل ما في يده على تقدير المباني اربع
 على تقدير موافقة فيكون الحاصل من ضربها في كل واحد منهم فيها ذلك
 نصيبه من ذلك المبلغ كما بينت عليه فيما فصل سابقا وذلك

المباني اربعة فوجه
 على تقدير

الاربعة التي هي مسئلتها اسماء
 فلو حق ورثة الميت الثاني فاهو في يده فصار سهام
 كل واحد منهم مضروبة فيه وان مات ثالث من الورثة قبل
 القسمة او مات باع او خامس منهم قبلها فاجعل
 المبلغ اربع المبلغ الذي صح منه المسئلة الاولى والثانية مقام
 تصحيح المسئلة الاولى واجعل المسئلة الثالثة المتعلقة
 بالميت الثالث مقام المسئلة الثانية في العمل كما كان الميت
 الاول والثانية صار ميتا واحدا فيصير الميت الثالث
 ميتا ثانيا ثم اعمل في الرابعة والخامسة كذلك في غير النهاية
 فانه لما صار تصحيح مسئلة الميت الاول والثاني و
 الثالث تصحيحا واحدا صار كلهم ميتا واحدا فيصير
 الرابع ميتا ثانيا وكذا الحال اذا صار تصحيح اربعة من
 الورثة تصحيحا واحدا كما نوافقة ميت واحد وصار الحاصل
 ميتا ثانيا ثم كذا الى ما لا يتناهى ثم ان العمل
 في اصل باب المناسنة الاستقامة والموافقة والمنا
 وضع المسئلة مشتملة على ورثة ثلثة واعتبر في موتهم
 الترتيب وجعل موت الاول منهم مثالا لاستقامة وموت
 الثاني مثالا للموافقة وموت الثالث مثالا للمباني فان قلت

قد اعتبر في هذه الاحوال الثلاثة بين نصيب الميت الثاني
 وبين نصيبه فكيف او بمثلها لو افقت بين نصيب الميت
 الرابع وبين نصيبه قلت قد عرفت انه لما صار نصيب الميت
 الاول والثاني نصيبا واحدا صار نصيبه ميت واحد صار
 الميت الثالث ثانيا على هذا القياس حال الرابع والخامس
 وما بعدهما فلا حاجة الى ان يورد لكل من تلك الاحوال ما لا
 يحتاجه فيكون فيه الميت الثاني ثانيا حقيقة وقد استغنى
 برعاية الترتيب في موت ذلك الوارث عن ايراد مثال
 آخر للمثال والرابع فان قيل تعدد المناسجة قد يكون
 بتعاقب موت الورثة من الميت الاول عن غيره اذ كان
 وقد يكون بموت الوارث الثاني من الوارث الاول كما اذا
 مات الزوج في المثال المذكور عن امرأة وابوين عليهما ذك
 ثم ماتت هذه المرأة عن ورثة كالولد والاموات او
 غيرهما فكيف يكون الحال ههنا فنسأله على قياس ما ذكره
 في الكتاب اذ لا فرق في العمل بين المناسجات المتعددة
 في مرتبة واحدة من الارث وبينها في مراتب متعددة فماذا
 ينبغي وان بما قصد لا يقال كيف صح منه ايراد المثال

قبل ان يذكر المناسجة لانا نقول ذلك على الصبر
 بعض الانصاف مبيننا قبل الفسحة فذلك قد عرفت ثم هذا
 الذي يخرج به الاحكام المتعلقة بذلك المثال
باب توريث اولى الارحام واولادهم
 هو في اللغة يعني ذوات القرابة مطلقا وفي الشريعة هو كل قريب
 ليس بينهم اذى في فرض مقدرة في كتاب الله والسنة
 رسول الله صلى الله عليه وآله ولا عصبة نحن المال عند الانفراد
 ثم الظاهر ان يقال ذواتهم هم كذا بنو كذا والوارثون هم
 اهل المظنة على الجملة السابقة اجاب ذوات الارحام وذوات
 الارحام ذواتهم الى ما قل من ان المص لما خرج من فراغة
 الجمل وجد فيه الفرائض المنسوبة الى الفاضل الامام
 هذه الدين السبعة في ورثتين فاستحبنا ما وجد
 في تصنيف هذا الكتاب شرها لها وكان قد جعل فيها
 الورثة ثلثا اقل ازيداء بصاحب الفرض ثم عطف عليه
 العصبة ثم عطف ذوات الارحام فقال وذوات الارحام وهو كل قريب
 يفرض له سهم مقدرة ولم يعصب فصاحب الكتاب لما حل
 في هذا الموضع قد ذكرنا الواجب في الشرح مع تقديم

(رواها)

الكلام بالباب ولا يذهب عليك ان هذا خلف ابراهيم
 وجود واوين كما في عبارة تلك الفرائض مع نقد ان الثانية
 في اكثر النسخ ههنا وقد قد لا ولي ايضا في كثير منها
 كما هو الاول كما كانت عامة الصحابة ابا كثير منهم كعمرو بن عبد
 الوهاب وعبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وابي الدرداء
 عمار بن ربيعة عنه مشهورة وغيرهم يرون ثورث بن
 الاحكام وناجهم في ذلك من التابعين علقمة وابراهيم
 وشريح بن الحارث وابن سعيد بن عطاء ومجاهد وبقا
 احكامنا ابو جابر وابو سفيان وز ومن تابعهم قالوا بن
 ثابت وابن عمار في رواية شاذة لاميراث لادعي الامة
 وتوضيح المال عند عدم احكام الفرائض والمصبات في بيت
 المال وناجهم في ذلك من التابعين سعيد بن المسيب
 وسعيد بن جبيرة قالوا ان في اخرج النافق بانه
 تو ذكر في اية الموارث نصيب ذوي الفروض والمصبات
 ولم يذكر لذوي الاحكام شيئا ولو كان لهم حق بينهم وما كان
 ريبك شيئا وبانه قد تم الاستحسان عن ميراث العدة والنفقة
 قال اخبرني جابر بن عبد الله ان لاشي لهما ولت قوله نو واولادهم

بعض

بعضهم اولى ببعض في كتاب الله نواز معناه كما بعضهم
 اولى ببعض بعض فيما كتب الله نو وحكم به لان هذه
 الآية نسخا للتوارث بالمولات كما كان في ابتداء قوله
 ثم المدينة فهما من لولي المولات والمواخات في ذلك
 الزمان صا ومضروفا الى ذوي الاحكام وما بقى عندنا من
 مولي المولات ما رما اخر اعزله ذوي الاحكام كما
 ثبت عليه فيما سلف فقد شرع الله لهم الميراث بلا فضل
 بين ذوي رحم له فرضا ونصيب وذوي رحم له شيء منها
 يكون ثابتا لكل هذه الآية فلا يجب تفصيل في ايات
 الموارث وايضا روي ان رجلا روي بسهم الى سهل بن جندب
 فقتله ولم يكن له وارث الاخالة فكتب في ذلك ابو عبيدة
 بن الجراح الى عمر فاجابه بان النبي عم قال الله ورسوله
 موطن من لا سوية له والخال وارث من لا وارث له لا يقال
 انقصود من هذا الكلام النفقة والاثبات كفوا
 الصبر حيلة من لا حيلة له والصبر ليس بحيلة فكانه
 قيل من كان وارثا لخال فلا وارث له لانا نقول صدر
 الحديث بانه من هذا المعنى بل قولنا ان الشرع بلفظ

سواد كان ذو سهم او عصبته
 او ذو رحم منه

الانساب واردة النفي يوجب الى الاباء فلا يجوز من صاحب
 الكاشف عنها وايضا لما مات ثابت بن الدحداح قاله لم يقس
 بن عامر هل تعرفون له نسباً فبكم فقال انه كان فبنا غريباً
 فله تعرف له الابن اخوت هو ابوليبا بن عبد المذنب فجل
 رسول الله صلى الله عليه واله والتوفيق بين ما ورينا هو واقف للفرق
 وبين ما روينا في قوله ان يحمل ما روينا على ما قبل من قول
 الائمة الكريمة او يحمل على ان العمرة والحالة لا ترثان مع عصبة
 ولا مع ذي فريضة عليه فان الرزق على ذريته فريضة مقدم
 على توريث ذوي الارحام وان كانوا يرثون مع من لا يرث عليه
 كالزوج والزوجة وذوي الارحام احصاء فاربعة النصف
 الاول يستحق اي ينسب الى الميت وهم اولاد البنات وان
 سفلوا ذكوراً كانوا او اناثاً واولاد بنات الابن كذلك النصف
 الثاني ينتمي اليهم الميت وهم الاجداد والاقطون اي الفاسد
 وان علوا كابن الميت وابي ابيه والجدات والاقطون اي الفاسد
 اي الفاسد وان علوا كام ابام الميت وام امه والنصف
 الثالث ينتمي الى ابوي الميت وهم اولاد الاخوات وان سفلوا
 سواء كانت اولاد ذكوراً كانوا او اناثاً وسواء كانت الاخوات



لاب وام او ابساقلم وبنات الاخوة وان سفلوا سوا ذلك
 الاخوة من الابوين او من احدهما وبنو الاخوة لام وان سفلوا
 واذا اطلق الاخوات والاخوة في المثالين السابقين ليشترط
 جميع اقسامهما كما ذكرنا وفيه الاخوة فلهذا بقوله لام
 لان بنو الاخوة لاب وام او ابساقلم من العصبية ولذلك
 لم يكن ان يختص في العباد بان يقولوا اولاد الاخوة كما
 قالوا اولادهم اولاد الاخوات والنصف الرابع ينتمي الى جدي
 الميت ومما اب لاب واب لام او جدته ومما ام الاب
 وام الام ومما الميت على الاطلاق فان هن اخوات لاب
 الميت فان كن اخوات لميت الابوين او من الاب فهن منتمية
 الى جد الميت من قبل ابيه وان كن اخوات لميت امه فهن منتمية
 الى جدته من قبل ابيه والاعمال لام فانهم اخوة لابيهم من امهم ايضا
 ينتمون الى جدته الميت من قبل ابيه واعتبر في الاعمال كونهم
 لام لان الام من الابوين او من الاب عصبة والاخوال والعمالات
 فانهم اخوة واخوات لام الميت فان كانوا من ابيها وامها
 او من ابيها فيمنتمون الى جد الميت من قبل امه وان كانوا
 من امها كانوا منتمين الى جدته من قبل امه فلهذا الامساقلم

الاربعه وكل من يدرى الى الميت بهم من ذري الاحكام والمرا د
 بين يدرى بهم ما يتنا و من اشرف اليهم بقولنا وان علو
 وان سفلا في الاصناف الثلاثة ويتنا ولا فاد الصنف
 الرابع لكن لا يتنا ولا من يعلم من الاحكام المذكورة والعما
 والاحوال والاحكام كعومة ابوي الميت وخولتهما ^{ابوي} ^{ابوي}
 الميت وخولتهما مع انهم من ذري الاحكام فاورد من التبعية
 تنبيه على ذري الاحكام ليسوا محصورين فيما ذكر من الميت
 الاربعه ومن يدرى بهم وان اورد حولا بنوحى تناول في
 المذكورين لان ايراد كلمة التبعية بيننا على انه اراد ان كل
 واحد من هؤلاء ومن يدرى بهم من ذري الاحكام واختلفت
 الرواية عن ايه في مقتدم بعض هذه الاصناف على بعض
 وروى ابو سليمان عن محمد بن الحسن عن ايه ان اقرب
 الاصناف الى الميت واقدامهم في الوراثه عنه هو الصنف الثاني
 وهم ائساقطون من الاجداد والحداث وان علو الصنف
 الاول وان سفلا ثم الثالث وان نزلا ثم الرابع وان بعدوا
 بالعلو بالسفل ورتابه في ذلك عيسى بن ابا عن محمد بن ابي
 وروى ابو الحسن بن ابي عن ايه وروى سماعه عن محمد بن

عن ايه به ان اقرب الاصناف واقدامهم في اليراث الصنف
 الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع كترتيب العصبات اذ تقدم
 منهم الابن ثم الاب ثم الجد ثم الاخوة ثم الاعما وهو الماخوذ للفقو
 وحكى عن ابى عبد الله القاسمي انه كان يوفق بين الروايتين و
 يقول ما رواه محمد بن ايه به قوله الاول وما رواه ابو عن
 قوله الاخيه وجه الرواية الاولى ان الجد اب الام اقوي
 سببا من اولاد البنات لان الابن ابني اليه في درجة اعنى
 ام الام صاحبة فرض دون الابن في درجة ابن البنات هي
 بنت البنات فاعا ليست بصاحبة فرض وايضا الجد اب
 الام ياروي ولد البنات في الاتصال بالميت بواسطة واحدة
 ثم لجد زيادة قرب كلما قالوا لا يقتض فيكون مقدا عليه
 والوجه في الرواية الماخوذة للفقو ان ذري الاحكام يرتبون
 على سبيل التقصيب من وجه اذ يقدم منهم الاقرب فالاقرب
 فوجب ان يقتبس وفي التوريت العصبات من كل وجه وقد قدم
 في العصبات من كل وجه بنوا بنت الميت على الجد اب الاب
 وسائر العصبات وان كان هذا الجدد لا يقتض به وابن الابن
 يقتض به فلذا في ذري الاحكام يقدم اولاد البنات على الجد

هو بالميت بخلاف ولد
 فانه يقتض به

اب الام وعندهما اي عند ابس وتم المصنف الثالث
 وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة لام على الجدة
 اب الام وان كان قياس مذهبهما في الجدا اب الاب ومقتضى
 الاخوة والاخوات مادام انفسهم خبير من ذلك جميع المال
 يقتضيان لا يقدم المصنف الثالث على الجدا اب الام واقا ابوك
 فقد جري في ذوي الارحام على قياس مذهب في العصبات حيث
 قدم ههنا الجدا اب الام الذي هو في درجة الجدا اب الاب على اولاد
 اب الميت فله يرثون معه كما ان تقديمه في قوله الاخوين والاب
 في ذوي الارحام على الجدا اب الام جار على مذهب في العصبات
 حيث كان ههنا ابن الابن مقدما على الجدا اب الاب
 وذكر بعض الشافعية انه وقع في بعض النسخ في بيان مذهب
 ههنا العبارة لان عندهما كل واحد منهما اولى من غيره
 وقرع وان سفل اولى من اصل قال ولم يتحصل من ههنا
 فهو من ملحقات بعض الطلبة القاصيين لان كلام الشافعي
 ولم يزل يوجد في النسخ القديمة ملأ فروع من ترتيب
 الاصناف الاربعة شرحا ان يبين كيفية توريث كل واحد منهم
 فتاك *فصل في المصنف الرابع الذي هو اولاد*

مقدم

في بعض النسخ
 في بعض النسخ
 في بعض النسخ

البنات واولاد بنات الابن اولهم بالميت اقربهم الي
 كبت البنت فاذا اطي من بنت بنت الابن لان الاولاد
 توطى الي الميت بواسطة واحدة والثانية بواسطة اثنين
 وههنا قول اهل الفرية وم ابو ح وصاحبه وزفر عيني
 ايان قالوا استحقاق ذوي الارحام باعتبار معنى المصوبة
 وههنا تقدم في الاصناف الاربعة من هو اقرب ويستحق
 الواحد منهم جميع المال وفي المصوبة الحقيقية يكون زيادة الفرق
 تارة بفضلة الدرجة واخرى بقوة السب كما في تقديم ابنة
 على الابوة فكذلك فيما فيه معنى المصوبة يثبت التقديم بقر
 الدرجة كما يثبت التقديم بقوة السب في الصورة المذكورة
 يكون المال كله لبنت البنت وام اهل التتيريل وهم الذين
 ينزلون المدي في الاستحقاق كملقة الشيعة وسوق
 ويحقيقه وقاسم بن سلام والحسن بن زياد فيجعلون المال
 بينهما كما انه ترك بنتا وبنت ابن فيكون المال بينهما
 انما ارباعا على قياس قول علي ثلثة ارباع لبنت البنت وربع
 لبنت بنت الابن لانه يرثي الردي على بنت الابن مع الصلية
 ولما اسد اشاعه قياس قول ابن مسعود حيث اسد لبنت

بيان قول اهل التتيريل

ألفت وسدسه لبيت ابن لانه لا يراد على بيت
 الابن مع صليبه وليست على الترتيل بان لا يتحقق لا يمكن
 اثباته بالبرهان ولا نص هفت من الكتاب ومن السنة ان
 الامام في طريق سوي اقامه المدي مقام المدي لبيت
 له التحقيق الذي كان ثابتاً للمدي به فصيلاً اصل
 يتقل الى فرع ويؤيده ان من كان منهم والدا صاحب فرس
 او مصنف كان اولي من ليس كذلك الا اعتبار المدي به
 على قولهم انه يلزم منه امر فاحسن هو كان الميراث يكون اليه
 به رقيقاً او كافراً فيكون الشخص محروماً عن الميراث يعني
 في غير فوجيان يكون التحقيق باعتبار وصف فيه
 وهو القربى ولو كان فيه معنى المصوبة قدم الاقرب وذهب
 فوج بن ذريح جيسر بن ميسر ومن تابعهما الى ان
 المال بينهما انصافاً لان استحقاقهما انما هو باعتبار
 الوصف العام الذي هو الرحم والاقرب والابعد متساويان
 فيه وهو لا يستحق اهل الرحم وان استوفوا الدرجة بان يولد
 كلام الى الميت بدرجةين او ثلث درجات مثله قول الولد
 اولي من ولد ذريته لانه اكنس بنت لابن فاتها اولي

من اولاد

في الميراث

من ابن بنت ابنت فذلك لان الاولي ولد بنت الابن
 وهي صاحبة فرض والناية ولد بنت ابنت وهي ذات رحم
 والسبب في هذه الاولوية ان ولد الوارث اقرب حكماً و
 الترجيح يكون بالاقرب للتحقيق ان وجد والافيا لقرى
 للكنى وان استوفت درجاتهم في القربى لم يكن فيهم مع ذلك
 الاقرب ولد الوارث كبت ابن البنت وابن بنت البنت
 او كان كلهم ولد الوارث كان ابن البنت وبنت البنت
 فعندنا من في قوله الاخيرة في ان ياديعب ابدان
 الفروع المتساوية الدرجات المذكورين ويسم المال عليهم
 باعتبارها حال ذكورتهم وانتمهم سواء ان اتفقت صفة
 المصولة في الذكورة والاقرب كما في المثال الذي ذكرناه لان
 كلهم وارث واختلفت كما في المثال المذكور فكلهم عز ولد
 الوارث فان كانت الفروع ذكراً فقط تساوى في
 القسمة وان كانوا مختلطين فللذكر مثل حظ الانثيين ولا
 في القسمة صفات اصولهم اصله وهو رواية شاذة عن ابي
 محمد يعبر ابدان الفروع ان اتفقت صفة المصولة في الذكورة
 والاوتة صرافاً لهما اي لا يفي في قوله الاخيرة في ان ياديعب

من اولاد

وبعض الاصول ان تختلف صفاتهم وتطبي الفروع
 ميراث الاصول مخالفا لهما وهو القول الاول
 كلامه سوي واشهر الروايتين عن ابي جعفر في هذا الظاهر
 من مذهبه واعلم ان الحق اخار في ذوي الاجزاء
 مقالة اهل القرابة المذكورة في شرحه المبسوط ان الحسن
 بن زياد من التبريل كما اشرنا اليه عن قريب فحصل
 قوله مع انه محل نظره والدليل على القول الاخيرة انه سوي
 ان استحقاق الفروع انما يكون لمعني فيهم لا المعنى
 في غيرهم وذلك المعنى هو القرابة التي هي في ابدان
 الفروع وقد اختلفت اللجنة ايضا في هذه المسألة
 فيثبت ابي الاستحقاق فيما بينهما وان اختلفت
 الصفة في الاصل الا يري ان صفة الكفر والوفاء غير
 معتبر في المدي به بل انما تعتبر في المدي كذا صفة
 الذكورة والانوثة تعتبر فيه واستدل بتمام اتفاق الفقهاء
 على ان للعمة الثلثين والحال الثلث ولو كان للاختلاف
 بابدان الفروع لكان المال بينهما نصفين فظهر
 ان المعنى في القصة هو المدي به فانه الاب في القصة

ومرور

والام في الحالة وايضا قد اتفقت على انه اذا كان احد
 ولد وارثا كان اولى من الآخر فقد يرجح باعتبار
 معن في المدي به كما اذا ترك الميت ابن بنت وبنت بنت
 عند جدي عند الام والحق يكون المال بينهما
 للذكر هو لخط انثيين باعتبار ابدان اجدان
 الفروع وصفاتهم فثلث المال لابن البنت وثلثه
 للبنت وعند محمد يكون المال بينهما كذلك لان صفة
 الاصول متفقة في الانوثة فيعتبر عنده ايضا ابدان الفروع
 ولو ترك بنت ابن بنت وابن بنت بنت عند جدي المال
 بين الفروع اثلثا باعتبار ابدان الثلث للذكر وثلثه
 للانثى كما في الصورة السابقة وعند محمد يكون المال
 بين الاصول اعني في البطن الثاني الذي هو اجدان
 فيه الاختلاف في الذكورة والانوثة وهو بنت البنت
 وابن البنت اثلثا ورجح يكون ثلثه لبنت ابن البنت
 لان ذلك نصيب ابنتها قد انتقل اليها وثلثه لابن
 بنت البنت فانه نصيبه فانتقل اليه فصارا لارث
 مضافا مذهبه على ما كان عليه في مذهبه

لبنات

وهو ان لا يثنى من كونه عصفرا للذكر ولها ان قول
 محتاجا الى زيادة تفصيل اشارة اليه بقوله وكذلك عند
 اي وكلما اعتبر عنده حال الاصول في البطن الثاني على ما
 عرفت كذلك يعتبر عنده حال الاصول المتعددة اذا كان
 في اولاد البنات المتساوية في الدرجة بطون مختلفة
 وح يقسم المال على اول بطن اختلف في الاصول بالذكور
 والانثى للذكر مثل حظ الانثيين ثم يحصل الذكر من
 ذلك البطن طائفة على حدة والاناث ايضا طائفة
 اخرى على حدة هذا القسم على الذكر والاناث فضا
 اصاب الذكر من اول بطن وقع فيه الاختلاف في جميع ما يطعمونهم
 بحسب صفاتهم للذكر مثل حظ الانثيين ان لم يكن فيما بينهم
 وبين فروعهم من الاصول اختلاف في الذكورة والانثى
 بان يكون جميع ما توسط بينهم ذكورا فقط او اناثا
 فقط وان كان فيما بينهم من الاصول اختلاف في جميع ما اصاب
 ويقسم على الخلق في الذي وقع في اولادهم ويجعل الذكور فيها
 ايضا طائفة والاناث طائفة على قسما سابقا وكذلك ما
 اصاب للاناث يطعمونهم ان لم يختلف الاصول التي بينهم

لغيره من الفروع

وان كان
 ذكورا

وان

وان اختلفت جميع ما اصابهم ويقسم على الخلق في
 الذي وقع في اولادهم وهذا كذا يعمل اليه انتهى بهذه
 الشبهة اصل من خمسة عشر وتقتضي من سنتين
 هذه المسئلة مشتملة على الشيء شخصاً من ذوي
 الارحام تسعة منها اناث وثلاثة منها ذكور وكلهم

في درجة واحدة من البطن السادس وليس فيهم ولد
 في عند ابن وس من وافقة تقسم من خمسة عشر لأن كل ابن يتلقى
 بنتين فيصير المجموع ثمانية عشر بنتاً بعدد بنات
 تقسم السبلة على راية فكل واحد من البنات التسع
 سهم واحد وكل من البنين الثلاثة سهمان واما عند محمد
 فاما تقسم هذه السبلة من سدين وذلك لان ابنه
 المال على البطن الاول المتصل على بنات وبنات بنين
 على قاسم ما ذكرناه في الفروع على مذهب ابن ابي شيبة
 ستة اسهم والبنات تسعة اسهم فاذا جعلنا الذكر الثلثة
 طائفة وجعلنا ما اصابهم على الستة ونظرنا اليها هو اسفل
 من البطن الاول لم نجد في البطن الثاني اختلاف بل وجدنا
 في البطن الثالث بازاء البنين الثلاثة ابناً وبنين فقسما
 الستة عليهم للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب ابن الثلثة
 والبنين ثلثة ثم دفعت نصيب الابن الى اخوه ووجه لأن
 البطن المتوسط بينهما متفقة في الكثرة وجعلنا
 البنين طائفة على حدة ونظرنا اليها هو اسفل من الثالث
 فوجدنا في البطن الرابع اختلافاً فوجدنا في الخامس

ابناً وبنات فقسما الثلثة عليها للذكر مثل حظ الانثيين
 فاصاب ابن ابنتان والبنات واحدة ثم دفعت نصيب
 كونهما الى اخوه في البطن السادس وكذا اذا جعلنا
 البنات التسع طائفة وجعلنا ما اصابها هو خمسة نفر
 اليها هو اسفل من البطن الاول لم نجد اختلاف في البطن
 الثاني بل في البطن الثالث حيث وجدنا فيه بازاء بنين
 بنات وبنات بنين فاذا نظرنا الى ابنه بمنزلة بنين كما في
 كائني عشرة بنتاً فلا يستقيم عليهم التسعة التي
 كانت نصيب البنات لكن بين التسعة وبين عدد
 رؤوسهم اختلاف عشرين مواقة بالثلث فضررنا في
 عدد الرؤوس وهو اربعة في اصل السبلة وهو ثمانية عشر
 ستمين ومنها تقسم السبلة اذ كان طائفة البنين في
 البطن الاول ستة من اصل السبلة فضررنا في الضرر
 الذي هو اربعة يبلغ اربعة وعشرين فقسما على ما
 في البطن الثالث من فروع البنين الثلثة فنقسم على ابن
 ابني عشر والبنين ابناً ابني عشر ثم ندفع نصيب
 الابن الى اخوه فروع في البطن السادس لم نجد اختلاف

ونقسم نصيب البنين على الابن والبنات الذين بارأيهما
 في البطن المذكور مثل حظ الانثيين فاصاب الابن ثمانية
 والبنات اربعة فتدفع نصيب كل منهما الى فروع في السادس
 وكان لطائفة البنات في البطن الاول تسعة من اصل
 فنضرب في ذلك المضروب اعني الاربعة فيحصل ثمانية
 فالانظرنا الى ما هو اسفل من البطن الاول وهذا اختلاف
 في البطن الثالث اذ فيه بارأاء البنات تسعة
 بنات وثلاثة بنين فقسمنا نصيبهن على التسعة
 المذكور مثل حظ الانثيين فاصاب البنين ثمانية عشر والبنات
 ثمانية عشر ثم جعلنا الذكر طائفة والاناث طائفة ولما
 نظرنا الى ما هو اسفل من الثالث وجدنا في الرابع بارأاء
 طائفة البنين اثنا عشر بنين فيقسمنا عليهم ما اصاب البنين
 الثلثة المذكور مثل حظ الانثيين فاصاب الابن تسعة والبنات
 تسعة ثم دفعنا نصيب الابن الى اخر فروع لعدم اختلافه
 ولم نجد بارأاء البنين في الخامس اختلاف في السادس اذ فيه
 فيه بارأيهما ابن وبنات فقسمنا عليهم نصيب البنين
 على التسعة المذكور مثل حظ الانثيين فاصاب الابن ستة

والبنات ثلثة وكذلك وجدنا في الرابع بارأاء طائفة البنات
 البنات ثلث بنات وثلاثة بنين فقسمنا عليهم الثمانية عشر
 المذكور مثل حظ الانثيين فاعطينا البنين ثلثة عشر
 اثني عشر والبنات ستة ثم جعلنا ما اطاعتنا في
 نظرنا الى ما هو اسفل من الرابع وجدنا في البطن الخامس بارأاء
 البنين الثلثة اثنا وبنين فقسمنا نصيبهم الذي هو اثني
 عشر المذكور مثل حظ الانثيين فاصاب الابن ستة والبنات
 ستة فدفعنا نصيب الابن الى فروع في السادس وقد وقع
 فيه بارأاء البنين ابن وبنات فقسمنا نصيبهم ما عليها
 فاصاب الابن اربعة والبنات اثنان وجدنا في الخامس بارأاء
 بارأاء البنات الثلثة الاثني في البطن الرابع اثنا وبنات
 فقسمنا نصيبهن على الستة عليهم فاصاب الابن ثلثة
 والبنات ثلثة فدفعنا نصيب الابن الى فروع في السادس
 وجدنا فيه بارأاء البنين اثنا وبنات فقسمنا الثلثة
 بينهما فاصاب الابن اثنان والبنات واحد فاجمعنا
 هذه الاضياء كلها كانت ستين كما قسمت بارأاء الفروع
 في البطن السادس والا فليأخذ النصف الى المذكورة والاول

من اصل المسيلة خال الفسمة عليه وياخذ العدد من الفروع
يعني انه اذا قسم المال على الاسل يعتبر فيه صفة الذكورة والانثوية
التي فيه ويعتبر فيه ايضا عدد الفروع كما اذا ترك الميث
ابن بنت بنت بنت وبنات ابن بنت بنت وبنات بنت
ابن بنت
بهنك الصورة
عند الاموال

بين الفروع اسباعا باعتبار ان ابائهم لان الابنين كما ربع بنات
ومعها تلك بنات اخري فالجوع كسبع بنات فكل من
البنات الثلث هم واحد وكل من الابنين سمان وعند
تجزئتهم المال على اربعة اقسام في البطن الثاني اسباعا
باعتبار عدد الفروع في الاصول يعني انه يقسم المال على البطن
الثاني وفيه ابن وبنات لكنه يعتبر عدد فروع الابن وهو اثنتان
في الابن فيجعل كابين ويعتبر عدد فروع ابنت الابن فيفرض
تعدد فيها فيجعل هذه ابنت ابنتين وعلى هذا
يكون عدد الجوع في البطن الثاني سبعة لان الابن اقل
مقام الابنين كما ربع بنات وهناك بنت ابنتين وبنات

اخرى وهي واحدة فالجميع كسبع بنات فيكون لابن في
هذا البطن اسباعا اسباعا المال ولبنت ابنت في فروعها
تعدد سبعة مائة ولبنت اخري سبع واحد
ثم انه يجعل الذكور طائفة والاناث طائفة فعنده اربعة
اسباع على اسباع المال البنت بنت ابن البنت اذ هي
نصيب حيدتها وهو ذلك الابن الذي تنزل في البطن الثالث
منزلة ابنتين وعنده ايضا ثلثة اسباع وهو نصيب
البننتين تنزلت احدهما منزلة البننتين في ذلك
البطن يقسم على ولديهما اعني في البطن الثالث انصافا
وذلك لانه ابنت ابنت في الثالث اذا اعتبر فيها عدد فروع
صارت كبننتين فتدعى الابن الذي في الثالث فيعطي كل
واحد منهما نصف ثلثة اسباع وهو سبع ونصف سبع
وح يكون نصف او نصف المقصود الذي هو ثلثة اسباع
لبنت ابن بنت البنت نصيبا لها وهو الابن الذي
كان في البطن الثالث والنصف الاخر لابنت بنت
ابنت نصيبا لها وهي ابنت ابنت ابنت الابن في
البطن الثالث نصيبا لها المسيلة من ثمانية وعشرين

وذلك لأن أصل المسئلة في النقص بم على أعلى الخلق
الذي هو البطل الثالث من سبعة كما عرفت فإذا نظرنا
إلى البطل الثالث وجدنا فيه بأزاء البناتين البنين
في الثانية ابنا وبنتا فلما أخذنا في البنات عددها
صارت كبناتين ووجدنا ان يقسم عليهما ايضاً
والبنات نصيب البناتين في الثانية انصافاً
لكن لا نصف صحيحاً لثلاثة لأسباب فنضربها
في أصل المسئلة صار أربعة عشر فأعطينا منها
بنتي بنت ابن البنات ثمانية في نصيب جدما وأعطينا
بنت ابن بنت البنات ثلاثة نصيب ابهما وأعطينا
منها ابني بنت بنت البنات ثلاثة نصيب امها لكن
الثلاثة لا يتقسم عليهما فنضربا عددهما في
الأربعة عشر صاروا ثمانية وعشرين منها نصيب
المسئلة فاننا نصيب الثمانية التي في نصيب بنتي ابن
البنات في البنين فيصير ستة فيصير ابها ونصيب
الثلاثة التي في نصيب بنت ابن بنت البنات في ذلك
المضروب الذي هو ثمان فيصير ستة عشر فيصير

فيصير كل واحد منهما ثلثة وقول محمد بن النضر بن عباد
في جميع احكام ذوي الارحام ومن هذا الكلام يعلم
ما اشترطنا اليه سابقاً من ان قولاً من مروي عن ابيه ايضاً
لكن رواية شاذة ليست بقوة الشهرة مثل الرواية
فذلك يعلم ان ما نحن بخار الخذوا بقول ابيه في مسائل
ذوي الارحام والحيض كانه ايسر على المفتي **فصل**
في الفصل ثمة لمباحث الصنف الاول
علمنا اننا يعتبرون الجهات في التوريث في توريث
ذوي الارحام غير ان ابيه يعتبر بالجهات في ابدان القرو
لانه يقسم المال على القرو من ابتداء فيعتبر بالجهات
فيهم وقد اختلف في قول ابيه فاهل العراق وخراسان
على انه لا تعتبر الجهات فيهم بل يرث عنده ذوي جهتين
بجهة واحدة كما هو مذهب في الحداد على ما عر به اهل
ما وراء النهر على انه يعتبر بالجهات وهو الصحيح واكفون
بين ما نحن فيه وبين الجهات ان الاستحقاق هناك
بالقرينة ويمتد للجهات لا زاد فوضيقتن واما
الاستحقاق فهنا فيصير اخصوية فيفاسر على الاحتقا

تحقيقه المعصية وقد اعتبر فيها تعدد الجهات
 تارة للتحقيق كالأخوة لأب وأم مع الأخوة لأب ولأخ
 لك استحقاق كالأخوة لأم إذا كان ابن عم وكذلك
 ابن العم إذا كان زعماء فانه يعتبر في استحقاقه كسب
 معاً فكذا فيما نحن بصدده يعتبر السببان جميعاً
 لكنه يعتبر عدد الجهات في ابدان الفروع كما ذكر
 وتجهل يعتبر الجهات في الأصول لأنه يقسم المال على قدر
 بطن مختلف من الأصول وباخذ العدد في الأصول من
 الفروع ثم يجعل الذكر طائفة والإناث طائفة عليهما
 تقرير في المسئلة السابقة كما إذا ترك الميت بنتي بنت
 بنت وهما أيضاً بنتاً ابن بنت وترك أيضاً ابن بنت
 بنت جهنم الصغرى
 عند الوفاة يكون المال بينهم
 أي بين الابن والبنتين اثلاثاً
 لأن البنتين ذوات جهتين فكانت بنتان من جهة
 الأم وبنتاه أخوان من جهة الأب فكل واحد منهن
 كأنه ترك ربع بنات وأبناً واحداً فيكون ثلثاه أي ثلثاً

المال للبنتين ذواتي جهتين وثلثه للابن ذواتي جهة
 الواحدة وعند محمد يقسم المال بينهم على ثمانية عشر
 للبنتين اثنتان عشر ومن سبعة عشر سهماً من قبل ابهما
 وستة أسهم من قبل أمهما والابن ستة أسهم من قبل أمه وإن
 ذلك لم يقسم المال عند بعض الباطن الثاني وفيه ابن مثل
 ابنين وبنتان لحد يهما البنتين فصار المجموع تسعة بنات
 فالمسئلة من عدد رؤسهن فلهذا بين أربعة أسهم للبنت
 التي في فروجهما تسعة سهمان وللأخرى سهم واحد فإذا
 جعلنا الذكر في هذا البطن طائفة والإناث طائفة وقد
 نصيب الابن إلى البنتين الثلث في البطن الثالث أصاب
 كل واحدة منهما سهمان وإذا دفعت نصيب طائفة الإناث
 إلى من أذا حق في البطن الثالث لم يقسم عليهن لأن
 نصيبهن الثلث أسباع ومن أذا حق ابن وبنتان فالمجموع
 كأربعة بنات وبنتين الثلثة والأربعة مائة فصار
 الأربعين في عدد الرؤس في المسئلة وهو سبعة صارت
 وعشرين ومن هنا أتت المسئلة إذا كان لابن ابنت
 في البطن اثنا عشر سهماً فصار سهمها في المصروب الذي

البنتين

هو أربعة أيضا بلغ ستة عشر فاعطيت كل واحدة من بنيت
 ثمانية وكان للبنتين في البطن الثانية ثلثة فاذا ضربنا هـ
 في ذلك المضروب حصل اثني عشر فدفنا الابن بنت
 البنت ستة والى بنتي بنت البنت ستة فلكل واحد منها
 فضا ونصيب كل بنت في البطن الاخير احد عشر ثمانية من
 جهة ابيها وثلثة من جهة امها **فصل في**
 من ذوي الارحام وهم اگنا قطنون من الاجداد والجدات
 اولهم بالميراث افرهم الى الميت من جهة كانه ابي سواء
 كان الاقرب من جهة الاب او من جهة الام وقد مر وجوابه
 الاقرب في النصف الاول فاب الام اولى من ابا ام الام
 وكذا ابا ام الاب او جد في هذه الصورة من ابا ام الاب
 و ابا ام اولى من ابا ام الاب في ذلك حال
 الجدات وعند الاستواء في درجات القرب من كان يجب
 الى الميت بوارث فهو اولى من لا يدلي اليه بغير بوارث
 عند البسهل القوي وانه فضل الخفاف وعلى رءى البصر
 فعندهم يكون ابا ام الام اولى في هذه الصورة من ابا
 ابا ام ابا ام او ابا في الدرجة لكن الاول يدلي بوارث

هو الجدة العجيبة اعني ام الام والثانية يدلي بغير وارث
 هو جد فاسد اعني ابا الام الذي لا يرث مع ام الام وكانت
 ام الام اولى فابوها اولى فابوها اولى ولا تفضل
 الابن يدلي بوارث على من لا يدلي بوارث عندك ليمان
 الجوز خافه وان يجهل البنت في الصورة المذكورة يقسم المال
 عند ما انزلنا ثلثه لابي الام وثلثه لابي ام الام وعلى
 ذلك ان الترجيح في الاجداد والجدات الفاسدة بالاولاد
 بوارث يؤدى الى جعل التبويج وهو الجد والجدة تابعان
 لتابع وهو خلاف المقول ليس ويلزم مثل ذلك في الاولاد
 فافترقا وان استوت مناهم اجد جاتهم في القرب البعد
 وليس بينهم مع الاستواء في الدرجة من يدلي بوارث كاب
 ابا ام الاب وام ابا ام الاب والى كلهم يدلون بوارث
 كابا ام ابا ام الاب و ابا ام ام ام الاب فالتفقت
 صفة من يدلون بهم في الذكورة والانثى كما في اذكرناه من مثال
 عدم الازلاء بالوارث فان الجد والجدة في المثال متحدان فبين
 يدلان بدولة يتقو هناك اختلافا في صفة المدلي به
 واتحدت ايضا في انهم بان يكونوا كلهم من جانب ابا الميت

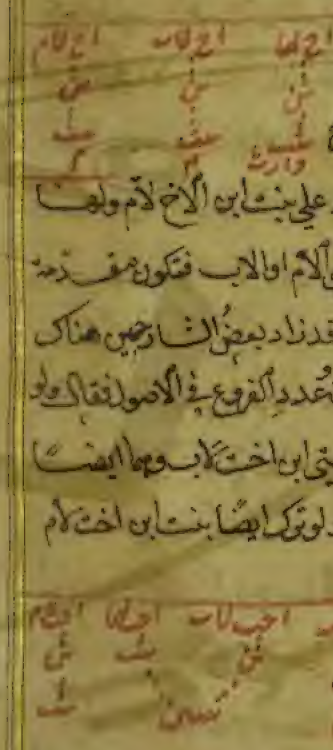
ابن الام فذكر ولد الوارث مكان ولد صاحب الفرض اخفا
 في العباد واختار في النصف الثالث ولد العصبه لانه
 فيه ولد صاحب الفرض في درجة ولد ذي الرحم وذلك لان ولد
 صاحب الفرض في البطن الاول من اولاد الاخوات فقط ولو
 ذي الرحم انما هو في البطن الثاني وما بعده فله بنت او ولد
 في الدرجة بخلاف ولد العصبه فانه قد يكون في درجة ولد ذي
 الرحم كبنات ابن الاخ مع ابن بنت الاخت ولو كانا ابنتين
 ابن الاخ وابن بنت الاخت لامكان المال بينهما للذكر
 مثل حظ الانثيين عند ابن ساعيا لا بدان فان اصل
 في الموارث تفضل الذكر على الانثى وانما ذكر هذا الاصل
 في الاخوة والاخوات لام بالنقص عدا في القياس على قوله
 فهم شركاء في الثلث وما كان مخصوصا عن القياس لا يجوز به
 ما ليس في معناه من جميع الوجوه وليس راءه هو كراهة في
 معنهم من كل وجه اذ لا يثبتون بالفرضية شيئا فيجوز فيهم ذلك
 الاصل وايضا قوريت ذوي الارحام بعين المصوبة فيفضل
 الذكر على الانثى كما في حقيقة المصوبة وعند المال بينهما
 ايضا فابا عبا والامول وهو ظاهر الرواية والوجه في الاحتقا

ابن الام وعبد الفتى

بقا الام وباعتبار هذه القرابة لا تفضل الذكر على الانثى
 لفضل الام لان تفضل الام على غيرها ان ام الام صاحبة فرض
 بخلاف اب الام فان لم تفضل الام على غيرها فله اقل من
 النسا وباعتبار ما دلل به وان استوفوا في القرب ليس فيهم
 وللعصبه كبنات بنت الاخ وابن بنت الاخ او ولد
 او ولد العصبات كبنات ابن الاخ لاب ام او اب او ولد
 او ولد العصبات وبعضهم اولا صاحب الفرض كبنات الاخ
 وام وبنت الاخ لام قابو سيعتبر الا في القرابة فعنده من
 ان اصله اخا لاب ام او اب من ان اصله اخا لا فقط
 او لام فقط فبنت بنت اخت لاب ام او اب عنده من بنت
 اخ لاب ومن ان اصله اخا لاب او اب من ان اصله اخا
 لام كما سيجعلك تفضيله وتجهيزه المال على الاخوة في
 الاخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول وهو
 الظاهر من قوله به به فما اصاب كل فريق من تلك الاصول ثم
 بين فروقهم كما في النصف الاول على ما تفرع هناك ثم اتاورد
 مثلا واما ان يقول الاما بين فيه فقال كما اذا ترك الميت ثلث
 بنات اخوة متفرقين اي بعضهم كاب ام وبعضهم كاب فقط

ليراث

ضمينا بها في الثلثة فيحصل ثلثتة نعمتا منها ثلثة الى بنت
الاخ واثنين الى ابن الاخت وواحد الى بنت الاخت ولو ترك
اي المثلث ثلث بنات بنات اخوة متفرقين بهذه الصورة
المالكة لبنت ابن الاخ
لاب وام بالانفاق لانها
ولد العصبية الذي هو ابن الاخ
لاب وام فيكون مقدمة على بنت ابن الاخ لام ولو كانت
ايضا اقرب القرابة من جانيبي الام والاب فتكون مقدمة
على بنت ابن الاخ لاب وقد زاد بعض الشارحين هناك
مسئلة لاعتبار الجهات تعدد الفروع في الاصول فقالوا لو
ترك ابن بنت اخ لاب وبنتي ابن اخت لاب وهما ايضا
بنات بنت اخت لاب وام ولو ترك ايضا بنت ابن اخت لام
بهذه الصورة
عند ادس المالكة
لبنتي بنت الاخ لاب
وام لقوة القرابة وعند محمد
يقسم المال على الاول التي هي الاخوة والاخوات ويعتبر فيهم



وعدد الفروع على ما اصاب كل فريق منهم يقسم على فروعه
فاصل المسئلة عند من سببه لوجود السد بينهما او احد
منهما وهو سد بينهما للاخت لام واربعة وهي ثلثاها
للابنت لاب وام لان اعتبار عدد بنتي بنتي فهو كالاخت
للاب وام فلما الثلثان والباقي منها وهو واحد للاخ
والاخت لاب المذكور مثل حفظ الاثنين بطريق العصبية
واذا اعتبرنا عدد بنتي الاخت لاب فيها كانت كاختين
لاب فالواحد الباقي يكون بينهما وبين الابن لاب
نصفين فاذا ضربنا مخرج النصف وهو الاثنان في ال
المسئلة وهو ستة صار لكل من ابنتي بنتي للاخت
لاب وام من اصل المسئلة اربعة فقد ضربناها في المضروب
اثنان الاثنين بلغ ثمانية اعطيناها لبنتي بنتي وام لان
الاخت لام من اصلها واحد ضربناه في ذلك المضروب
وكان اثنين فاعطيناها بنت ابنتها وكان للاخ
والاخت لاب من اصلها واحد ايضا فاضربناه في ذلك
المضروب فكان اثنين فبقيناها بين الابن والاخت
لاب انساها للمعرفة فكل واحد منهما واحد فبقيناها



نصيب الاخ لا ب هو واحد الى ابن بنته فدفعنا نصيب
 الاخت لا ب وهو ايضا واحد الى بنت ابنتها فله يستقيم
 عليها فاذا ضربنا عدد هما في اصل البنته وهو اثني عشر
 اربعة عشر فنحن فيها نصف البنته اذا كان للبنته بنت واحدة
 من الابوين ثمانية من اثني عشر فضرنا هاهنا في المصروف الذي
 هو اثنا عشر فصار ستة عشر فهي لها وان كان لبنتان
 الاخت لا ب اثنا عشر ضروبنا هاهنا في ذلك المضروب صار ثلثه
 فدفعنا هاهنا الى ابن بنت الاخ لا ب واحد منها
 فضرنا هاهنا في ذلك المضروب فصار اثنين فها له ون البنتي
 ان الاخت لا ب واحد منها ضروبنا هاهنا في الاثنين فله ينقسم
 فدفعنا هاهنا ايضا نصيب البنتي من المصروف ثمانية عشر
 فكل واحد منها ثلثه **فصل في تصنيف** **شرايع**
 الذي ينتمي الى جذري الميت اجدته وهم العات على الإطلاق
 والاعمام لا ب والاموال والخلالات مطلق الحكم فيلزم انه
 اذا انفرد واحد منهم استحق المال كله لمسلم المزارع فاذا
 ترك عمة واحدة او عمًا واحدًا لا ب او خالًا واحدًا او خالة
 واحدة كان المال كله له كذا لو وجد اكثر من واحد كان

وهام لا ب وام لا ب
 واما في الاعمام لا ب
 وام لا ب فلهما نصيبان

واما ذكره في الحكم العام
 بجميع الاصناف ليعلم انه
 في شرايعها بالطريق الاولى



وهو الاول
 بسبب القرابة

هذا الحكم انما استحقاقا لو اكل كل عند الافراد عن المزارع
 مشتركين الاضنا فالربعة فموجب تخصيص ذكره بهذا
 النصيب فلهذا نظر الى ان بيانه في بعد الاضنا في
 نصيبه حريانه في سائرهم فلهذا طريق الاختصار وانما
 لم يذكر الاخرية في هذا النصيب لانهم كلهم في درجة واحد
 فلا يتصور فيهم اقرابية بخلاف اولادهم كما سبق وان
 اجتمعوا وله ان حين قرابتهم بمقدار ان يكون الكل من جانب
 واحد كالعمات والاعمام لا ب فانهم من جانب الاب والخال
 فلغايات فلهذا من جانب الام فالاقرب منهم في القرابة
 اقرب الى الجاهل اعني ان من كان لا ب وام او جيا بالميراث
 من كان لا ب ومن كان لا ب او جيا من كان لا ب ومن كان لا ب
 لان القرابة من الجانبين اقرب وهو وظ وكذا قرابة الاب
 اقرب من قرابة الام ذكرنا اننا وانما نأخذ بالفرق بين ان
 يكون الاقرب ذكرًا او انثى فعمه لا ب وام او جيا من عمة
 لا ب ومن عمة ومن عم لا ب فها اقرب قرابة فتحرر المال كله وعمه
 لا ب او جيا ومن عمة ومن عم لا ب فلهذا قرابتهم وكذا الخال

في تصنيف الرابع

Copyright

او خالة لام وخالة لاب وخالة لأم فكلتا المال لقراءة الاب اي
 كما نواذكورا وانا شأ اي على تقدير اتحاد خين القراءة ان
 اختلط في الصنف الرابع الذكور والاناث واستوت ايضا
 قرابتهن في القوة بان يكونوا كلهم لاب وام او اب وام
 فلذلك كل حظ الانثيين كم وعمه كله لأم او خال
 وخالة كله لأم وام او كلاهما لأم او كلاهما لأم
 وذلك لان العم والقمة متحدان في المسمى الذي هو الاب
 وكذا اصل الخال والخالة واحد وهو لأم ومبنى نفق الامل
 فالمعتبر في القمة بالابدان عندهما جميعا وان كان
 خين قرابتهن مختلفا بان يكون قرابة بعضهم من جانب الاب
 وقرابة بعض آخر من جانب الام فلا اعتبار بالقوة القرابة
 فيما بين المختلفين في خينهما فلا يكون من هو اقرب قرابة
 لكونه من الجانبين او من جانب اب او ام من قرابته
 من جانب الام كعمه لاب وام وخالة لأم او خال لاب
 وام وعمه لأم فالثلاثان لقراءة الاب وهو نصيب الاب
 والثالث لقراءة الام وهو نصيب الام فاذا تركت عمه لاب
 وام وعمه لاب وعمه لأم وترك ايضا عمه خالة لاب

باعتبار الابدان في القصة لا اتحاد
 الاصول الخمس

انما يفرق بين هذه القرابات

وام وخالة لاب وخالة لأم فكلتا المال لقراءة الاب اي
 التماثل والمثل لقراءة الام اي الخالات ثم ما اصاب كل فريق
 من قرابتي الاب وام بقسم بينهم كما اتحد خين قرابتهن
 فانعمه لاب وام في المال المذكور يحوز الثلثين لان قرابتهن
 اقوى وكذا الخالة لاب وام تحوز الثلث لذلك اذا تعدد
 العمات لاب وام فم الثلثان بينهما بالتسوية وكذا
 الخال في تعدد الخالات لاب وام فيقسم الثلث بينهما
 على السوية فان قيل الحكم بان الثلثين لقراءة الاب يتنافى
 قوله فلا اعتبار بالقوة القرابة قلت الامساخ اذا المراد باعتبار
 قوة القرابة هو ان يأخذ الحق في جميع المال كما امر الله به
 وصح في اول ما ورثهم اي اول الصنف الرابع قد
 اتى الصنف الاول ولا البنات ولا ذوات البنات والبنات وهذه
 العباد باطلا قهرها قد تحمل على الاولاد والمنسوبة الى البنات
 وبنات الام بلا واسطة وبواسطة ايضا فان اراد التفرغ
 بذلك زيد فقلت ان سفلوا الحكم في الكل اعني قيمه على
 او سفلوا احدهما تقرر ان الصنف الثاني هم الساقطون
 من الاجداد والبنات والبنات والحكم في الكل واحد كما عرفت

واشركت لقراءة الام

الكل ولو لم يكن له الاب فان فقد كان مع

الكل ولو لم يكن له الاب فان فقد كان مع

متفرقات ٥ ان المال كله لولد عمه لابي وام فان فقد كان
كله لولد عمه لام وكذا الحال في اولاد الاخوة المتفرقين او محلا
متفرقا وذلك لان النسب في درجة الاتصال بالمت
حاصل ولا شك ان في القرابة بين اقرب سبب وعند اتحاد
النسب يحل الاقرب سببا في معنى الاقرب درجة فيكون اق
وكذا لو كان من لابي لقرابة الاب وقد سلف ان في الحقيقة
معصية المعصية تقدم قرابة الاب على قرابة الام واعلم ان هذا
الاجماع ليس مطلقا بل هو مقيد بما اذا لم يكن فيهم ولد
عصبة فيهم واما اذا لم يكن فيهم ولد عصبة ففي اولوية من له
قوة القرابة بخلاف بين ظاهر الرواية وقول بعض المشايخ كما
ستقف عليه وان استويا في القرب بحسب الدرجة وفي القرابة
بحسب القوة وكان حينئذ يتم متحدان بان يكون الكل من جهة
اسم الميت ومن جهة انه فواذ المعصية اولى من ان يكون ولد
المعصية كينت القربان العم كذا ما لابي وام او لابي المال كله
لميت القربان لولا المعصية دون ابن العم وذلك لان القربان
وام او لابي من العصبات بخلاف العم فاتها من ذوي الارحام
كالمسلم وفي جانب ولد المعصية قوة وبجانب اباعثا بالمذني

والعبارة مطلقة وليس في هذا الصنف اعتبار
الاولاد وان الصنف الثالث اولاد الاخوات وبنات الاخوة
وبنات الاخوة لام وهذه العبارة كالاولوية ولو لم يكن
بواسطة الحكم ايضا واحدا من الصنف الرابع ومن العم
والاعام لام فالأخوال والخالات فليس بيننا ولا اعتبار
عنهم او لا ديم فلذلك احتج بالتحصيل ولا ديم بالذكر
وبان احكامهم للحكم فيهم كالحكم في الصنف الاول اعني
بذلك ان اولادهم بالميراث اقرب بهم الى الميت من جهة كان
اي سواء كان الاقرب من جهة الاب ومن جهة بنت
العمة او ابنتها او ولي من بنت بنت العمة وان بنتها وبنت
ابنتها لانها اقرب الى الميت في الرحم من هؤلاء مع اتحاد
الجهة وبنت الخالة او ابنتها او ولي من بنت بنت الخالة وان
بنتها كما ذكرنا وكذا اولاد العمة او ولي من اولاد الخالة وبنت
لوجود الاقربية مع اختلاف الجهة وان استويا في القرابة الى الميت
ولان حينئذ يتم متحدان بان يكون قرابة الكل من جانب
الميت او من جانب امه فمن كان له قوة القرابة في جهة وفي
بالاجماع من ليس له قوة القرابة فاذا ترك لثلاثة اولاد لعم

الكل ولو لم يكن له الاب فان فقد كان مع

الكل ولو لم يكن له الاب فان فقد كان مع

الكل ولو لم يكن له الاب فان فقد كان مع

الكل ولو لم يكن له الاب فان فقد كان مع

الكل ولو لم يكن له الاب فان فقد كان مع

وعندنا نحن القربة في صورة ثاويجا كدجة يعتير
 هذه القوة وأن لم يعتير عندنا خلة في حيزها كما سياتي
 وان كان احدهما اي احدهما من المذكورين وهما القوة
 لاب وام والآخر لاب كان كمالا لم يكن كان له قوة القربة
 لم يذهب هذه العبادية ما يتبادر من اطلاقها لان التام اذا كان
 لاب وام والقوة لاب فلهذا كان في ان كمالا كمالا
 التام لا تخفى ولذا المعصية ولها ايضا قوة القربة بل لا بد بها
 ان العبادان كانت لاب وام والتام لاب كان كمالا لم يكن
 قوة القربة وهو ابن القوة ويتاخر الخلق الذي سنده كونه
 قال وان كانت القوة لاب وام والقوة لاب فكل كمالا في القوة
 في ظاهر الرواية لقوة القربة دون بنات التام المذكورة والكلية
 وكذا لو ارث قياسا على حالة الاب فاتها مع كونها اولاد في
 رحم وهو اب التام يكون في اولاد البنات لقوة القربة
 الخالصة لها من جهة الاب من الحالة لامت مع كونها اي كان
 الحالة لامت ولدا لو ارثت وهي التام فاتها وانما يختلف اب التام
 وانما كانت الحالة الاولى ولي من الثانية لان التام في جميع
 شي على اخر في حاصل قباية ذاتة وهو فيها من بصلته

قوة القربة الحاصلة في الحالة الاولى التي هي من جهة الاب
 ولي من التام في جميع حاصل في غيره وهو في مثال التام
 الادلة لا بد بالوارث الحاصل في غير الحالة الثانية التي هي من جهة
 التام فان العبادتين ليست بهذه الحالة بل في التام التي هي
 التام التي هي لا يقال الادلة موجودة في الثانية كما ان قوة القربة
 موجودة في الاولى لاننا نقول الجبل الذي يرتفع به حقيقته هو
 التام في القوة في غير هذا الادلة هو الذي يتعلق بها
 بتلك الكوادة التي يرتفع بها لو كان هذا يتعلق لم يتصور
 بها فان قيل من اين يستقيم قياس ابن القوة وبنات التام المذكورين
 في القربة المذكورين مع ان ترجيح الحالة لاب يعني فيها
 وصرفه قربة في بنات الحالة لاب وام فان قوة القربة
 ليست في ذات بل في امة قلنا من حيث القوة القربة تسمى
 من القوة لا من غيرها وما روي ان بنات التام وام ولي من
 التام لاب ولي من ذلك الاب عليا رسالية قوة القربة من اجل
 الجبل الذي يرتفع به لو كان كمالا لغيرها نصفين لان كل
 واحدة منهما ولدا المعصية وهذا يختلف المعصية فاتها
 كمالا من التام في قوة الاثني فان ابن التام عصية دولة التام

سرت قوة القرابة من أمة الجاني بها كانت في ذات حاصلة
فيكون أولى من بنت التيم وقال بعضهم أي قال بعض المشايخ
بنت عماد رواية غير ظاهرة المالطة في الصورة المذكورة لبنت
التيم لابن عماد ولد العصبية بخلاف ابن التيم فإنه ولد ذي
الرحم ومن ههنا علم أن ذلك الجاني المذكور هناك مقيد
بما قيدناه به ثم لأن بنت التيم لابن التيم لابن التيم
في القرب وخير فإنهما متحدت كونهما من قبل الأب
ومع ذلك ليس من قوة القرابة وإنما من القوة في الجاني
لأنه هذا البعض من المشايخ الذي يقع قوله على ظاهر الرواية
بأنه يلزم من هذا الظاهر ترجيح فرع الأصل المخرج على
فرع الأصل الرابع الذي هو أنه إذا ترك عمه لابن التيم وعما كان
أما كلمة التيم دون التيم فعلى هذا ينبغي أن يخرج بنت
التيم على ابن التيم وإن استوفى القرب ولكن يختلف
حين فرأى بأن يكون بعضهم من جانب الأب وبعضهم من
جانب الأم لا اعتبار رأي فلا اعتبار بهست القوة القرابة ولا
لولد العصبية في ظاهر الرواية فلا يكون ولد التيم لابن التيم الجاني
من ولد الخال والخال لابن التيم والأم لعدم اعتبار قوة

قرابة ولد العصبية ولذا ثبت أن التيم لابن التيم ليس أولى من بنت
الخال والخال لابن التيم والأم لعدم اعتبار كون بنت
التيم ولد العصبية قياسا على عمه لابن التيم فإنها مع كونها
ذات قرابة بين فلولها ولذا لو كانت من الجانيين أي جاني
الأب والأم فإن أباهما جدي صحيح وعصبية وأمها جدة صحيح
ذات قرابة من التيم أولى من الخال لابن التيم كما مر في العصبية
المرام فلا اعتبار بهست القوة القرابة ولا لولد العصبية ولذا
فيما نحن فيه يمكن أن يكون الثلثين من يربي بقراءة الأب لقيامهم مقام
فيستبر فيهم أي فيما بين المدلين بقراءة الأب مع التيم أي
في أدلة قوة القرابة ثم ولد العصبية وذلك لأنهم لما أخذوا
تصديقهم صابوا بالقياس إلى ذلك النسب بخلافه في حين
كان الميت لم يترك من المال إلا مقدار نصيبهم فيستبر لهم
أو لا قوة القرابة وثالثها ولد العصبية كما إذا كان للخير متحدا
في الأصل على ما مر في الثلث من يربي بقراءة الأم لقيامهم مقام
ويستبر فيهم قوة القرابة على قياس ما عرفت فيما يربي بالأب
ولم يذكر ههنا ولد العصبية إلا ليتصور عصبية في قرابة
الأم قال الإمام الشافعي لا يرب إلا استحقاق الثلثين

والاشد من ان يتغير كثير العدد في احد الجانبيين وقيل في
 في الآخر لان هذا الاستحقاق انما هو للمدعي باعز الالاب
 والام ولا اختلاف فيها بالكثرة والقلّة وهو سال الام من
 على عمل في اوله والبنات انما اوله ن هناك الاعتبار بالمدعي
 به لما اختلفت القصة بكثرة العدد وقلته كما لم يختلفت
 ولما كان يفرق بينهما بان تقول هناك يتعدد المدعي بحكم
 التفرع ومنها لا يتعدد المدعي بحكم اكد ذلك لان الشيء
 انما يتعدد حكما اذا كان يتصور شعبة خفيفة من البين كما
 التعدد في الاول من البنين والبنات فيثبت العدد
 فيهم حكما يتعدد الفروع ومنها الالاب والام فلا يتصور
 فيها التعدد بحقيقة فكذا لا يثبت التعدد حكما في القرابات
 المشعبة منها ثم ان عند الام ما اصاب كل فريق من فريق
 الالاب والام يقسم على ايدان فروعهم واعتبار عدد كل
 في الفروع وعند محمد يقسم المال على اول بطور اختلاف
 اعتبار عدد الفروع والكميات في الاصول كما هو مذهبها
 في الصنف الاول اعني في اول البنات والبنات
 اول على ما سلف فاذا فرضت انه ترك ابني بنت محمد الالاب

٦٩
 وبنتي ابن عمه الالاب وما اصاب بنت عم الالاب وترك
 مع ذلك بنتي خالة الالاب وابني ابن خالة الالاب وما اصاب
 ابنا بنت خال الالاب وهذه القصود

بنات	بنات	بنات	بنات	بنات	بنات
بنات	بنات	بنات	بنات	بنات	بنات
بنات	بنات	بنات	بنات	بنات	بنات
بنات	بنات	بنات	بنات	بنات	بنات

فاصل المسئلة ههنا من ثلثة للشاهها وبها اثنان ههنا
 القرابة الالاب والام وهو واحد القرابة الام لكن عند الام
 هذه المسئلة من اثنين وذلك لان ما اصاب فريق
 الالاب اثنان واعدادهم اذا اعتبر عدد الكميات في الفروع
 اربعة لان البنات في هذا الفريق كان ربع بنات بنتان
 من جهة ابن العم الالاب وبنتان من جهة بنت العم لكانا
 عدد الرؤوس فيجعل هذه البنات الاربع كائنين فهذا
 الفريق اربعة ابناء فلا استقامت اصابهم اعني الاثنين
 على الاربعة بل ما متوافقان بالنصف في عدد الرؤوس
 على نصفه وهو اثنان وما اصاب فريق الام واحد
 اذا اعتبر عدد الكميات في الفروع خمسة لانا نحب البنين

في الفرق أربعة أبناء اثنين من قبل ابن الخالة لآب واثنا
من قبل بنت الخال لآب وحسب للاختصاص والبنتين فيهم
ابن واحد فهذا الفرق خمسة أبناء ولا استغناء للواحد
على الثالث بل بينهما مباينة فيكون الثالث بحالهما ثم نظرت
إلى الاثنين الذي هو فوق رؤس فرق آلاب وإلى هذه
الثلاث فوجدت ما متهما بين فرضين أحدهما في الآخر فها
عشرة فرضين هاهنا في أصل المسئلة التي هي ثلثة صارتين
ومنها تفصيل المسئلة ثلثاها الحة عشر في الفرق لآب
بنت العمة لآب عشرة منها للبنتين وثلثاها الحة
لفرق الأم ثمانية منها للابنتين واثنا منهن للبنتين
وعند محمد تفصيل هذه المسئلة مائة وثلاثين لأن تقسيم
أعمال على أوليها يختلف ويعتبر فيهم عدد الفروع
لجها في فرق آلاب حسب التمسك لآب عشرين بها كارب
عمات وحسب كل واحدة من العتيرين لآب عشرين كارب
ثماني عمارت وإذا اختصر في عدد الرؤس جعل التمسك الذي هو
كارب عمارت عمارا واحدا وأربع الباقي عمارا فمطروا
من هذين العتيرين واحدا من الثلثين الذين هما اثنا عشر

الأم بحسب الحال لآب كمالين بها كارب خالات وحسب
كل واحدة من الخاليتين بناء على اعتبار عدد الفروع
والجها في الأصول فالجميع ههنا أيضا ثلثي خالات
وإذا اختصر في عدد الرؤس جعل الحال الذي هو كارب
جارا واحدا وجعل الخالات الأربع الباقي بمنزلة خالات
وما أصابهم من أصل المسئلة وهو الثلث واحد فلا يقيم
على هذين الخالين فيضرب عددها في أصل المسئلة
وهو ثلث فيحصل ستة فيعطى فرق آلاب من هذه الستة
أربعة ثم يدفع اثنان من هذه الأربعة إلى التمسك لآب فيحصل
كطائفة واحدة ويدفع نصيبه إلى آخر فروع بنتي بنته فكل
واحدة منهما واحد ويدفع اثنان الأخوان من الأربعة
إلى العتيرين لآب ويجعلون طائفة برأسهما ثم ينظر إلى أسفل
العتيرين فيؤخذ ابن كابين وبنت كابينين لأخذهما
العدد من فروعهما وإذا اختصر في الرؤس جعلت البنتان
كابين فالجميع ثلثة بنين ونصيب العتيرين وهو اثنان
كل بنين على ثلثة بل بينهما مباينة فيكون الثلثة بحالها
ويعطى فرق الأم من الستة اثنان ويدفع من هذين

واحد في الخان ويجعل كطائفة واحد آخر في الخان
 ويجعلون كطائفة واذا دفع نصيب الخان وهو واحد إلى
 ابني بنته لم يستقم عليهما فيترك عدد بهما بخان الخان
 إلى أسفل الخانين وجداين كابينين وبنت كينتين واذا
 اختص جمل المجموع كثلث بنين ولا استقامة الواحد عليهم
 فتترك الثلاثة بخانها واذا نظر إلى اعداد الروس والروس
 اعز الثلاثة والاثنيين والثلاثة وجديين الثلثين مماثلثة
 فتكفي باحدهما وجديين الاثنيين والثلاثة مباينة فيصير
 احدهما في الآخر فيحصل ستة ثم نصيب هذه الستة ثلث
 التي هي من اصل المسئلة فيبلغ ستة وثلثين وضربا في
 كان لفرقي الابا اربعة من اصل المسئلة وقد ضربت المصروب
 الذي هو ستة ضاربا اربعة عشر في نصيب هذا
 الفرق من الستة والثلثين واما نصيب احادهم منها
 فنقول قد ضرب نصيب بنتي بنت القم لاب من جهة القم هو
 اثنان في ذلك المصروب صار اثني عشر فلكل واحدة منهما
 ستة وضربا ايضا نصيبها من القمة وهو الواحد في القمة
 المذكور فكان ستة فلكل واحدة منها ثلثة فقد حصل

واحدة منها ستة اسم ستة من جهة القم وضرب
 ايضا نصيب ابني بنت القمة وهو واحدة في ذلك المصروب
 ولكل ستة فلكل واحد منهما ثلثة ومجموع هذه الانصبا
 اربعة عشر من وكان لفرقي الام من اصل المسئلة اثنان
 فاذا ضربنا في المصروب الذي هو الستة بلغ اثني عشر في نصيب
 هذا الفرق من الستة والثلثين واما نصيب احادهم فنقول
 اذا ضرب نصيب ابني بنت الخان وهو واحد في المصروب
 اربعة الستة ستة فلكل واحد منهما ثلثة واذا ضرب
 نصيب فروعي الخانين وهو واحد ايضا في ذلك
 المصروب كان ستة فلكل بنتي من الخالة اربعة من تلك الستة
 ولكل واحد منهما اثنان فقد حصل لكل من الاثنيين خمسة
 ثلثة من جهة الخان واثنان من جهة الخالة ولبنيتي بنت
 الخالة اثنان من اصل الكل واحدة واحدة فلكل بنتي عشرة
 وللبنيتين اثنان ومجموع هذه الانصبا اثني عشر فاذا انقصت
 اليه الاربعة عشر ربح له من المجموع ستة وثلثين ثم ينقل
 هذا الحكم الذي ذكرناه مفضل في عومة الميت وخولة
 وبنو اولادهم اربعة عو ما يورثونها ثم إلى اولادهم ثم ينقل

إلى جهة عمومة أبي يابو وخولتهما ثم إلى ولادهم كما في المصباح
 يعني إذا لم يوجد عمه الميت وخولته وأولادهم انتقل حكمهم
 المذكور إلى عم أبي الميت لأم وعمته وخاله وخالته وإلى عم
 أم الميت وعمتها وخالتها وأخواتها فإذا انفرد واحد
 منهم أخذ المال كله لعدم المهرام وإن اجتمعوا واتحد حثين
 قرابتهم فلا قوي منهم أو لم يذكر له من الأقرباء ابني وإن استوفى
 قرابتهم فلذلك مثل حظ الأنثيين وإذا اختلف حثين قرابتهم
 فلقابة الأب الثلثان ولقابة الأم الثلث إلى آخرها من
 هناك فإن لم يوجد هؤلاء كان حكم أولادهم حكم أولاد
 الأب فإن لم يوجد أولادهم أيضا انتقل الحكم إلى عمومة أبي
 أبي الميت وخولته ثم إلى ولادهم هكذا إلى ما لا يتناهى
 وأشار بقوله كما في المصباح إلى أن تورث ذرية الأرحام باعتبار
 معنى المصوبة كما سلف في معنى حقيقة المصوبة ولم يعرف
 في حقيقة المصوبة الحكم في إعمال الميت لنقل ذلك الحكم إلى إعمالهم
 ثم إلى إعمال جده فكذا الحال في معنى المصوبة ^ص ^ص
 هو فعلي من الخشت وهو الدين والتكسب يقال خشت الشيء
 فتحشت أي عطفته فادمطت ومنه سمي الخشت وجميع الخشتي

لغاية

الخشابة بفتح الخاء كجمل وجبالي والمراد بها من لالة الرجال
 وآلة النساء معاً وليس له شيء منهما أصلاً عما نقل من
 أن الشيعي قيل عن ميلاد مولود ليس له شيء من الآتين
 ويخرج من شترته شبيه بول غليظ ومثل هذا المخلوق فيه
 ليس والله طواف الخشابة في كل الأشكال في الخشابة من حيث
 أنه لا بد أن يكون ذكراً أو أنثى لا خصراً إلا أن فيه ما
 مع كون الذكورة والانثوية صفتين متضادتين لا يجتمعان
 ثم إن عكسهما القين بينهما عند الولادة وجود الآلة الحيوان
 يتبين سائر العلامات بل في الزمان والأشكال أعني
 المشابهة حال الولادة أما باعتبار الآتين وأما
 بفقدانهما جميعاً فإن وقع الاشتباه بالتعارض فالحكم
 للرجال لأن منفعة الآلة عند انفصال الولد من الأم خروج
 البول وهو المنفعة الأصلية للذكورة وبما سواه من الكنا في
 يحدث بعد ذلك فإن بال من آلة الرجال فهو ذكر والآلة
 الأخرى زيادة خرق في البدن وإن بال من آلة النساء
 فهو أنثى والآلة الأخرى كقولها في البدن روي أن عامر بن
 العدي كان من جملة العرب في الجاهلية وقد رجع إليه

أنشأ أولي شكل كمنه دانه وانه ظاهر
 أولور قاني وراحتة اولور وراحتة

هذه الحكمة تختص وكان يقول من جبل وامره فلم يقبل
 منه فدخل بيته للاستراحة وانقلب على فراشه ولم يأخذ النوم
 فالتجارية ضغينة عن تحييقها بها بل كذا قالت
 التجارية مع المال واتبع المبال وروي حكم المبال اي جعله
 فخرج وحكم بهذا فاستحسنوه فهو حكم جاهلي وقد قرئ
 النبي م بارواه محمد عن ابيه من الكتابي عن ابي صالح عن
 ابن عباس من انه عم لماسيل كيف يورث مولود كذلك
 قال من حيث يبول وقد روي مثله عن علي وجابر وعن
 قتادة وعن سعيد بن المسيب فان كان يبول من الاثنين
 جميعا فالحكم لما هو سابق خروجا لانهما خرج من احدهما
 حكم حال الخروج بانه علي تلك الصفة فلا يتغير هذا الحكم
 بخروج من الاخر كما اذا اقام رجل بيته على نكاح امرأة فقتله
 بها ثم اقام بها اخرى بيته اخرى لم يكتف بالبيت وكذا اذا
 اقام بيته على نسب مولود فحكم به ثم اعاده آخر اقام
 البيته لا يكتف بالثانية فان لم يكن هناك نسب فخرج
 فقد قال ابو جرح لا علم به بذلك قال لا يمتنع ان يكون له اكثر
 نكاح على زيادة قوة مرة ذلك ابو جرح عليه السلام وقال له هلايت

من اجل ان
 من اجل ان
 من اجل ان

قاضيا بين البول والاقي واذا استويا في المقدار
 فقد قال لا علم لنا بذلك ومن المعلوم ان الاعتراف
 بعدم العلم دليل على فقه الرجل وديانته فلا تغرر في ذلك
 على ابي جرح وصاحبه واذا بلغ صاحب الاثنين فله بند
 ان يرفع ذلك الاشكال بظهور علامة لانه ان جامع بذلك
 او ثبت له الحية او احتمل كاحتمام الرجل فهو رجل وان
 تضمن له ثديان كذا في الجملة او راء حيضا كالنساء
 او جمع كما يجامعين او ظهر به جبل او نزل في ثدييه لبن
 فهو امرأة فهذه علامات لا بد ان يظهر عليه بعضها
 عند البلوغ وقوله مقبول فيما كان من هذه الامور
 باطنا لا يعلمه غيره فمن ثمة قلنا لا يبقى اشكال بعد
 البلوغ هنا كذا ذكر الامام الشافعي في شرح كتاب
 الفتاوى وعند بعض الفقهاء انه لا اعتبار بهود الفتى
 في نبات الحية وانه اذا امتن بفرج الرجال وبالمنه وحده
 بفرج النساء كان مشكوكا وكذا اذا بال بفرج النساء
 وامتن بفرج الرجال وذلك لان كل واحد منهما دليل
 على الانفراد فاذا اجتمعا معا واذا انفردا لم يثبت

او المتجانس ميل الى الرجال او النساء يقبل قوله ولا يقبل
رجوعه بعد ذلك الا ان يظهر كذبه يقيناً مثل ان
يخبر بانه رجل ثم نلد فانه يترك العمل بقوله ان
وان وقع الاشتباه بفقدان الآلتين جميعاً فقد قال
محمد بن سعد بن الخنثي المشكل سواء وانما ان مات
قبل ان يدرك فتبين حاله بنيات الحجة او ينهض
الذي واختلف العلماء في حكم الخنثي المشكل في باب
الأرض فجعل المصنف فصلاً على حدة وبين حاله بقوله
الخنثي المشكل أي نصيب الذكر والأنثى أعني أسوء
الحالين عند الله وأصحابه يعني محمد وآله من بعده في قوله
الأول وهو قول عامة الصحابة وعليه الفتوى عندنا
فإن قيل لما دام يقبل له نصيب الأنثى مع أنه الأقل
قلت لأن نصيب الأنثى قد يكثر من نصيب الذكر
كما في أولاد الأم وقد يزيد عليه كما اذا تركت زوجاً
وأمّاً واختاً لأم وخنثى لآب فالمسئلة من ستة و
ونحوها منها اذا جعلت الخنثى ذكر فالزوج ونصفها
وهو ثلثة وللام سدسها وهو واحد ولولداً لأم سدسها

وقال النصيبين

فبقي واحد وهو الخنثى بالمصوبة لكونه آخلاً لآب وان
يجعل انثى كان لآب وح تقول المسئلة الى
ثانية ثلثة منها للزوج وواحد لأم وواحد آخر
للخت لأم وثلثة اخرى للخنثى لكونها صاحبة النصف
ومن أظواهر المكشوف ان ثلثة من غايبة أكثر من واحد
من ستة فإن قلت فما فائدة نصيبين أقل النصيبين
باسوء الحالين قلت فائدة انه لو لم يرد بأقل النصيبين
أسوء حال الذكر والأنثى لا يشبه الأمر علينا فيها
إذا كان بحيث يورث في أحد الحالين ويختم في الأخرى
كما اذا تركت زوجاً واختاً لآب وأم وخنثى لآب
فإنه اذا جعل انثى كان له سهم من سبعة وان جعل
ذكر لم يكن له شيء فلا اراد بأقل النصيبين أسوء الحالين
لأن الحكم في أمه لهذه الصورة بان يجعل ذكراً فتكون
شيئاً كما اذا ترك أباً وبناتاً وخنثى للخنثى ههنا
نصيب بنت لأنه متيقن أي علم بثبوتها على تقدير
ذكرته وانثى والزايدة على ذلك شكك فلا بد منه
بغير الشك وعند عام الساجدين هو قول ابن عباس

للخنثى نصف النصيبين بالمنازعة بلا ترجيح كما ثبت
 للخنثى بأدواء عن أبي يعقوب من أنه سئل عن ميراث رجل
 فأخذ الابن كل سهم ذكره فقال له نصف حظ الذكر نصف
 حظ الأنثى بناء على المنازعة التي بينه وبين باقي الورثة وأنه
 يقول أنا ذكر وفي نصيب الذكر سهمين وفي نصيب الأنثى
 ولكن نصيب الأنثى في دفع إلى نصف النصيبين
 اعتباراً للمجالين فلا يكون ترجيح أحد على الآخر فيجعل
 بها بقدر إمكانه وذلك على كراهة من جعلها
 جمع بين الصفتين متضادتين وهو محال فوجب العمل بما قل
 بما قرأناه واختلف أبو يوسف ومحمد في ترجيح قول أبي يعقوب
 قال أبو يوسف في أمثال المذكور للابن سهم وللبنات نصف سهم وفي
 نصيب البنين ثلثة أرباع سهم لأن الخنثى يسحق
 كالابن إن ذكر أو أنثى نصف سهم كالبنت إن كان
 البنت وهذا إذا لم يستحق سهماً على تقدير نصف
 سهم على تقدير آخر متيقن ولا ترجيح لأحد التقديرين على
 الآخر فيأخذ نصف مجموع النصيبين على التقديرين
 على حسب المكان كما ذكرنا أنفاً فبأخذ نصف سهم

لا يرى

نصف سهم

نصف سهم ونقول لعبارة أخرى يأخذ النصف المتيقن
 الذي هو ثابت على تقديري الذكر والآنفة مع نصف
 النصف المتنازع فيه بينه وبين الورثة دفعاً للمنازعة
 فيثبت هذا النصف على زعمه وانفاً على زعمهم فصار
 له من الخنثى ثلثة أرباع سهم لأن مجموع الأنصاء سهمان
 ورابع سهم وذلك كما إذا كان سهم نصيبات إمام العول
 أي البسط إلى الكسر ومجموع المسئلة المذكورة تفرق
 سهمان ورابع سهم فإذا بسطنا السهمين نصيرهما في حصة
 الربع مع زيادة هذا الكسر عليه لأن كل واحد من الأرباع
 المجهول أصحاً وأفتح منها المسئلة فلذلك قال
 وتفتح من ستة فلكل ابن أربعة وللبنات اثنتان والخنثى ثلثة
 فأخذ نصف مجموع الابن والبنات ونقول في تصحيح هذه
 المسئلة بوجه آخر قال أبو يعقوب للابن سهمان وللبنات
 سهم والخنثى نصف النصيبين وهو سهم ونصف سهمين
 لمجموع أربعة سهم ونصف نصيب إمام الكسر الذي
 هو النصف لأن نصيبها فيخرج من يد غيره وهذا الكسر
 فيجعل ستة أنصاف فيجعلها أصحاً وأفتح من غيرها فيخرج قول

أربع أرباعاً تقدم

الشبقي في الصورة المذكورة باخذ الخنثى على المال في هذه
 المسئلة ان كان ذكر لان الاول اوج ابنا وبنيت فالمسئلة
 من خمسة للابن اثنان وخنثى ايضا على تقدير المذكورة
 اثنان وبنيت واحد فالخنثى على هذا التقدير
 المال في اخذ الخنثى ربع المال ان كان ابني لان المقادير
 ابن وبنيتان فالمسئلة من اربعة للابن اثنان وكل
 واحدة من البنيتين واحد فالخنثى على تقدير الانثى ربع
 المال في اخذ الخنثى نصف هذين النصيبين وذلك النصف
 خمس ومن باعتبار الحالتين فان الخنثى نصف الخنثى و
 نصف الربع فجمعها نصف النصيبين اثنا بتين باعتبار
 حالتي الذكورة والانثى في المسئلة على تخريج محمد من
 اربعين وهو العدد المجموع من ضرب واحد في اثنين و
 الاربعة التي هي مسئلة الانثى في المسئلة الاخرى وهي
 الخنثى في مسئلة الذكورة ثم ضرب كل واحد في
 في الحالتين اعني حالتي الذكورة والانثى فيبلغ اربعين
 من هذا ان يقال ان كان الخنثى خمس ومن واره ناعدا
 يتحقق منه هذا ان كان ضمنا محض احد هاتين الاخير

الخنثى اثني عشر
 ١٥
 ٤

فخر

يحصل اربعين ثم انه اشار الى طريق تعيين نصيب كل واحد
 من الاربعين بقوله من كان له شيء من الخنثى فمضروب
 ابني فمضروب في الاربعة ومن كان له شيء من
 الاربعة فمضروب في الخنثى فصار الخنثى من النصيبين ثلثة
 عشر واما الابن ثمانية عشر واما البنيتان تسعة عشر
 ذلك ان الخنثى من مسئلة الذكورة اثني عشر فاما نصيب
 في الاربعة حصل ثمانية فبقي له من نصيبه من مسئلة الانثى
 واحدا فاذ ضرب في الخنثى كان خمسة وفي ايضا له نصيب
 نصيب من الاربعين ثلثة عشر ولان من مسئلة الذكورة
 اثنان فاذ ضرب في الاربعة حصل ثمانية فبقي له وكان نصيبه
 من مسئلة الانثى اثنان ايضا فاذ ضرب في الخنثى
 حصل ثمانية فبقي ايضا له نصيب من الاربعين ثمانية عشر
 وبنيت من مسئلة الذكورة واحد نصيبا في الاربعة فكان
 اربعة فبقي لها من مسئلة الانثى ايضا
 واحد نصيبا في الخنثى فكان خمسة فبقي ايضا لها نصيب
 نصيب من الاربعين تسعة فبقي عليك ان نصيب
 الخنثى اثني عشر وفي هذه المسئلة كما هو مخرجي عن

لا ربعين كذلك هو نصف نصيبه بحسب حالته لان نصيبه
 في حالة الذم ستة عشر ونصفها ثمانية وفي حالة
 الاثمة عشرة ونصفها خمسة ومجموعها ثلثة عشر فالحال
 بين الترحيبين انما هو في الطريق لا في المقصود الذي هو نصف
 النصيبين ثم ان ضرب احد المثلثين في الاخر
 وضرب ما كان لشخص من احد المثلثين في جميع الاخرى
 انما يكون على تقدير المبانيه بين المثلثين اما اذا انقضت
 فيضرب وفق احديهما في الاخرى ويضرب الكل في عدد
 المثلثين ثم يضرب ما لكل شخص من احد المثلثين
 في وفق الاخرى ولا شبهة في ذلك بعد احاطتك بالتقواعد
 انما بقية وقدرنا المصل اليه في الفصل الاخير كما ستعرف
 ان شاء الله تعالى واعلم ان مذهب الشافعي هو ان يأخذ
 الخنثى المشكل ومن معه باختار التقديرات لبيان ينكشف
 الحال كافي لمفقود الحمل فاذا ترك الخالاب وام وولدا خنثى
 فلا شيء للاخ لا احتمال كون الخنثى ذكر افيحج الاخ والخنثى
 نصف المال لان احسن احواله ان يكون ابني فيوقف النصف
 الباقي للملان ينكشف حال الخنثى فاذا ترك الخالاب وام وولدا

بن خنثيين فلكل واحد منهما الثلث المال لا احتمال ان يكون
 هو ابني وصاحبه كرا أو يوقف الثلث الباقي الى انكشف
 الحال والمصلحة بينهم على شيء فيسويها بالصورة على ذلك
 ولما كان الحمل ايضا مترددا بين المثلثين او مرد فضله
 عقبي فصل الخنثى فقال **فصل في الحمل** الزميمة
 لكل سنان عند ٤ ٥ واصحابه وعند امهات بن سنان
 ثلث سنين وعند الشافعي ان ينجس سنين وعند الزهري
 سبع سنين لنا حديث عائشة فاما قالت لا يبقى الولد
 في رحم امه اكثر من سنين ولو قبل ذلك فهو ميت ومثل هذا
 لا يعرف قياسا بل سماعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وثلث في ٥ ما
 من ان الضحاك ولد لاربع سنين وقد ثبت ثنياء وهو
 يضحك فسمي ضحاك وان عبد العزيز لما جشوفي ولدا ايضا
 لاربع سنين وقد اشتهر في نساء ما جشون انهن يلدن
 كذلك وروي ان رجلا غاب عن امرأته سنين ثم قدم
 حاملا فماتت عريان برحمها فقال له معاذ ان كان لك سبيل
 عليها فلا سبيل لك علي ما في بطنها فماتت كما جئني وكذا
 ولدا قد ثبت ثنياء ويثبت ثنياء فقال الرجل هذا ابني

ورب الكعبة فثبت عن سبعة من آله ولداً كثيراً من نسبه
وقال لولا معاذ لم يكن عيسى والجواب عن الأول أن النجاشي
وعبد العزيز ما كان يعرفان ذلك عن أنفسهما ولا يعرفنه
غيرهما إذا اطلعا على أحد علي ما في الرحم سوى الله تعالى فيجوز
أن يكون ذلك لأن دغم الرحم لم يكن على سبيل النذرة
فإنه اعتبار به وعن الثاني أن المراء غيبته عنها قد بينا
وأثبت النسب كان باقرار الزوج وأثبت ستة أشهر
بالإتفاق لما روي من أن رجلاً تزوج امرأة فولدت
لستة أشهر فاتهم عثمان بن جهم فقال ابن عباس ما لها
لو خاضت بك بكاء يا الله ثم لم ينجم بك إذا قال الله تعالى وحملها
وضاله ثلثون شهراً وقال وضاله في عامين فإذا ذهب
للفصال لم يبق للحمل إلا ستة أشهر فذكر عثمان الحد
عنها وأثبت النسب من الزوج وروي مثله عن علي بن
حديث ابن مسعود أن الولد بعد ما مضى على أربعة أشهر ينج
فيه الزوج وبعد ما ينج يتم خلقه في شهرين ويحقق انفصال
منه عما خلق ستة أشهر ذكر في شرح الأئمة السرخسي
في شرح كتاب الطلاق ووقف للحمل عند ٤٠ يوم نصيب

الرجز

الرجز بنين أو نصيب أربع بنات أيها أكثر ويعطى بقية
الورثة أقل الأنصبا مرواه ابن المبارك وبأخذ ذلك
للمعتزلة ط قال شريك النخعي رأيت بالكوفة ثلثاً اسمعيل بن
بنين في بطن واحد ولم ينقل من المشقة بين أن امرأة
ولدت أكثر من ذلك فأنفقنا به وعند محمد بن يوسف نصيب
ثلاثة بنين أو ثلث بنات أيها أكثر مرواه عنه ليث بن سعيد
ولست بهذه الرواية موجودة في شرح الأسفل ولا في
عامة الروايات وفي رواية أخرى عن محمد بن يوسف نصيب
البنين أو البنات أيها أكثر وهو قول الحسن بن أحمد بن
عن ابن مسعود عن عائشة أم ذلك لأن ولادة أربعة
في بطن واحد في غاية النذرة فلا ينبغي الحكم عليه بل على ما يعتد
في الجملة وهو ولادة اثنين وروي للشافعي عن ابن مسعود بن يوسف
نصيب ابن واحد أو بنت واحدة أيها أكثر وهذا هو
الأصح وعليه الفتوى وذلك لأن المعتاد الغالب أن لا ولد
المراء في بطن واحد إلا ولداً واحداً فينبغي عليه الحكم بما لم يعلم
خلافه وذلك في فتاوى أهل السمرقند أن الولادة أن كانت
قريبة بوقف القيمة لمكان الحمل أن زوجة لم تبالست

بظهور الحمل على خلقه ما قد كان كالتبعية لم يوقف
اذ فيه اضرار يباقي الودنة ولم يتعين للمقرب حد بل احيى على
العادة وقيل هو ما دون الشهرين على انه لو طلقا بقبضين
حق فلهن عاجلة كان محمولا على ما دون الشهرين واقفا
الناطق ان يقسم التركة ولا يرسل نصيب الحمل اذا لم يعلم ان
ما في البطن حمل ام لا فان ولدت ثمانية اشهر فانه
انما يقضى به انه لا يدفع الى احد من الورثة شي الا من له
فرض لا يتغير بتعدد الحمل وعدم تعدده فانه يدفع اليه فرضه
على تقدير لقوله ان تصور عول ويترك الباقي الى ان ينكشف
الحال لان الحمل مما لا ينضب فقد روي عن شيخنا انه كان
عشر وولد اكل خمسة منها في بطن واحد وما اخذ
الكفيل من الورثة على قوله اي على قوله من برعاية المختصاف
اي باخذ القاض منهم كفيل على امر معلوم وهو الزيادة
على نصيب ابن واحد نظر المن هو عاجز عن النظر لنفسه ايج
الحمل كما اذا ترك ابن او بنت في عهد امه م وم س في قول
الاول يعطى للحنثي الثلث والابن الثلثين وبوخذه منه
الكفيل عند صاحبه قيل بل يحاط بهما فيؤخذ الكفيل

عند جميع الامه اذا تبين دلائل الذكورة في الحنثي كان حقا
لما زاد على النصف مما اخذه الابن فكذلك في الحمل فان كان
الحمل من الميت بان حلف امه او حاملا وجاءت تلك
المرأة بالولد لتمام الترمدة للحمل اي ستين عندنا واربع
شهرين عندك اي ١٤ او اقل منها اي من المدة التي
اكثر من ان للحمل سواء جاءت به ستة اشهر او اقل واكثر ولم
يكن المرأة مع ذلك اقربت بانقضاء العدة بربث ذلك
الولد من الميت واقارب به ويورث عنه لان وجود الولد في
البطن وقت الموت شرط استحقاق الارث فاذا لم تكن
اقربت بانقضاء عدتها مع ثبوت مدة الحمل حكم بان الحمل
في م موجود في ذلك الوقت واذا جاءت بالولد لاكثر من
اكثر مدة الحمل لا يرث ذلك الولد من الميت ولا يورث عنه
من قبله اذ قد علم بجديده كذلك ان علوقه كان بعد الموت
فلا نسب ولا ميراث وكذا اذا اقربت المرأة في مدة الحمل
بانقضاء عدتها بعد ان يقتوى فيه انقضاء العدة ثم
جاءت بالولد في تلك المدة فانه لا يرث ولا يورث عنه
اذ قد علم باقرارها ان الحمل يكون من الميت وان كان

الحبل من غير بان يترك امرأه حامله من ابدا وبعدها وبعث
 من وزنه وجاءت تلك المرأة بالولد سنة اشهر وقل
 من زمان الموت يربث ذلك الولد من الميت لانه قد تحقق
 وجوده في البطن حال الموت وان جاءت بالولد لاكثر
 من اقل مدة الحمل لا يربث اذ لم يتبين علوقه ولا ضرورة
 ههنا التي تقتدر وجوده في زمان الموت بخلاف ما اذا
 كان الحول منه فان العلوق هناك يستند الى الكثر اوقات
 للحمل الضرورة اثبات نسبة من الميت بعد ارتفاعه
 بالموت واما اذا كان الحول من غير نسبة ثابت من ذلك
 الغير فلا ضرورة ههنا الى اعتبار اكثر الاوقات بل يجب
 الاقتصار على ما هو اقل مدة للحول وما قد يتيقن بوجوه
 حال الموت وطريق معرفة حيوة الحول وقت الولادة ان يوجد
 منه ما يعلم به الحيوة كصوت او غطاس او بكاء او تحريك
 عضوه فان خرج اقل الولد حيا فظهر منه شيء من هذه
 ثم مات لم يربث لانه لما خرج اكثر ميتا فانه خرج كله
 ميتا فله يربث وان خرج اكثر ثم مات يربث لان الاكثر له
 حكم الكل فكما ان خرج كله حيا او اقل في ذلك ما رواه جليلي

من انه تم قالوا اذا استهل الصبي مدته على الضابط
 في مخرج الاكثر والاقل ما ذكره بقوله فان خرج الولد ميتا
 فهو ان يخرج رأسه او لا فالمعبر بصدور اخر اذا خرج صدره
 كله وهو حي يربث اذ قد خرج اكثر حيا وان خرج اقله
 من ذلك لم يربث وان خرج منكوسا وهو ان يخرج حوله
 او لا فالمعبر بتمته فان خرج السنة وهو حي يربث اذ قد
 خرج اكثر حيا وان لم يخرج السنة لم يربث الاصل في
 تصحيح مسئلة الحمل ان تصح المسئلة على تقديرين اعني
 على تقدير ان الحول ذكر وعلى تقدير انه انثى ثم انظر بين تصحيحي
 المسئلتين فان توافقا بخروفا ضرب دفق احدهما في جميع
 الاخر فان تبانيا فاضرب كل واحد منهما في جميع الاخر فلما
 تصحيح المسئلة ثم اضرب نصيب من كان له شيء من مسئلة
 ذكرته في مسئلة انثى على تقدير النباين او في وفقرها
 على تقدير التوافق واضرب ايضا نصيب من كان له شيء من
 مسئلة انثى في مسئلة ذكرته او في وفقرها على ذنبك
 تقديرين كما ذكرناه في مسائل الخسوف ومن ههنا يعلم ما قلنا
 فيه هناك ان المصرا اشار اليه في الفصل الاية ثم انظر في الاصلين

من الضرب لكل واحد من الورثة ايها اقل يعطى لذلك الوارث
لان استحقاقه للاقل متيقن والفضل الذي بينهما اي بين
الحاصلين موقوف من ذلك الوارث لانه اشتبه متحقق
هذا الفضل هل هو للحل او غير فيتوقف الي ان ينزل الاشتباه
فاذا ظهر للحل وذلك الاشتباه فان كان للحل استحقاقه
الموقوف فيها وان كان مستحقا للبعض فيأخذ الجميع
البعض والباقي مقسوم بين الورثة فيعطى لكل واحد من الورثة
ما كان موقوفا من نصيبه كما اذا ترك بنتا وابوين وامراة
فالمسيلة من اربعة وعشرين على تقدير ان الحل ذكر لانه
اجتمع فيها ثلث وسدسان وما بقي فللمرأة ثلثا والباقي
ولكل واحد من الابوين السدس وهو اربعة وثلثين
الحل الذكر الباقي وهو ثلثة عشر والمسيلة من سبعة وعشرين
على تقدير ان الحل انثى لانه اجتمع فيها ثلثة عشر
وسدسان وثلثان فيمن ينزله فنقول من اربعة وعشرين
سبعة وعشرين فالابوين ثمانية والامراة ثلثة وثلثين
مع الحل الانثى ستة عشر وبين عددي نصيب الحل ثلثين
اي اربعة وعشرين وسبعة وعشرين فالثلثة لانه

نصيب

وهو ثلثة بيدها معا فاذا ضربت في واحد من ابوين ثلثة
وهي ثمانية من الاول وثلاثة من الثانية فجميع الاخر صار
الحل ما بين ستة عشر منها ومن نصيب المسيلة اذ
يجز تقدير ذكره للمرأة سبعة عشر ولكل واحد
من الابوين ستة وثلثون وذلك لان سهام المرأة من
مسيلة الذكوة اربعة وعشرين ثلثة كما عرفت
فاذا ضربت في وفوق مسيلة الانثى وهو تسعة وثلثين
وعشرين وسهام كل وارث من ابوين من مسيلة الذكوة
اربعة فاذا ضربنا ما في ذلك الوقف يبلغ ستة وثلثين
والحل تقدير انثى للمرأة اربعة وعشرين لان سهامها
من مسيلة الانثى اربعة وسبعة وعشرين ثلثة ايضا
فاذا ضربت في وفوق مسيلة الذكوة وهو ثمانية صا اربعة
وعشرين ولكل واحد من الابوين اثنان وثلثون لان سهام
كل واحد منها من مسيلة الانثى اربعة اربعة ايضا
فاذا ضربنا ما في وفوق مسيلة الذكوة وهو ثمانية صار
اثنين وثلثين فيعطى للمرأة من المائتين واربعين
اربعة وعشرون لانه اقل نصيبا على تقدير ذكره

أو أكثر يعطى للمرأة والأبوين ما كان موقوفاً من نصيبهما
 أي يعطى للمرأة الثلثة التي كانت موقوفة من نصيبهما
 في مسيلة ذكورة الخ لفيكم لها سبعة وعشرون
 أكثر النصيبين ويعطى كل واحد من الأبوين الأربعة للوثة
 من نصيبه في مسيلة الذكورة فيتم لكل منهما أكثر النصيبين
 وهو ستة وثلاثون وما بقي بعد ما أخذ هو لأبى الثلثة
 وما أخذت البنت وهو مائة وأربعة يضم إلى الثلثة عشر
 التي أخذتها البنت حتى يبلغ مائة وسبعة عشر فيقسم
 المبلغ بين الأب والابن مع عليهم للذكر مثل حظ الأنثيين
 وإن أنكر فصح المسيلة بما عرفت غير مرة وإن ولدت
 ولداً ذكراً وأنثى فالحال على قياس ما إن ولدت ذكراً كما لا يخفى
 وإن ولدت ولداً ميتيناً فيعطى للمرأة والأبوين ما كان
 موقوفاً من نصيبهما ويعطى للبنت الحصة التي كان لها من نصيب
 ذلك القام خمسة وتسعون سهماً لأنها كانت قد أخذت
 ثلثة عشر فيكمل لها سبع نصف المائة وهو مائة وثمانية وأربعون
 من مائة وأربعة بعد تكميل النصف لأبى وهو ستة أسهم
 لأبى عصبة على أمر من أن له مع البنت فرضاً ونصيباً وأعلم

أن الميت إذا ترك من لا يتغير فرضه بالحمل فإنه يعطى فرضه
 كما إذا ترك جدة وأمه حاملة فإنه يعطى الحصة التي
 وكذا إذا ترك أمه حاملة وأباً فللمرأة الثلث فإن
 الوارث إذا كان من يسقط في إحدى حالتي الحمل فإنه
 لا يعطى شيئاً لأن أصله مستحقاً له مشكوك ولا يورث
 مع الشك كما إذا ترك أمه حاملة وأباً وعملاً فلا يرث
 للزوجة أو لغيرها إن كان يكون للحمل أباً فاقدرناه سابقاً
 أما موقوف من يتغير فرضه من الوثقة **فصل في المنقود**
 وهو الغائب الذي انقطع خبره ولا يدري حيوة من موته
 وكيفية ما أسار إليه بقوله المنقود حي في مال حتى لا يرث
 هذا أحد المذاهب في حيوة المستصحب للحال وهو معتبر في
 إبقاء ما كان علامة كان دون انبثاق الم يكن ولهذا
 لا يثبت استحقاق وراثته لماله ولا يزوج أمهاته عندنا
 وهو مذهب علي بن أبي طالب الذي يفتي بموته ويصوب عليه
 مدة واختلاف الروايات في تلك المدة في ظاهر الرواية
 أنه إذا لم يبق أحد من أقاربه بموته فقبل المعتبر أقاربه في
 جميع البلدان فالأولى الأصح كما ذكره في فرائض الإمام

وهو الحكم بقاؤه ما كان
 في زمان الأول موص

ان يصير اقل من في بلد له لان الاما زما يتفاوت باختلاف
 الاقاليم والبلدان وايضا اعتبار جميع الاقوال في خروج
 عظيم وروي الحسن بن زناد عن ابيه هو ان تلك المدة مائة
 وعشرون سنة من يوم ولد فيه المفقود وهذا حديث
 على ما اشتهر بين العامة من انه لا يصح احدا اكثر من هذه المدة
 وهو من كاذب المشهورة فلا اعتداد به وقال محمد بن مائة
 وعشرين سنة وقال ابو اسيد مائة وخمسة عشر سنة وهذا من
 الروايات ان لم يوجد في الكتب المتبعة وروي عن ابي اسيد
 انه اذا مضى مائة سنة من الولادة حكم بموته اذا الظاهر في
 زماننا انه لا يصح احدا اكثر من مائة سنة ولا يحسن
 ينفي هذه الرواية في المفقود حتى يظهر في نفث انه
 اخطاء فانه عاش مائة وسبع سنين وقال بعضهم تسعون
 سنة لان الزيادة عليها في زماننا في غاية الندرة فلا
 يناط بها الاحكام الشرعية بل مدارها على الاغلب
 قال الامام القمي رحمه الله عليه الفتوى وذهب بعضهم الى اثنا
 سبعين سنة لما روي عن الحديث لقوله ثم اعلم اني بين
 اثني عشر الى سبعين حديثا مشهورة في اعمار هذه الامة قال

بعضهم مال المفقود موقوف الى اجتهاد الامام في موته وهو
 من نصب ان يفي به فانه قال اذا مضى مدة يقضي القاضي بان
 مثله لا يصح احدا اكثر من هذه المدة حكم بموته ويقسم ماله
 على ورثته الموجودين حال الحكم به ثم ان الالين بطريق الفقه
 انه لا يقدر بشي كما يظهر اثر رواية انه لا مجال للقياس في نصب
 القادر ولا نظر في حاله على اعتبار اقراره ونظائره
 كما في قيم المتلفات ومهر مثل النساء والمفقود موقوف
 الحكم في حق غيره حتى يوقف نصيبه من مال مورثه كما في الحل فان كان
 المفقود من جهة الحاضرين لم يصرف اليهم شي بل يوقف
 المالك وان كان لا يجيبهم بمطهر كل واحد منهم ما هو الاقل
 من نصيبه على تقدير حيوة المفقود ومما نه فاذا مضت
 المدة وحكم بموته فماله لورثته الموجودين عند الحكم بموته ولا شيء
 لمن مات منهم قبل الحكم بذلك لان شرط التوريث بقاء
 الورث حيا بعد موت المورث ومما كان موقفا لاجاله
 من مال مورثه يرد الى ورثته مورثه الذي وقف ذلك الموقوف
 من ماله كما في الحل ان انفصل حيا استحق نصيبه وان انفصل
 ميتا باخذ الورثة ماله من موقوفهم نصيبهم فكذا هنا

ان ظهر المفقود حيا اخذ حقه وان حكم بموته لم يستحق شيئا
 فما وقع له الاصل في تصحيح ما ايل المفقود ان تصحح المسئلة
 على تقدير حيوة ثم تصحح المسئلة على تقدير وفاته بانه
 العمل ما ذكرنا في الحل وهو ان ينظر في مسئلتين الحيوة والوفاء
 فان توافقتا يضر بهما في حق احدية ما في جميع الاخرى وان تبا
 يضر باحدية ما في الاخرى فما حصل من الضرب على الوجهين
 كان تصحيح المسئلة على كل واحد من التقديرين ثم يضر به
 من كان له شيء من مسئلة للحيوة في مسئلة الوفاة او في
 وفاتها ونصيب من كان له شيء من مسئلة للحيوة في مسئلة
 الوفاة او في وفاتها ثم ينظر في هذين الحاصلين من الضربين
 فيعطى الوارث الحاضر ما هو الاقل من الحاصلين بحل الفضل
 بينهما موقوف من نصيب ذلك الوارث الى ان يظهر حال
 المفقود فاذا تركت تلك زوجا حاضرا واثنين كاب وام حاضرة
 واخا كاب وام مفقود اضلي تقدير كون المفقود ميتا يكون
 للزوج النصف وللأختين الثلثان فالمسئلة من ستة
 لكننا نقول الى سبعة على تقدير كونه حيا للزوج نصف
 غير عامل وللاختين الربع لان اصل المسئلة على هذا التقدير

فان
 توافقتا

واحد للزوج وواحد للاخ مع الاختين فلهما نصيبان عليهم
 وهم كاربج الحوات فيضرب الاربعية في اصل المسئلة فيبلغ
 ثمانية اربعة عشر منها للزوج واثنان للزوج واثنان لغيره
 للاختين لكل واحدة واحدة فاحد فمست المفقود خبط للاختين
 من حيوة وهو موطر حيوة خير للزوج اذ له نصف من المال
 بن على فمست حيوة المفقود في حق الاختين ولا يضر بهما
 الاربع المال ويقسمونه في حق الزوج ولا يعطى الثلثة
 اسباع المال ويوقف الباقي في هذه المسئلة فحق من ستة
 وخمسة لان مسئلة للحيوة من ثمانية ومسئلة للمات من
 ثمانية فبضر بهما احدى ما لا يخرى فيبلغ ستة عشر من
 الزوج من مسئلة للحيوة اربعة فاذا ضربت في مسئلة الوفاة
 وهي سبعة حصل ثمانية وعشرون وكان له من مسئلة الوفاة
 ثلثة فاذا ضربت في مسئلة للحيوة وهي ثمانية بلغت اربعة عشر
 على الزوج اربعة وعشرين لانهما اقل النصيبين الحاصلين
 وهو النصف السائل ويوقف من نصيب الاربعية وكان للاختين
 من مسئلة للحيوة اثنان فاذا ضربنا في السبعة حصل اربعة
 عشر وكان لهما من مسئلة الوفاة اربعة فاذا ضربت

في الثمانية صار لكل اثنين وثلاثين فيضرب اليها اقل
النصيبين الخالين وهو اربعة عشر وهو بعد الستة والخمسين
فلكل واحدة منها سبعة وبوقف من نصيبها ثمانية عشر
فجميع ما يصرف الى الزوج والاثنين ثمانية وثلاثون والباقي
من الستة والخمسين وهو ثمانية عشر وبوقف فاذل ان
انفق حتى يدفع الى الزوج الاربعة الموقوفة لئلا ينصف
نصف الكمال وهي ثمانية عشر ويكون الباقي وهو اربعة عشر
لا يخرج حتى يكون النصف الاخيرين الاخير والاثنين للذكر
من اقل الاثنيين وان طهره ميت يدفع الى الاثنين الثمانية
عشر الموقوفة من نصيبها حتى يتم لها اربعة اسباع الكمال
وهي اثنان وثلاثون واما الزوج فقد اخذ نصيب كل واحد منهما
فصل في الميراث اذا مات الرجل الميراث على الميراث او
او لحق به الحرب حكم القاضي بالمحقة فما اكتسبه في حال السلم
فهو لورثة المسلمين وما اكتسبه في حال الردة يوضع في بيت المال
من ذاك عندنا **ع** وعندنا الكسبان جميعا لورثة المسلمين
وعندنا في الكسبان جميعا يوضع في بيت المال في احد
قوله بطريق انه في وفي قوله الا ضرب طريق انه ما ضايع نصيب

المنزلة

المن في مذهب في المختصر لا يرد و هو ان المرتبة يجب على من
 الى الاسلام فيكم عليه في حق و رثته باحكامه فكلما كان بين
 ملك له لطف فذا يقض من ماله بونه مع الاختلاف في كيفية
 القضاء و كل ما لو رثته و لا يرد في الفرق بين كسبه بان حكم
 موته يستند الى وقت رثته لانه صار لها الكفاية لانه فيمكن
 استناد التوريث فما انتمى به في زمان الاسلام الى قبيل
 ذلك الوقت لانه كان موجودا في ملكه ح فيكون توريثا للمسلم
 من المسلم و لا يمكن فيما انتمى به في حال رثته ان يستند توريثه
 الى زمان اسلامه اذ لم يكن موجودا في ملكه في ذلك الزمان
 فلو قضى له الوارثة لكان توريثا للمسلم من الكافر فلا يجوز وما
 انتمى به بعد الحق بداء الحرب فهو في بالاجماع لانه انتمى
 من اهل الحرب الى المسلم لا يورث من الحرب و كسب المرتدة جميعا
 اي سواء انتمى به في اسلامها او في مرتدتها قبل الحق بداء الحرب
 و انتهت المسلمين بلو خلا ف بين اصحابنا و ذلك لانه ان الله
 لا يقتل عندنا بل يخجل حتى يسلم او يموت لانه لم يخجل عن
 قتل النساء ف ايضا الاصل تاخير العقوبة الى دار الجزاء و انما
 عدله عنه في الرجل يدفع شره تاخير وقوع منه وهو الحق بداء الحرب

بجلك والملاءة واذا لم تنزل بارئتادها عصمة نفها لم تنزل
عصمة مالهنا وكل واحد من الكسبين ملكها فهو لو رثتها
الا انه لا ميراث منها الزوجها لانها بنفس الردة قد بات
منه ولم تصير ردة على الهلاك فلا يكون كالغارة المكروهة فاذا
لحققت بدار الحرب زال عصمتها في نفسها لانها تروق
والاسترقاق اقل في حكمها فينزل عصمة مالهنا ايضا ذكره الامام
الخريفي في شرح السير الصغير وذكر في شرح البركعي
ان الذي اذا انقضت العهود ولحق بدار الحرب كان الحكم فيه كالحكم
في الكفر الذي ارثه ولحق بدار الحرب وذلك لانه من اهل دار
فجر عليه احكام المسلمين وامتنعت الردة فلا يرث من احد
لان مسلم ولا من رثه مثله لانه جان بارئتاده فلا يستحق
الصلة الشرعية اليه الا ان يجرم عقوبه كالغافل بغير حق
وايضا المرتدة كالملة لان ما انتقل اليها لم يفر عليها يعتبر
في الميراث الملة وهو نظير الحكم في نكاح فليس للمرتدة ان تزوج
مسلمة ولا كافرة اصلية ولا مرتدة لان النكاح بعقد الملة
فلا ملة له وكذلك المرتدة لا ترث من احد لانها ليست ذات
ملة الا اذا ارثها اهل ناحية باجمعهم في يتوارثون اي يرث بعضهم

من بعض لان ديارهم صارت دار الحرب لظهور احكام الكفر فيها
فيقتل رجالهم ويبيسونهم وذواربهم كما فعله ابو بكر
حنيفة فاصاب على من سبيهم جارية فولدت له محمد بن حنيفة
وسمي على ذرية بن حنيفة لما ارثه وانما باعهم من صفلة بن
هبيبة بماية الف درهم واختلف الروايات في ان اي وارث
يعتبر في قصصه مالا المرتد فروي عن ابن عباس ١٢٤١ ان من كان
وارثه وقت ردة وبقي للموت المرتد فانه يرثه ولا ميراث
لن حدث بعد ذلك جيقوا سلم بعض قرابة بعد ردة او
ولد له من علوق حادث المرتدة لم يرث منه وروي ابو يوسف عنه
ان يعتبر وجود الوارث وقت الردة ثم لا يبطل الاحتفاظ بقوله
قبل المرتد بل يكون ميراثه لورثته وروي محمد عنه وهو الاصح ان يعتبر
من كان وارثا له حين قتل او مات سواء كان موجودا حال
ردته او حدث بعدها **فصل في الماسية**
حكم الماسية حكم المسلمين في الميراث الم يفارق دينه فيش
وورث عنه لان المسلم من اهل دار الاسلام ايما كان الا يري
ان زوجة النبي في دار الاسلام لا تبين منه بلاسيه كما لا يورث
في قطع عصمة النكاح لا يورث ايضا في الميراث فان فارق دينه

تحكم حكم المرتد ان لا فرق بين ان يرتد في دار الاسلام ثم يلحق
بدار الحرب وبين ان يرتد في دار الحرب ويقيم فيها فانه على
التقديرين يصير حربيا فان لم يعلم مرتدة ولا حيوة ولا موته
تحكم حكم المفقود فلا يقسم ماله ولا يتردد في امراته حتى يتكشف
خبره فان ادعوا ورثته ارتد في دار الحرب لم يقبل في ذلك الا
بشهادة مسلمين عدلين فاذا شهد حكم القاضى بوقوع الفرقة
بينه وبين امرائه وقسم ماله بين ورثته لانه ميت حكمه عند
القاضى فان جاء بعد قضاءه وانكر الراجعة لم ينقض القاضى حكمه
فلا يرتد عليه امرائه ولا ماله الا ما كان قابلا بعينه في بدو ورثته
كما في المرتد المعروف واذا جاء تائب وان سمع القاضى شهادته
ولم يحكم بها بعد حتى جاء تائبا وانكر الراجعة كان ماله له على حال
ارتد ولم يرتد لكن القاضى يرتد اليك اهدين فان عكس ابان
منه احوالة لان ذلك حكم يثبت بنفس الراجعة ولا يحكم بعنق
مدبرية وامهات وكلاهما لانه حكم يثبت بالموت ولا يكون للراجعة
حكم الموت الا اذا انفصل به حكم القاضى **فصل**
في العرق والحرق والهدى اذ مات جماعة بينهم قرابة ولا بد
ايهم مات اولها كما اذا غرقوا في السفينة معا او وقعوا في النار

دفعة او سقط عليهم جدارا وسقف بيت او قتلوا في المعركة
ولم يعلم التقدم والتأخر في موتهم جعلوا كما هم ماتوا معا قال
كل واحد منهم لورثته الاحياء ولا يرث بعض هؤلاء الاموات
من بعض وهم ذاهبون الخنا وعندنا وعند مالك فخر عبيدك
في الموطاء واذ كان عندك افعى وهو مريض عن ابكر وعمره
زيد بن ثابت كما سئلكم وقال علي وابن مسعود في احدي
الروايتين عنهما يرث بعضهم اي بعض هؤلاء الاموات من بعض
الاموات يرث كل واحد منهم من مال صاحبه فانه لا يرث منه ولا لازم
ان يرث كل واحد من ماله نفسه ولا شك في بطلانه واليه
ذهب ابن ابي ليلى والمحقق في ذلك ان سببا استحقاق كل واحد
منها ميراثا في صاحبه وهو حيوة بعد موت صاحبه وقد عرفت
حيوة بيقين فيجب ان يمتك به وسبب الحرمان موة قبل
موت وهو مشكوك فيه فلا يثبت الحرمان بالاشك الا فيما ورثته
كل منهما من صاحبه لاجل الضرورة ومي توذيث لحد منهما صاحبه
يتوقف على الحكم بموت صاحبه قبله فلا يتصور ان يرث صاحبه
لكن ما ثبت للضرورة لا يتعدى عن محلهما وفيما عدي ذلك
من المال يمتك فيه بالاصل فانه اليقين لا يزال بالاشك كيقين

